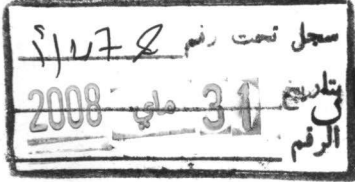


7AG-415.1-02/06

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

معهد اللغة العربية و آدابها



إبن هشام الأنصاري حياته و جهوده النحوية

رسالة لنيل درجة الماجستير في اللغة

تحت إشراف

إعداد الطالب

الأستاذ الدكتور دراقى زبير

عوني أحمد محمد

إهداء

إلى روح والديّ الكريمين عرفانا بفضلهما
علىّ في تربيّتي وتنشئتي وتعليمي.
(و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)

صدق الله العظيم



الفصل الأول

حياة ابن هشام

- 1 (إسمه ونسبه.
- 2 (مولده.
- 3 (سيرته وأخلاقه.
- 4 (ثقافته.
- 5 (شخصيته العلمية.
 - أ - طور التعلم والتكوين
 - 1 / مكان دراسته.
 - 2 / شيوخه.
 - ب - طور التعليم والتدوين.
- 6 (وفاته.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي أنعم على الإنسان بنعمة العلم و المعرفة و الصلاة و السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المثل الأعلى و المعلم الأمين و على أصحابه سرج الهدى الذين اتبعوا هديته و ساروا على خطاه .

منذ أن أوحى الله تعالى إلى رسوله الأمين بكتابه المبين و جهود علماء اللغة و النحو لا تقترو غنايتهم به لا تكل و بحوثهم لا تتوقف . وقد كان حرصهم على سلامة اللغة ، و ضبط قواعدها و حمايتها من اللحن الذي تسرب إليها و مدى حاجتهم إلى فهم معاني القرآن الكريم و معرفة أحكامه دافعا إلى نشأة علم النحو و تأصيل منهجه و اختلاف مذاهبه . فظهرت مدارس النحو بأعلامها ممتدة عبر أكثر من ثمانية قرون و ترامت بقعتها الجغرافية من البصرة إلى الأندلس مروراً بمصر .

و ابن هشام الأنصاري هو أحد أئمة النحو البارزين في القرن الثامن الهجري و جهوده في الدراسات اللغوية و النحوية كانت و لا تزال محور اهتمام الدارسين و مؤلفاته في النحو مرجع أساسي للباحثين .

و قد أتيت لنا الإطلاع على مؤلفاته ضمن دراستنا في كلية دار العلوم جامعة القاهرة في السبعينيات و خاصة (مغنى اللبيب عن كتب الأعراب) و (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) و (قطر الندى و شرحه) ، و قد كانت دراستنا لهذه المصنفات و غيرها باعثاً على الإعجاب به و بمنهجه في البحث اللغوي ، و كان من شأن ذلك أن اتخذناه محور حديثنا و نواة بحثنا يدفعنا إلى ذلك مايلي :

- 1- الرغبة في استكمال الدراسة في ميدان اللغة من خلال هذه الشخصية المتميزة .
- 2- إلقاء الضوء على الجوانب الخفية الشخصية و العلمية لابن هشام التي هيأت له تلك المكانة ، خاصة أن المتتبع لمعظم ما كتب عنه يدرك أنه لم ينل حقه من الدراسة فما جاء في مقدمات مؤلفاته تضمن التعريف به و بآثاره في صورة موجزة لا تزوي

أما تخطيط الرسالة فقد وضعناها في ثلاثة فصول :

الفصل الأول: عرضنا فيه لحياة ابن هشام :إسمه و نسبه و مولده و سيرته و أخلاقه ثم ثقافته و شخصيته العلمية ووفاته.

الفصل الثاني: عرضنا فيه لآثاره مبتدئين بالمطبوع منها كتباً و رسائل فأثاره المخطوطة ثم المفقودة و في الأخير الآثار المنسوبة إليه.

الفصل الثالث: عرضنا فيه لآرائه و جهوده النحوية في مبحثين :

الأول : تناولنا فيه آراء ابن هشام من خلال موقفه من المدارس النحوية: المدرسة البصرية، ومدرسة الكوفة ،والمدرسة البغدادية وموقفه مع ابن مالك و أبي حيان .

الثاني: تناولنا فيه مذهب ابن هشام و جهوده النحوية و يتضمن :

(أ) ابن هشام و أصول النحو (السماع، القياس و التعليل).

(ب) أهم آراء ابن هشام و اختياراته .

(ج) هنات ابن هشام.

خاتمة :

و تضمنت النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث و تتلخص في:

(1) إن جهد الباحث في هذا الموضوع ماهو إلا لبنة متواضعة في بناء الدراسات النحوية الشامخ.

(2) إن هناك كثيراً من القضايا المتعلقة بالبحث يمكن أن تكون موضوع رسالات

جامعية للباحثين و منها على سبيل المثال: المؤلفات المنسوبة لابن هشام و مدى صحة

نسبتها إليه ، و كذلك المنهج المتبع لدى ابن هشام في كل مؤلف من مؤلفاته العديدة ،

بالإضافة إلى تحقيق مخطوطاته و نشرها و البحث عن المفقود منها و استيفاء البحث

في مدى إنفراده بالآراء النحوية التي خالف فيها النحاة ، و البحث عن أدلة جديدة تفسر

سر تحامله على شيخه أبي حيان ، مع إسداء الشكر لكل من ساهم في إخراج هذا

البحث إلى الوجود.

للسبكي و معجم المؤلفين لرضا كحالة و معجم سر كيس، و الأعلام للزركلي و فهرس مكتبة الأزهر، و المسجد الأحمدى بطنطا بالإضافة إلى ما جاء في ترجمة ابن هشام ضمن مقدمات مؤلفاته.

الثانى - ما يتعلق بجهوده النحوية و آرائه و مذهبه اعتمدنا فيه بصفة رئيسية على مؤلفاته كالإعراب عن قواعد الإعراب و أوضح المسالك، و تخليص الشواهد و شرح شذور الذهب و مغنى اللبيب و غيرها مستعينين بعدد من المصادر، كالخصائص لابن جني و الأشباه و النظائر و شرح شواهد المغنى للسيوطى و خزانة الأدب للبغدادي و شرح التصريح للأزهرى و المقدمة لابن خلدون و غيرها من مصادر النحو القديمة، و من المراجع الحديثة: المدارس النحوية لشوقي ضيف و المدرسة النحوية في مصر و الشام لعبد العال سالم مكرم و في أصول النحو لسعيد الأفغانى، و مدرسة الكوفة و منهجها في النحو للمهدي المخزومي، و مدرسة البصرة النحوية لعبد الرحمن السيد .
و لعل من جملة الصعوبات التي صادفتنا أثناء إعداد هذا البحث أمران :

الأول : صعوبة الحصول على كثير من المصادر المتعلقة بحياة ابن هشام مما تطلب الإرتحال بين مدن الجزائر في الغرب و الشرق و البحث في مكتباتها، و إن ما جاء فيما توفر من مصادر غلب عليه طابع الإيجاز الذي لا يحقق طموح الباحث و متطلبات البحث.

الثاني: إن وفرة إنتاج و مصنفات ابن هشام أوقعت الباحث في حيرة بين الإستيراد مع كل مصنف لتحقيق إسمه و ذكر أبوابه و ظروف تأليفه و قيمته العلمية و المنهج المتبع فيه و شواهد و ما كتب حوله من حواش، شروح، و مختصرات و غيرها من المباحث التي لا يستوعبها حجم الرسالة، و بين الإكتفاء بما هو ضروري لمتطلبات البحث. فكذا كلما أوردنا الماء، أصدرنا دون أن نرتوي من عذوبته .

و قد دفعنا الحرص على استيفاء جوانب البحث إلى الرحلة في طلب العلم إلى جمهورية مصر العربية حيث إهتدينا إلى بعض المخطوطات بدار الكتب و المكتبة الأزهرية و مكتبة المسجد الأحمدى بطنطا و مكتبة سوهاج.

3- إن هذه الدراسة تحتوي خلاصة ما تضمنته كتب التاريخ و التراجم حول سيرة ابن هشام وشيمه وأخلاقه و مصادر ثقافته.

4-بالإضافة إلى تفصيل القول في آثاره المطبوعة والمخطوطة والمفقودة والمنسوبة إليه.

5-لعل مافي هذا البحث يكون لبنة في هذا البناء الشامخ، أو شمعة وسط هذه المصابيح المتألئة من جهودعلمائنا السابقين وأساتذتنا المعاصرين في هذا الميدان لنضيف إلى ناشئنا ما يأخذ بأيديهم، ويقوم ألسنتهم، ويحي تراثنا ويحفظ للغتنا ما تعتر به،وهي الحاملة لكتاب الله عز وجل وهدى رسوله الكريم،وتراث السلف الصالح.

المنهج المتبع:

إن الموضوع الذي تناولناه في هذه الرسالة لا يمكن أن ينحصر أو يحد نفسه ضمن منهج واحد لا يتعداه،ذلك أن الدراسة التاريخية المتعلقة بالفصل الأول تقتضى اعتماد المنهج التاريخي،أما الفصلان الثاني والثالث ويتناولان آثاره وجهوده النحوية وأهم آرائه واتجاهاته فلعل المنهج الوصفي التحليلي يكون أنسب لما يتطلبه من دقة وتمحيص،وتحروبحت وجمع، بالإضافة إلى محاولة استقراركل أمر يتعلق بالدرس والتحليل والمقارنة، خاصة عند عقد الموازنات.وقد يعتمد الباحث عند تناوله لموقف ابن هشام من شيخه أبي حيان المنهج النفسي لسبر أغوار تلك الشخصية، وتفسير هذه المواقف.

وطبقا للتعدد المنهجي الذي تستلزمه هذه الرسالة فربما التمس الباحث أدوات

تحليلية تكاد تمثل المنهج التكاملي في بحثه حتى تتحقق الفائدة المرجوة.

مصادر الرسالة:

أما مصادر الرسالة فهي على صنفين :

الأول - ما يتعلق بحياته وآثاره اعتمدنا فيه على كتب التراجم و الطبقات وفهارس المكتبات والمعاجم، كبغية الوعاة وحسن المحاضرة للسيوطي وشذرات الذهب لابن العماد والبدر الطالع للشوكاني،والدرر الكامنة لابن حجر وكشف الظنون لحاجي خليفة وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ودائرة المعارف الإسلامية ، وطبقات الشافعية

ظماً المتعطش للإمام بحياته و جهوده في النحو و قد عنيت بعض المؤلفات بدراسة عن ابن هشام إلا أنه لم ينل فيها إلا القدر اليسير ضمن عناوين عامة من ذلك : المدارس النحوية لشوقي ضيف ، و المدرسة النحوية في مصر و الشام لعبد العال سالم مكرم و لسامي عوض دراسة بعنوان " ابن هشام النحوي " (1) تناول فيها عصر ابن هشام الإجتماعي و السياسي ، و منهج ابن هشام في النحو إلا أن هذه الدراسة تكاد تنحصر في كتابه (المغنى) و شراحه خاصة بدر الدين الدماميني و الشمني الذي استغرقت حاشيته على المغنى و مصنفاته معظم فصول الكتاب .

بالإضافة إلى كتب المؤرخين التي يعتبر ما جاء فيها عن ابن هشام من قبيل الترجمة الموجزة ، و قد اعتمدنا على هذه المصادر و المراجع لاستيفاء جوانب حياة ابن هشام و لكنها تظل دائما غير كافية لبيان الجوانب المتعددة في شخصيته و دراسة آثاره بالنظر إلى مكانته و وفرة إنتاجه سعة و علمه .

3-إمطة اللثام عن سر الحملات المتلاحقة من ابن هشام تجاه آراء شيخه أبي حيان مما زحمت به مؤلفاته و خاصة { مغنى اللبيب } .

تلك هي الأسباب التي حملتنا على اختيار موضوع الرسالة، أما أهمية الموضوع بذاته فتتلخص في النقاط التالية:

1-إن مؤلفات ابن هشام في النحو تعتبر في طليعة تراثنا اللغوي و قد ظل عدد من هذه الآثار معتمد المؤسسات العلمية في دراسة العربية و لا تزال .

2-إن هذه الدراسة تقدم صورة وافية-بقدر ما توفر لنا من سبل البحث-عن حياة ابن هشام و تزن جهوده في النحو و مساهماته و تحدد ميوله و اتجاهاته و مذهبه لنحو القضايا التي انفرد بها و موقفه من المدارس النحوية، خدمة للدارس المتخصص و الذي يعتني بمعرفة أعلام هذا الفن و خاصة المدرسة المصرية.

(1) ابن هشام النحوي، سامي عوض، دمشق دار طلاس، الطبعة الأولى عام 1986.

(1) إسمه ونسبه :

هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الحنبلي المصري كما جاء في معظم المصادر التاريخية . (1) ولكن ابن حجر العسقلاني ذكر في الدرر الكامنة أنه (عبد الله بن يوسف ابن عبد الله بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري) (2) . فجعل جده الأدنى عبد الله وجد والده يوسف بينما جعل غيره جده أحمد وجد والده عبد الله .

وإذا علمنا أن ابن حجر (ت 852 هـ) قد سبقهم إلى الترجمة لابن هشام ساغ لنا القول إن الحق معه وغيره على حق أيضا إذا روعي الإختصار ولاخلاف بين رواية ابن حجر ورواية غيره في هذا النسب.

وظاهر أن ابن هشام من سلالة الأنصار ، وهم القوم الذين أوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة وعززوه ونصروه، فسماهم الأنصار وكانوا من بني الأوس والخزرج ينتسبون إلى قبائل الأزدي بن الغوث ابن ثبث بن مالك بن كهلان بن سبأ أخي جرهم وحضر موت أبناء قحطان .

(2) مولده:

ولد ابن هشام بالقاهرة يوم السبت الخامس من شهر ذي القعدة في العام الثامن من القرن الثامن سنة ثمان وسبعمئة (708 هـ) بإجماع الروايات .

(3) سيرته وأخلاقه:

إن المتأمل في سيرة ابن هشام من خلال ما كتبه المؤرخون والباحثون عنه يرى إجماعا على أنه كان عظيم النفس ذا شمم وإياء لا يتهالك على الدنيا ولا يترامى في أحضان أمير أو يركض في أعقاب حطام ، وإنما كان زاهدا في زهرة الدنيا معرضا عن زينتها قانعا بالكفاف مما آتاه الله وأهبا حياته ووقته وجهده للعلم تحصيلًا وتعلِيمًا.

(1) بغية الوعاة، ج2 ص69 ، حسن المحاضرة ، ج1 ص309 ، شذرات الذهب، ج7 ص78 ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، ج1 ص402 ، دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول، ص295 .
(2) الدرر الكامنة ، ج2 ص308 .

وقد طبقت شهرته الآفاق وسارت بذكره الركبان ولم تقع العين على مغمز له في صدر مؤلف من كتبه. وليس بالغريب على رجل من سلالة الأنصار أن يكون عزوفا عيوفا ، لأنه من أصل عريق في المجد (وهل ينبت الخطي إلا وشيجه ؟) كما قال الشاعر :

سرى أصله تحت الثرى وسما به إلى النجم فرع لا يقال طويل

كما أجمع المؤرخون على أن ابن هشام كان عفاً للسان رقيق القلب متواضعا حلما براً كريما وعلى خلق عظيم (1). وكان لهذا الخلق أبلغ الأثر في كتاباته التي ظهرت مبرأة مما يشبه المهاترة ، فلا تراه في مناقشاته يسفه رأيا أو يذكر لفظا نابيا أو يقسو في تعقيب ، وإنما يستعمل العلم في مقارعة الحجّة ، ودفع الشبهة ودرء الخطر وإحقاق الحق وإبطال الباطل دون تشيف أو تحامل.

وقد عُرف ابن هشام بنبل الغاية ، وسلامة القصد ، وتحديد الهدف جاعلا العلم مقصده ، والصبر مطيته والجلد رائده على حدّ قوله :

وَمَنْ يَصْطَبِرُ لِلْعِلْمِ يَظْفَرُ بِنَيْلِهِ وَمَنْ يَخْطُبُ الْحَسَنَاءَ يَصْبِرُ عَلَى الْبَدَلِ

وَمَنْ لَا يَدُلُّ النَّفْسَ فِي طَلَبِ الْعُلَا يَسِيرًا يَعْشُ دَهْرًا طَوِيلًا أَخَا دُلِّ

4 (ثقافته :

لم تقتصر ثقافة ابن هشام على ميدان النحو فقط لأنه كان نحويا ، لغويا ، مفسرا محدثا ، فقيها أدبيا ، وأخذا من كل فنّ بطرف كدأب الذين تقفى خطاهم وسار على نهجهم. وقد كان ابن هشام كاملا في النحو ، فهو نحوي عصره غير مدافع إنتهت إليه مشيخة النحو في عهده وأصبح فخر مصر في عصره وصاحب مدرسة حديثة يشار إليها بالبنان ويشدّ إليها الرحال.

(1) بغية الوعاة ، ج 2 ص 68 - 69 ، وشذرات الذهب ، ج 7 ص 78 .

كان في اللغة طويل الباع واسع الإطلاع ، كما كان عبقريا موهوبا ذا قلب حافظ
ولسان لافظ. وهو الذي حفظ مختصر الخرقى في الفقه في أقل من أربعة أشهر. وكان
حفظه للقرآن الكريم ، وفهمه لمعانيه وتمكنه من قراءاته خير ظهير لنبوغه في اللغة
وجودة التعبير مثلما يتجلى ذلك في مؤلفاته ولاسيما مغنى اللبيب وشذور الذهب.

قيل لابن هشام يوما : هلا فسرت القرآن أو أعربتة ؟ فقال : " أغناني المغنى"
على سبيل التورية. وفي هذه العبارة مايدل على تمكنه من القراءات وعلى رسوخ قدمه
في فهم آيات الذكر الحكيم ، ولو أراد أن يفرد لكل منهما مؤلفا لوفاه استعداداه
وطاوعته ملكاته وأسعفه اطلاعه ولكن المغنى جمع فأوعى.

ومع اتساع بحر ابن هشام في النحو واللغة ، فقد كانت له مكانة في الفقه تفصح
عنها المجالس التحوية التي كان يحضرها وتفيض بالألفاظ الفقهية كألفاظ الطلاق
والتعليق (1) ، مما يدل على اهتماماته الفقهية وتعمقه في بحث مسائله وتناوله آراء
الأئمة فيه دون تحيز أو مغالاة في الحكم.

أما مذهبه الفقهي ، فقد كان ابن هشام شافعي المذهب طوال حياته ، ثم صار
حنبلية في آخر عمره ليتولى التدريس في المدرسة الحنبلية(2) ، ولو أتيح له أن يؤلف
في الفقه لبرع فيه كما برع في النحو، وصنف في علم التوحيد رسالة مشهورة تسمى
"مختصر الإنتصاف من الكشاف"

وهو إلى ذلك أديب ممتاز غذاؤه الأدبي (ديوان زهير) تلقاه من أبي حيان ،
فأكسبه أسلوبا أدبيا رائعا يتجلى في خطب مؤلفاته التي جاءت بأسلوب راق يجمع بين
الطبع الصحيح والبيان الفصيح.

(1) الأشباه والنظائر للسيوطي ، ج 4 ص 203 - 204 .

(2) بغية الوعاة ، ج 2 ص 69.

5 (شخصيته العلمية :)

تتجلى لنا عبر طورين من حياته : طور التعلم والتكوين و طور التعليم والتدوين

أ - طور التعلّم والتكوين :

نعرض في هذا الطور لمكان دراسته ، والعلوم التي تلقاها ومن كانوا شيوخه .

1 / مكان دراسته :

إنّ المنتبّع لحياة ابن هشام العلمية من خلال ترجمته والشيوخ الذين أخذ عنهم يدرك أنّ دراسته لم تعد القاهرة - حاضرة العلوم في عصره وقبلة العلماء ومقصدتهم .
و بالتدقيق في الجامع الحاكمي (1) والخشائية [لا الشاطبية] و الكاملية ، والمسجد الحسيني ، والأزهر ، وقبة المنصورية وجامع الأقرم أي في المساجد والمدارس التي كان يجلس فيها العلماء للتدريس ، وتقوم بين جنباتها حلقات الدروس ، ويقصدها طلاب العلم للتعلم في مختلف العلوم . وعلى كثرة كتب التاريخ و التراجم فإن لا أحد منها ذكر أنّ ابن هشام برح مصر في طلب العلم أو غادرها إلا لتأدية فريضة الحج و مجاورة البيت الحرام ليعاود إنشاء المغنى الذي أصيب به في منصرفه من الحجاز في رحلته السابقة ، كما جاء في خطبة المغنى (2) .

2 / - شيوخه :

تلقى ابن هشام مختلف علوم عصره على نفر من العلماء الكبار وفي مقدّماتهم شيوخ النحو ، و شيوخ الحديث و شيوخ الفقه .

* شيوخه في النحو :

لعلّ أسبق العلماء كتابة عن ابن هشام هو ابن حجر العسقلاني المصري القاهري (ت 852 هـ) ترجم له في كتابه (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة)

(1) الدرر الكامنة ، ج 2 ص 308 .

(2) خطبة المغنى ، ج 1 ص 9 .

الفصل الأول

حياة ابن هشام



شكر و تقدير

إذا كان لهذه الرسالة فضل الإنجاز فحري بنا ألا ننسى من كان لهم الأيادي البيضاء في إنجازها .

و على رأس هؤلاء أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور /دراقي زبير .
الذي أولاني التوجيه و الإرشاد و لم يبخل بجهدہ أو بوقته و كان دائما
نموذجاً صادقاً في توجيهاته طوال فترات البحث فليسيادته كل الشكر
والإمتنان .

و إلى أساتذتي الأفاضل في قسم الدراسات العليا بمعهد اللغة و
الأدب العربي جامعة تلمسان كل الشكر و التقدير على الجهد العلمي الذي
بذلوه معنا طوال مرحلة الدراسة التمهيدية للماجستير .



وقد رجح ابن هشام رأى البصريين ، لأن المعنى المشهور لـ (كأن) هو التشبيه .
فإذا أمكن الحمل عليه فلا يعدل عنه (1) .

- الثالث في توجيه الإعراب : أورد آراء العلماء في توجيه إعراب هذا القول مبينا رأى
الفارسي ، وابن عصفور ، ورأى جماعة من النحويين ورأى ابن عمرون ، ثم أعقب رأى
كل من الفارسي وابن عصفور ببعض اعتراضات عليهما .

وبعد إنتهائه من عرض هذه الآراء الأربعة نبه إلى أنه خطر له وجه يظن أنه
أجود هذه الأقوال ، وهو أن الكاف اسم (كأن) و(لم تكن) الخبر و(بالدنيا) في موضع
نصب على الحال من اسم كأن والعامل في الحال العامل في صاحبها وهو كأن (1) .
وفي المغنى ذكر ابن هشام الآراء الأولى المذكورة في هذه الرسالة ولم يذكر رأيه الذي
رجّحه فيها(2) .

وقد أشار ابن هشام في نهاية هذه الرسالة إلى تاريخ تأليفها بقوله : " نجزت يوم
الإثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرم سنة أربع وخمسين وسبعمائة"(3) .

(1) المصدر السابق، ج 4 ص 80.

(2) المغنى ، ج 1 ص 192-193.

(3) المصدر السابق، ج 4 ص 82.

9 / وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ اِلَيْهِ سَبِيْلًا (1) :

تناول فيها ابن هشام أوجه الإعراب الجائزة في قوله تعالى : " ولله على الناس

حج البيت من استطاع إليه سبيلا " قال : " يجوز في الظرفين أربعة أوجه :

- الأول : أن يكون الأول خبرا والثاني متعلقا به .

- الثاني : عكسه وهو أن يكون الثاني خبرا والأول متعلقا به ، ولا يمنع هذا تقدم الظرف

على عامله المعنوي فإن ذلك جائز باتفاق كقولهم ، أكل يوم لك ثوب .

- الثالث : أن يكونا خبرين وذلك عند من يجيز تعدد الخبر .

- الرابع : أن يكون الأول خبرا والثاني حالا وهذا الوجه أيضا مما لا يختلف في جوازه

وربما سبق إلى الذهن أن فيه خلافا وليس كذلك لتقدم العامل وهو الظرف وتأخر المعمول

وهو الحال فهو نظير قولك في الدار جالسا زيد ، وهذا مما لاشك في جوازه وبقي وجه

خامس وهو عكس هذا ، أعنى أن يكون الأول حالا والثاني خبرا ، فهذا نصوص النحويين

متضافرة على منعه وجماعة منهم حكوا الإجماع على ذلك " (2) . وذكر منهم ابن مالك

والبصريين .

وقد ناقش ابن هشام مسألة تقدم الحال على عاملها مناقشة طويلة في هذه الرسالة

شغلت معظم صفحاتها (3) .

(1) آل عمران ، الآية 97 .

(2) المصدر السابق ، ج 4 ص 91 .

(3) المصدر السابق ، ج 4 ص 92/91 .

(4) يوجد مخطوطا بمكتبة مسجد الأحمدي بطنطا (مصر) في 80 صفحة برقم 68 ، 99 وقد نسخ سنة 996 هـ .

2 / آثاره المخطوطة:

أ - الجامع الصغير:

وهو كتاب (1) بدون مقدمة بدأه ابن هشام بقوله: "الكلمة: قول مفرد، وهي اسم وفعل، وحرف. فالإسم: كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة والفعل: كلمة تدل على المعنى في نفسها مقترنة بزمان والحرف: كلمة لاتدل على معنى إلا في غيرها". ثم ذكر تعريف الكلام وأقسامه من حيث الخبر والإنشاء، ومكونات الجملة إسمية أو فعلية واستخدام الكلمة مجازاً ومثل لها فقال: "والكلام قول مفيد وهو خبر وإنشاء. وأقل إنتلافه من إسمين، أو فعل وإسم، ويسمى جملة إسمية، أو فعلية بحسب صورته، وكلمة مجازاً نحو: "كلا إئها كلمة" (1).

وقد تناول فيه ثمانية وستين موضوعاً شاملة لأبواب النحو والصرف: الكلمة وأنواعها والكلام وما يتألف منه وختمها بباب: الوقف. ويقرب الكتاب في موضوعاته وترتيب أبوابه بكتاب قطر الندى وبل الصدى، مع زيادات في الجامع الصغير تشمل ضمير الفصل، وضمير الشأن، وحذف المفعول به، وحذف عامله والمنصوب على الإختصاص، وباب القسم، وباب اسم المصدر، وباب في شرح أدوات مهمة.

ولذلك جاء كتاب الجامع الصغير أكثر إحاطة وشمولاً من قطر الندى على نحو ما نراه في باب: الموصول وغيره. قال ابن هشام في باب الموصول: "الموصول الذي والتى، وياؤهما ساكنة أو مشددة، ومكسورة أو معربة، أو محذوفة وحدها، أو مع الكسرة، وبالياء جراً ونصباً ولا يختص تشديد نونهما ونونى الإشارة بالرفع خلافاً للبرصيين، ولجمع المذكر: الأولى مطلقاً، والذين، واللأئين للعقلاء أو شبههم وبعضهم يرفعهما بالواو، ولجمع المؤنث: اللاتى واللاتى، وقد يتعارض الألى واللأء" (2).

(1) المؤمنون، الآية 100.

(2) المصدر السابق، الورقة 49.

ويمضى في بيان استعمال (من) ، و(ما) ، و(نو) ، و(أي) ، و(أل) الداخلة على اسم فاعل أو مفعول ويورد آراء النحاة في استعمالاتها وإعرابها مبدياً رأيه سواء وافقهم أو خالفهم فيها.

فمن ذلك قوله : " (أى) خلافاً لثعلب ، وقد تتصرف ، ولا تضاف لنكرة ، ولا يعمل فيها متأخر ، ولا فعل غير مستقبل ، ولا يلزم إعرابها خلافاً لزاعمى ذلك ، بل إذا أضيفت وحذف عائدها مبتدأً فالأفصح بناؤها نحو ، (أ يُهْمُ أَشَدُّ) (1) ، وقدّر لها المخالف استفهامية ثم قال الخليل : الجملة محكية ، وقال يونس " ننزع " معلق وقال الأخفش (من) زائدة .

وإذا كان كتاب الجامع الصغير أكثر إحاطة وشمولاً من قطر الندى ، فإنه دون أوضح المسالك في تفصيل بعض المسائل ولا سيما الصرفية منها .

ففى أوضح المسالك بين ابن هشام علامات الإسم الخمس التى ذكرها ابن مالك فى قوله : بالجر والتتوين والندا وأل ومسند للإسم تميز حصل .

وفى الجامع الصغير اكتفى بثلاث علامات هى : أل ، والتتوين والإسناد . كما تناول فيه بالتفصيل بعض المسائل كمسألة " الجملة الواقعة خبراً وروابطها بما هو خبر عنه " فبين حكم وقوع أنواع من الجملة خبراً هى : الجملة الطلبية والجملة القسمية ، والجملة المصدرية بأنّ والجملة المصدرية بحرفى التنفيس وذكر سبعة أنواع من روابط الجملة بما هى خبر عنه مشيراً إلى حالات وأقوال فى كثير منها (2) .

وما زاد فى الجامع الصغير على أوضح المسالك :

1 ذكره فى الجامع الصغير أن المعارف ستة وسادسها هو المضاف لواحد من المعارف الخمسة التى هى : الضمير ، والعلم ، والإشارة ، والموصول والمعرف بأل ثم مثل للنوع السادس بأجمع وأخواته (1) .

(1) مريم ، الآية 69 .

(2) الجامع الصغير ، ص 1 .

(3) شرح الجامع الصغير الورقة 29 ب

من العو

كتابه مجموع طرب
 كتاب على كتب
 الجامع الصغير في النحو للعلامة ابن هشام بخط العلامة
 النيران في مائة نظم المصنف احره
 د
 وانظر ما في بل العنارة والحددي لابن الهام
 في كتابه رماني النحل ايار الحسناني
 وكتاب في الفقه في التيمم ابن هشام
 وكتاب في الفقه في التيمم ابن هشام

ابن هشام الانطاس
 ابن هشام الانطاس

كتابه في الفقه في التيمم ابن هشام

عنوان الجامع الصغير - مخطوطة التيمورية

عن دار الكتب المصرية

الا لعلنا لم نكن وعلى نوب او نون نو كيد خفيفة نلوا فخره وجمته ما كذب
 بما ذكرنا في حرف لوجوه المومنين وسيسر والها على الحور حميد
 والها على وسيلان ونا حكمتها وبتا السكت على كبر كرتا لا نسبة
 مع الله في جميعها وعلى ما الاستنها مية ثم ورت بحرفي ووسيلة من اليرود الهم
 سبحا الامام فمثلة حاله في جميعها وعلى عز آيات الله ولم ينسبته ورتها في كبر الهمه وعينه
 في كبره عليه وسلم السلام اسدي في جميعها وعلى عز آيات الله ولم ينسبته ورتها في كبر الهمه وعينه
 مع الله تعالى في جميعها وعلى عز آيات الله ولم ينسبته ورتها في كبر الهمه وعينه
 عز وجل في جميعها وعلى عز آيات الله ولم ينسبته ورتها في كبر الهمه وعينه
 احرفها في جميعها وعلى عز آيات الله ولم ينسبته ورتها في كبر الهمه وعينه
 في جميعها وعلى عز آيات الله ولم ينسبته ورتها في كبر الهمه وعينه
 الطائفة في جميعها وعلى عز آيات الله ولم ينسبته ورتها في كبر الهمه وعينه
 حلا في جميعها وعلى عز آيات الله ولم ينسبته ورتها في كبر الهمه وعينه
 على نغراء السحر رها في جميعها وعلى عز آيات الله ولم ينسبته ورتها في كبر الهمه وعينه
 كاشها الفقيه الفاضل النجوري

المتصل تحت الدين ابو عبد الله محمد للتا في المطر المسوي ادام الله اقباله ورحم بالصالحين اعماله وكثر
 والسلم امثاله وبتا لانت له احسن الله له لن تزوتها عني كما سمعنا على وقراها بعد
 وايضا ذكر في اذنت لصاحبه الشيخ رها في الدين المذكور في جميعها وادنت لها ابصار رها
 بعد حتر في الساه بنذور اللطيف في جميعها وكلم للعرب بسطه العترة عبد الله ولقد حال
 السوران حفي واما هاد في دنا وادنا ولو عمر واما هاد في دار كراشيه في المراكس اجمع
 واما هاد في الامم على بولكنه والراف واما هاد في جميعها واما هاد في جميعها
 عمر الله دنوه وسر عمن وصل الله على داره واما هاد في جميعها

الصفحة الأخيرة من الجامع الصغير
 منغلطة التيمورية

عن دار الكتب المصرية

2- ذِكرُهُ في الجامع الصغير أن صاحب الحال قد يكون مفعولاً به أو منادى على الأصح .
واستشهد بقول الشاعر: (2)

يا أَيُّهَا الرِّبْعُ مَبْكِيَا بِسَاحَتِهِ

وقال إنه قد يحذف نحو (أ هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) (3) وقد تجر الحال في النفي ببياء زائدة نحو: فما انبعثت بمزعود ولا وكل.

وفي الجامع الصغير من الشواهد ما لانجدها في كتب ابن هشام الأخرى، مما يدل على جديته وقيمته العظمى في علم النحو.

ب - شرح اللمحة البدرية:

اللمحة البدرية رسالة صغيرة في النحو لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة 745هـ تتضمن مقدمة وسبعة أبواب في النحو ألف ابن هشام شرحاً لها قال في مقدمته: "فهذه نكت حررتها على اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي مكملة من أبوابها ما نقص ، ومذيلة من أذيالها ما قلص" (4) .

وقد تناول فيها ما رآه - في نظره - نقصاً في رسالة أبي حيان وأضاف ما رآه ضرورياً للوفاء بالموضوع ، كما ذكر الخطأ و بين الصواب فيه . ومن أمثلة ذلك :

قال ابو حيان : " المصدر ما دل على معنى صادر من فاعل نحو ضرب وقتل " (5) فعلق عليه ابن هشام قائلاً : " لما انقضى الكلام على المفعول به وما شبه به ، شرع في ذكر الثاني من المنصوبات وهو المفعول المطلق ، وهو إسم فضلة ، مصدر أونائب عنه

(1) شرح الجامع الصغير، الورقة 29.

(2) البيت مجهول القائل ،وعجزه : كم قد بذلت لمن وأفاك أفرأحا.

(3) الفرقان، الآية 41.

(4) شرح اللمحة البدرية مخطوطة حفيد الشارح، ص 2.

(5) اللمحة البدرية مخطوطة دار الكتب المصرية ص6.

ولقد وصل اليه على سبيل من والي وسمي ق
 بحور ذلك على يد كاتبه حمزة ولد
 الشارح ابنه الله محمد بن محمد
 من محمد بن عبد الشارح
 من همام الخاكر
 الحنبلي

لطوبه نقله وما لم يرد له والي والي المالك النابغ
 المقيم الكرام ٩١٥

واللهم يرحم في امر رزقي واعين من الحور
 ومن التوبة
 ومن التوبة
 في تحصيله ومن الشيخ في التحليل بعد حصوله واجله سنة الافاق
 ان يفتونه ومن ههنا أحكام الربيب لهم قول امري
 بذا انما ولا تكلي الى نفسي طردين الا انزل من ذلك في اهل
 الايام المستغفم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض
 الا الى الله يقيم الامور وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

غير المتون بالسكون فيه بعض على مذقت شملويه حتى
 ان يعول في الحقد والاروم ٥٥٠ سنة وعلى المتون يعنى من
 المحبوب فو لست حبه على المظهور تالذف كوعص وشر
 هذا ما لم يعلموا فيه ولان اخلطوا في تلك الالف ما هي
 على لانه اول احب هذه اليها التي كانت في الوصل
 والسيان انما يدل مراد الله والى الله الله
 فان كان منصوبا فهي بدل من المتون او مرادها انما
 هي التي في الوصل وهذا هو حسوبه وهو العجب
 على في الخلاف الخلاف في اماله نحو مستك
 من انما يدل من المتون مطلقا لم يعل مطلقا وقت
 فالسنة انما مطلقا اماله مطلقا ومن مثل اماله
 في الرزق والستر والبريل في النسب ولا يخلون في نحو
 حتى ان الالف في الوصل هي الف الثانية التي
 الوصل في ذلك الف التخلو المعنا ويحتمل بوجه
 وعلى النوع من المتون غير المحبوب يحدف اليها
 بحدف منه ما يوسيه للعرف كما هي وداع وما
 سوسه للتخفيف من حوار وعما ان لا تسجد الا في
 في امره يستعمل في ذلك من بعدة الخلقه وليس كذلك
 فكان في الضمير ان يقول الا في كوميكي فو لست حبه
 لا حدف من المتون غير المتون مخالفا لما جا بهما التبرك
 وددعنا في حقيقه القول في ذلك ولا يحدف في ذلك

الصفحة الأخيرة من شرح اللبنة البادية
 منظره حفيد ابن الشارح بمكتبة سوماج

سلط عليه عامل من لفظه ومعناه ، أو معناه فقط " (1) . ثم ذكر بعض الأمثلة وتعرض بالنقد لإبي حيان قائلاً : " وقد بالغ المؤلف في الإخلال بهذا الباب فإنه لم يذكر حده ، ولا مثله ، ولا إسمه . وذلك لأنه ترجم عنه بالمصدر ، وكان الصواب أن يترجم عنه بالمفعول المطلق لثلاثة أمور :

- أحدها : أن ذلك هو اسمه الخاص به، وإلا فقولك: أعجبنى القيام، وكرهت الذهاب ، يصدق فيه على كل من الفاعل والمفعول أنه مصدر وليس مما نحن فيه.

- الثاني: أن ذلك هو الإسم المصرح به لكونه من المنصوبات ، وهو إنما ذكره هنا لذلك لا لأمر آخر .

- الثالث: أنه يشمل جميع مسائل الباب بخلاف المصدر فإنه ليس بجامع بدليل كلّ وبعض وما ذكر معه.

وقوله في حد المصدر : مادل على معنى صادر من فاعل . غير جامع ولا مانع فكان الصواب أن يقول : المصدر اسم دال بالأصالة على معنى مجرد صادر من فاعل أو قائم به . فقولنا إسم مخرج للفعل . وقولنا بالأصالة مخرج لاسم المصدر ، فإنه إنما يدل بطريق النيابة عن المصدر . وقولنا : أو قائم به مدخل لما ذكرنا أنه خارج عن حد المصنف وقولنا : مجرد مخرج للأوصاف فإنها تدل على الأحداث وعلى من قامت به أو وقعت عليه (3).

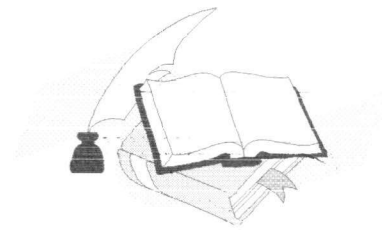
(1) شرح اللحة البدرية مخطوطة حفيد الشارح ص2.

(2) المصدر السابق، ص 123-125.

وفي بعض المواطن كان شرح ابن هشام حصراً واستنتاجاً للفوائد التي تضمنها كلام أبي حيان مع التوضيح له (1).

وتستمد قيمة الكتاب من كونه مصدراً من المصادر المهمة التي يُرجع إليها للوقوف على كثير من الفوائد التي تهتم دارس النحو كـ (بيان وجه شبه خفي) في شروط خبر كاد وأخواتها ، و (إعراب تعابير مشكلة) وتوضيح بعض الإصطلاحات مثل تعريف النكرة وكلمة (المبهمات) من أسماء المكان .

ومن مخطوطات الكتاب : مخطوطة بمكتبة سوهاج برقم 138 نحو بخط حفيد ابن الشارح محمد بن عبدالله بن محمد بن عبد الله الشارح . وتوجد أيضاً مخطوطة أخرى بدار الكتب المصرية برقم 1222 نحو .



(1) المصدر السابق، ص 178 - 179 .

1/ إعتراض الشرط على الشرط

هذه رسالة صغيرة تناول فيها ابن هشام مسألة: إعتراض الشرط على الشرط بقوله: "إعلم أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الأصح(1). وبعد أن عرض المؤلف خمس صور ظنها بعض النحاة من إعتراض الشرط على الشرط ، و هي ليست منه كما بين ذلك ، ذكر أن الصورة التي يتحقق فيها إعتراض شرط على آخر هي أن يتقدم شرطان و ليس معهما إجابات واحد متأخر عنهما مثل قول الشاعر:

إِنْ تَسْتَعِينُوا بِنَا إِنْ تَذَعُرُوا تَجِدُوا مِنْهَا مَعَاقِلَ عِزْزَانَهَا كَرُمُ (2)

والمخطوطة موجودة بمكتبة ليدن كما ذكر ذلك بروكلمان (3) . و قد طبعت الرسالة ضمن كتاب الأشباه و النظائر للسيوطي (4).

2/ إعراب لا إله إلا الله :

هي رسالة صغيرة ذكر فيها ابن هشام و جوه الإعراب الجائزة في كلمة التوحيد : (لا إله إلا الله) و بين فيها جواز الرفع فيما بعد (إلا) والنصب ، و تفصيل أوجه الرفع و النصب ، و الآراء المختلفة في كل وجه منسوبة إلى أصحابها الرجح منها و المرجوح بأدلتها (5) . و خلاص ابن هشام إلي أن في (لا إله إلا الله) عشرة أوجه و ضحها و بينها . و المخطوطة موجودة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم 88 مجاميع و تقع في اثني عشرة صفحة.

(1) الأشباه و النظائر ، ج4 ص 103.

(2) المصدر نفسه، ج4 ص105.

(3) تاريخ الأدب العربي . GALSII 29.

(4) المصدر السابق ، ج4 ص103-111.

(5) رسالة إعراب لا إله إلا الله ، مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
قال سيدنا وشيخنا الشيخ الامام الامام جمال الدين ابو محمد
عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري نقول الله سبحانه
واسكنه وابنا بوجوه جنته امين هذا فصل في كيفية قول الله
وقوله على ما ذكره اعتراض الشرط على الشرط العلم انه يجوز ان
شرط بان على جوابه ان الشرط على الاصح ان اكثر من
شرطين وربما توقع مترق من بيان النية حين يقولون ان
الشرط على الشرط ان ذلك لا يكون في اكثر من شرطين وليس
كذلك ولا هو مرادكم ولست تسمي اول الشرط التي يتال فيها
في اصل الاحكام اعتراض الشرط على الشرط فان ذلك كما يقع
فيه الالبس والظن فقد وقع ذلك بما عجز عن التمييز بينها
تم نكاح على البحث في ذلك والمحدود في جوانه وفي توجيه
فتحول ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحق من حنفي
المسائل الخمس التي سنذكرها ان يكون الشرط الاول
معتقرا بجوابه ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله بسم الله
ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين خلافا لمن غلط
في الامتناع من ان يترقى على الشرط الاول لانه اذا ذكر في الشرط
فان

جواب الاول تابا فابج اعتراضه انما ثابته ان يقترن ان في
بعض الجواب لفظا نحو ان كنتم زبونا فان اجادنا حسن ابره لان
الشرط الثاني وجوابه جواب الاول انما ثابته ان يقترن بما تقيد
بجوابه ان كان من المقربين خلافا لمن استدرك ذلك على ما عارض
الشرطين لان الاصل عندنا التماسها بما يمكن من شئ فان كان المقترن
من المقربين فترادف روح مخدفة بها ومجلة شرطا وانيب عنها
اما نصرا كما فان كان كقوله وان ذلك لوجهين احدهما انما
لا يلي اداة الشرط بغير فاصل وان الفاء في الاصل للعطف
فحقها ان تقع بين شرطين وحما المتعاطفان فلما اخرجها في
باب الشرط عن العطف حذفت في اغلبها المعنى الاخر وهو المتوسط
فوجب ان يقدم ما في حيزها عليها فنقدت جملة الشرط الثاني
لانها كما جرى الواحد كما قدم المفصول في فاما التسميم فلا تقهر
فصار اما ان كان من المقربين فنزح فحذفت الفاء التي هي
جواب ان ثلثا بلقي فاما ان تخلص ان جوابه اما ليس محذورا
بل معتدما بعضه على الفاء فلا اعتراض الرابعة ان يعطف
على فعل الشرط شرطا آخر كقوله سبحانك وان تومنوا وتنقوا
يؤتكم اجر دكم ولا ياب لكم اجر ان بسلكوا فيتمكم بخلقوا

الورقة الأولى من رسالة «اعتراض الشرط» مخطوطة ليدن

عن دار الكتب المصرية

3/ إقامة الدليل على صحة التمثيل و فساد التأويل:

قال ابن هشام في مقدمة هذه الرسالة مبينا موضوعها : " وبعد، فإن العلامة الحافظ أبا عبد الله محمد بن مالك الطائي رحمه الله تعالى قال في كتابه " تسهيل الفوائد " : و لا يستبقى - دون شذوذ - في هذا الجمع (1) مع أربعة أصول زائد إلا أن يكون حرف لين رابعا انتهى . و لم أر أحدا من شارحي هذا الكتاب، و لا غيرهم تعرض لتمثيل قوله : دون شذوذ . و قد سئلت عن ذلك من جماعة فكتبت لهم مامعناه: أن لذلك ثلاثة أمثلة " . ثم ذكر الأمثلة و هي : عناكبت جمع عنكبوت ، و عباقري جمع عبقري ، و (تخاربيت) جمع تخربوت و ذلك بإقامة الدليل على صحة التمثيل لبقاء الحرف الزائد غير اللين في جمع الرباعي المزيد شذوذا في الأمثلة المذكورة . و الرسالة توجد مخطوطة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة . و قد ذكرها ابن حجر في الدرر الكامنة (2) و خالد الأزهري في شرح التوضيح على التصريح (3).

4/ فوج الشذا بمسألة كذا :

من الرسائل التي تصدي فيها ابن هشام بشدة لنقد أبي حيان رسالته هذه قائلا في مقدمتها : " و بعد : فإني لما و قفت علي كتاب " الشذا في أحكام كذا " لأبي حيان رحمه الله، رأيت لم يزد أن نسخ أقوالا و جدها ، و لا بين ما يعتمد عليه مما أورده من أحكامها ، و لانبه علي ما أجمع عليه أرباب الأقوال و اتفقوا، و لا أعرب عما اختلفوا فيه و افترقوا ، فرأيت الناظر في ذلك لا يحصل منه بعد الكد و الكد و التعب ، إلا علي الإضطراب و الشغب ، فاستخرت الله في وضع تأليف مهذب أبين فيه ما أجمل و استأنف تصنيف مرتب أورد فيه ما أهمل و سميته " فوج الشذا بمسألة كذا " و بالله استعين " . و قد تناول فيها ضبط موارد استعمال كذا ، و كيفية اللفظ بها و تمييزها و اعرابها ، ثم بيان معناها عند النحويين و بما يلزم بها عند الفقهاء (4).

(1) جمع التكثر .

(2) الدرر الكامنة، ج2 ص416.

(3) شرح التوضيح على التصريح، ج1 ص5.

(4) الأشباه والنظائر، ج4 ص203.

در تفسير

تخبري ما نوا فيه من الاعداد وليس هذا الشيء ووجوز كما انكفص على ان يراذ به ما به
 درهم مع اعطاءه باسمه ليرسح في غير العبد فما الفرق بينه وبين بقية الاعطاء الاضافية
 واما قول المبرد والاحقنقن ومن قرا وقهما قد عسر السلوسين وانما يقال انه القاسم والاشه
 لا بنا في قوله سيدوته وان قوله ايها مبرمة معناه ان قول كذا كذا درهم في كذا درهم والسبعة
 وما بينهما لانه يجمع في العطف والكثير وكذلك يقولون في الباقي
 فيها يلزم بها عدل الفقه ورد اخلاف المذاهب في ذلك فاما ذلك للامام احمد رحمه الله
 في الجوز كما معناه انه اذا افرد كذا او كرهها لا عطف وكان له ربه مبعوثا فمهما امر فوعنا
 لزمه درهم فان عطف او نصب او رفع وكذا عند ابن جبار ويد اعني درهمان وقيل
 درهم واحد من لحنه وقيل درهم مع الدرهم درهمان مع النصب وان ذلك لا يخلو من
 قيل يفسر بدون الارتفاع قاله وهذا طه عددي اذا كان يعرف العبد فان
 لم يعرفها لزمه درهم في الجميع واما مد هذه المشايعي في العطف والفتيا عندهم على انه يلزمه
 مع العطف والنصب درهمان فان رفع او حصر لزمه درهم وكذا ان ركعتا او افرد سوا
 ربه العبد او نصبة اجرة ونقل المزي عنه في كذا كذا درهمها انه يلزمه درهمان وكذا
 بردي عنه في مسئلة العطف والنصب واما مد هذه مال كذا في التفسير في اي المبر
 لابن سيار كما في ثمانية اذا اقره على كذا فهو كالتسبي ولو قيل كذا درهمها او قال ان عند الحكم
 بالربح عشرين او ان مال كذا كذا درهمها لزمه احد عشر فويل عطف واحد وعشرون
 وما رسخون ما عرفه فان كان هذا اول ما يكون في العلم بهذا اللفظ فهو كما لو
 في قوله العول المذموم مستند وكذا في قوله في كذا كذا او او درهمها وعلى
 الاول **بعض** نصف الاحد عشر والعشر في ثمانية ونصفها ذراهم
 واما ما هذه التي جديفم رحمه الله فانه مطابق لعول العرفين في الروضة من كتبهم
 عن جامع التيسابي عن له جديفم انه يلزمه في العطف اجدد تركه في التركيب
 والذوق الخيل فانه نصيب ثم تاليف في نصف ابل سلع عيمان ثم انبش جديفم
 عم السوا كرسد حله وكم حكم لنعف **بعض** عول ليدول اولاد وجمع السوا
 وطلد للعول **بعض** عول ليدول اولاد وجمع السوا
بعض عول ليدول اولاد وجمع السوا



و الرسالة توجد مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق في نحو ست صفحات ملحقه بكتاب في الطب برقم 17(1) وقد طبعت ضمن كتاب الأشباه و النظائر للسيوطي(2).

5 / المباحث المرضية المتعلقة بمنّ الشرطية:

في هذه الرسالة ذكر ابن هشام ثلاث مسائل متعلقة ب (مَنْ) الشرطية وقع البحث فيها بينه وبين العلامة تقي الدين السبكي الشافعي المتوفي سنة 755 هـ.

-وتتعلق المسألة الأولى بالفرق بين (مَنْ) و (إِنْ) الشرطيتين ، والثانية خاصة بخبر (مَنْ) الشرطية وغيرها من أسماء الشرط والثالثة خاصة بالعموم المستفاد من (مَنْ) الشرطية. وتوجد الرسالة مخطوطة بدار الكتب المصرية القاهرة ثاني 2 . 156 .

6 / مسائل و أجوبتها:

تعرف هذه الرسالة بإسم ألغاز في إعراب بعض الآيات القرآنية وعند بروكلمان بـ "مسائل في النحو وأجوبتها" وتشتمل على نحو خمس وأربعين مسألة معظمها يتعلق بإعراب آيات من القرآن الكريم . والكثير من هذا الإعراب يدور حول انتصاب كلمات فيه غموض أو يحتمل أكثر من توجيه. ومن أمثله : " مسألة : علام انتصب (عرفا) في قوله تعالى : (والمرسلات عرفا) (3) ومسألة : (وقال إنما اتخذتم من دون الله آياتاً مودةً بينكم) (4) فما معنى (ما) في (إنما) وأين مفعولا (اتخذ) ؟ وعلام يرتفع (مودة) وعلام انتصب على القرآنيين ؟ وماوجه تنوين (المودة) وترك تنوينه ، وما موضع الظرف من قراءة النصب ؟.

والرسالة توجد مخطوطة بدار الكتب المصرية ، برقم 3426 هـ ، 1455 نحو .

7 / موقد الأذهان وموقف الوسنان

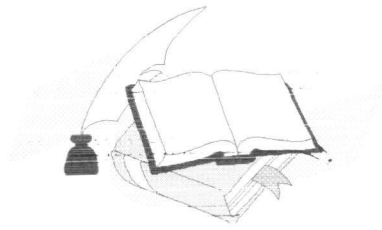
هي من أكثر رسائل ابن هشام شهرة جمع فيها طائفة من طرائف كتب النحو والأدب ، وعن موضوعها ومحتواها قال : " فقد جمعت في هذه الأوراق اليسيرة شذرة

(1)المخطوطة رقم3142خاص طب ضمن مجموعة. (2)المصدر السابق، ج4ص193-203.

(3)المرسلات، الآية 1 . (3)العنكبوت، الآية25

من الألغاز النحوية ، ونبذة من الكتب الأدبية ، جعلتها لاستخراج الأحاجي عنوانا ، وعلى حل لم اذكره معوانا ، فالشيء يعرف بمثله ، والوابل يستدل عليه بطله ... ورتبته على أربعة فصول:

الأول في الأحاجي المعنوية ، والثاني في الأحاجي اللفظية ، والثالث في الإشارات الخفية والرابع في التصحيقات اللوزعية وسميته " موقد الأذهان وموقظ الوسنان"(1) وقد طبعت الرسالة بمطبعة بولاق عام1253هـ ومطبعة القاهرة عام 1279هـ ، وهي موجودة بدار الكتب المصرية (2).



-
- (1) مخطوطة الرسالة بمكتبة المسجد الأحمد ي بطنطا مصر تحت رقم 132 ، 105 ، و مخطوطة دارالكتب المصرية برقم 3442ج، الورقة الأولى.وأشار بروكلمان إلى مخطوطات الرسالة الموجودة ببرلين 6748 ، 6749 ، وباريس 4115 رقم ، 4162 ، والإسكندرية 188 فنون رقم 3 ، والقاهرة أول : 69 ، 104 ، 172 ، 218 .
- (2) أوائل المطبوعات العربية بدارالكتب المصرية، ص 64 .

لا تتركها في البيت ولا في الطريق

٧٦

٧٥

٧٤

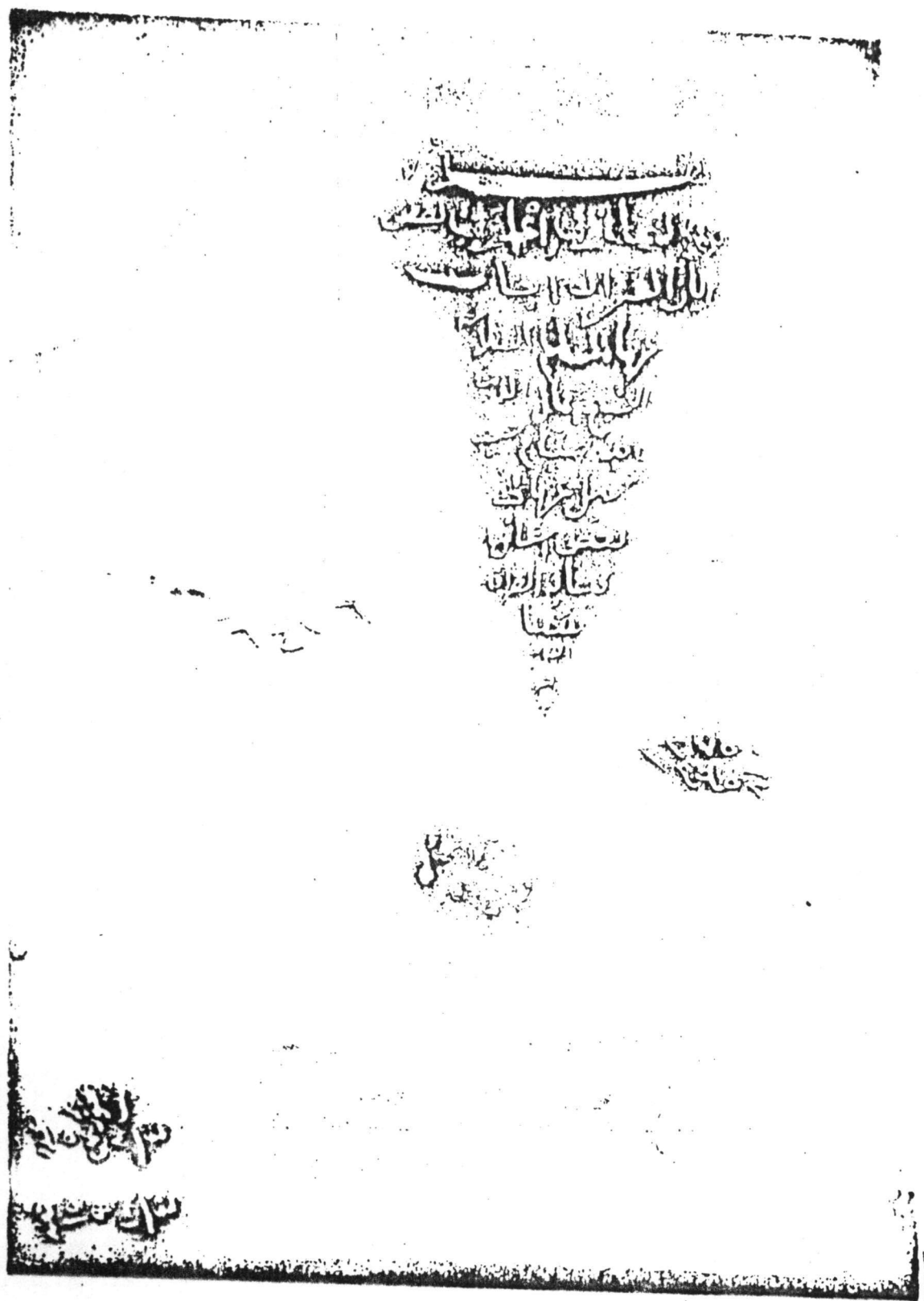
٧٣

في كل يوم من الايام
والله اعلم
بما في الصدور

هذا الكتاب هو من
الاصول التي
يجب ان يعرفها
الطالب في كل
اليوم من الايام
والله اعلم
بما في الصدور

هذا الكتاب هو من
الاصول التي
يجب ان يعرفها
الطالب في كل
اليوم من الايام
والله اعلم
بما في الصدور

الورقة الأولى من رسالة «المباحث المرضية...» مخطوطة دار الكتب المصرية



صفحة عنوان رسالة مسائل وأجوبتها المعروفة - بالغاز في إعراب آيات من القرآن .

لما اذا اربعة اشهر تلك سنة مجيها وامنه دكبت دريراين
 عبادا لغزي اليه وهو يتسخطا الاخوان واذا صفا لك
 من يزما نك واحد فهو المراد واين ذاك الواحه
 فوقع في الكتاب واين ذاك الواحد صحف تعرف فلما
 قرأه طار سرورا لان تصحيغه اين ذاك انت ذلك ومن
 ملح ابن عباد هذا انه خرج مع وزرانه با شبيلته فاجتا
 في الموضوع الذين يباع فيه الخبز والحيس فالغواهه كجارية
 من احسن الناس وجهها واكثرهم نداءً ونحشا
 وبتراجا فاقبل على ابن عمار فقال الجاهلين فقال
 والحياسين فلم يعلم الحاضرون ما ارادوا فسئلوا ابن عمار
 فقال انه قال الحياء منين فقلت الحياء شين فاين
 هذه الاذهان الشريفه من رجل له ابن يبيع حنا سافر فاطال
 الغيب فاستفتح المصحف يتفأذ له بالقدوم فخرج له وحسن
 ما ب افترك اليتامى من هذه اللفظه ما ب الفتى سالما
 فقال وحسن مات فاستدعى امه فاخبرها بلومته
 فرفعت صوتها بالبكا فتسامع الناس بذلك فلما كان من
 الغدا قبل الفتى في اعبط حال وابهج منظر فسئل ابو
 نا حنر بما تأذ له على خطا المصحف فاستمق وصار مثلا
 وهنك اذا حزما اوردناه في هذه الاوراق والعذر
 في ايجازه قد سبق والوفاء بما اشترطناه من الاختصار
 احق شعر

كلبته عن مدد قاصر • فا نظر اليه نظرا با تر
 وان تجده ميبا فاسبح فا • نزلت مقبله عثرة العائز
 وشك حظي صلاح في تجلده • تقول قول ابان بن الحائر
 جنت سقيما وضعيف الفؤاد • مولاي يا مولاي كن جابري
 شم وشم الله اكبر وشم محمد في التماسع والزمين حمادى الاولى

الصفحة الأخيرة من رسالة «موقد الأذهان» مخطوطة جامعة الملك سعود المؤرخة

عن دار الكتب المصرية

د - آثاره المفقودة :

لابن هشام آثار أخرى مفقودة منها :

1/ التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل :

نسب هذا الكتاب إلى ابن هشام كثيرون وقالوا: إنه يقع في عدة مجلدات (1).

والتذبييل والتكميل كتاب كبير لأبي حيان النحوي قيل : إنه يقع في عشرة مجلدات كبيرة شرح به تسهيل ابن مالك (2).

2/ التذكرة :

نسب هذا الكتاب إلى ابن هشام كثيرون أيضا وقالوا : إنه يقع في خمسة عشر مجلدًا (3). وفي الأشباه والنظائر للسيوطي نحو عشرين نص منقولة منه.

3- حواشي الألفية :

ذكرته لابن هشام بهذا الاسم بعض المراجع (4) وفي بعضها الآخر ورد باسم " حواشي الخلاصة ". وقد جاء في شرح التصريح : " والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو في معنى الإستثناء . من قوله : وحذف عامل المؤكد امتنع . قاله الموضح - أي ابن هشام - في بعض حواشيه على الخلاصة (5).

(1) ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج 2 ص 416 ، والسيوطي ، بغية الوعاة ، ج 2 ص 69 ، وابن العماد ، شذرات الذهب ، ج 6 ص 192 ، والشركاني ، البدر الطالع ، ج 1 ص 401 ، حاجي خليفة ، كشف الظنون ج 1 ص 406 .

(2) ابن حجر : الدرر الكامنة ، ج 2 ص 416 ، السيرطي ، بغية الوعاة ، ج 2 ص 69 ، ابن العماد ، شذرات الذهب ج 6 ص 196 ، الشوكاني ، البدر الطالع ، ج 1 ص 401 ، حاجي خليفة ، كشف الظنون ، ج 1 ص 384 .

(3) الأشباه والنظ ، ج 1 ص 69، 30، 70، 196-198، 224، 322، ج 2 ص 28، 40، 58، 59، 89، 90، 93، 94، 97، 101، 103، 186، 135، 181، 105، 212، 211 .

(4) السيوطي ، بغية الوعاة ، ج 2 ص 69 ، ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج 6 ص 196 ، عبد القادر البغدادي : الخزائنة ، ج - 2 ص 45 ، 37 ، 375 .

(5) خالد الأزهرى : شرح التصريح ، ج 1 ص 330 .

4/ حواشى التسهيل :

هذه الحواشى وردت في عدد من المراجع منسوبة إلى ابن هشام (1) وفي مواضع كثيرة جداً من شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى (2) وفي حاشية يس على التصريح (3). ذكرت لابن هشام الحواشى فقط أو " حواشيه". وأغلب الظن ان المقصود بذلك هو " حواشى التسهيل " لأنها الحواشى التى عدها الأزهرى في مؤلفات ابن هشام .

5/ رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة :

من الكتب التى ذكرها لابن هشام معظم من ترجم له (4) وقالوا إنه يقع في أربع مجلدات .

6/ شرح التسهيل:

كتاب آخر لابن هشام يتعلق بتسهيل ابن مالك ذكره له كثيرون (5).

(1) السيوطى، بغية الوعاة، ج 6 ص 69، و ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج 6 ص 196، وخالد الأزهرى ، شرح التصريح على التوضيح ، ج 1 ص 125، 219، 263، حاشية يس على شرح التصريح ، ج 1 ص 12، 336 .

(2) شرح التصريح على التوضيح ، ج 1 ص 31، 65، 76، 130، 376 .

(3) حاشية يس على شرح التصريح، ج 1 ص 47، 114، 144، 146، 168، 171، 181، 215، 393 ج 2 ص 41، 51، 57، 60 .

(4) ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج 2 ص 416، والسيوطى ، بغية الوعاة ، ج 2 ص 62، و ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج 6 ص 192، والشركانى، البدر الطالع ج 1 ص 104، و حاجى خليفة ، كشف الظنون ج 1 ص 154

(5) المصادر نفسها .

7/ شرح الشواهد الصغرى:

سبق للمؤلف كتاب " الشواهد الكبرى " الذي أثبتناه أنه المسمى ب " تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد" أما شرح الشواهد الصغرى" ، فقد ذكره لابن هشام أهم من ترجم له (1).

8/ عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب :

لابن الحاجب كتاب مشهور في الصرف هو الشافية وكتاب ابن هشام هذا متعلق به . ولعله الكتاب الوحيد لابن هشام في علم الصرف الذى نسبه إليه جل من ترجموا له قديما (2) وقالوا : إنه يقع في مجلدين.


هـ الآثار المنسوبة إليه :

بالإضافة إلى مذكرناه من مؤلفات ابن هشام ، فإن بعض المصادر (1) نسبت إليه مصنفات أخرى منها :

- الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية .
- شرح الجمل الكبرى .
- شرح القصيدة اللغوية في المسائل النحوية .
- شوارد الملح وموارد المنح .
- مختصر الإنتصاف من الكشاف .
- نزهة الطرف في علم الصرف .
- شرح الجامع الصغير في الفروع للشيبانى .
- غاية الإحسان في علم اللسان .

و تظل هذه الآثار محل بحث لإثبات مدى صحة نسبتها إليه.

كتاب
شرح الجمل الكبير
لابن هشام
النحوي
علامته
في الزمان



سنة ١٢٤٠
بمطبخ
مكتبة
الملك
في
القاهرة

شرح الجمل الكبير لابن هشام النحوي
تأليف
الملك
في
القاهرة

عنوان شرح الجمل الكبير

كما اعترض في رسالته هذه على ما ذهب إليه الفراء بقوله : " وهذا القول عندي باطل لأنه مبنى على أن يقال في القرب النسبي فلان قريبي ، وقد نص الناس على أن ذلك خطأ ، وأن الصواب أن يقال : فلان ذو قرابتي كما قال :

يُنكى الغريبُ عليه ليس يُعرفُهُ .: وَذُو قرَابَتِهِ في الحَيِّ مسرور" (1).

ويوجد من هذه الرسالة مخطوطتان بالمكتبة الظاهرية برقم 17،87 طب.

3/ إنما :

وهي رسالة صغيرة تقع في ثلاث صفحات تحدث فيها عن أمرين :

- كونها تفيد الحصر أولاً تفيده وقد أورد أدلة من أثبت لها الحصر ، وناقش هذه الأدلة، ورجح بعضها واعترض على البعض الآخر . وتركيبها إنه يرى أنها مركبة من "إن" الناصبة أصلاً و"ما" الكافة التالية لنحو ليت في قولهم " ليتما أخوك منطلق " والموجودة في " لعلمنا " و" كأثما " . (ف) ما) الموجودة في (إنما) غير نافية كما يقول بعضهم (2) (3).

4/ توجيه النصب في قولهم: فضلا ، ولغة ، واصطلاحاً ، وخلافاً ، وأيضا ، وهلم جراً:

يرى ابن هشام أن هذه التراكيب مشكلة ويقول : " وكل هذه التراكيب مشكلة ، ولست على ثقة من أنها عربية ، وإن كانت مشهورة في عرف الناس وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له . ووقفت لبعضها على تفسير لا يشفى عليلاً ، ولا يبرد غليلاً وهأنا مورد في هذه الأوراق ما تيسر لي معترضاً بضيق الوقت وسقم خاطر " (4) .

(1) الأشباه والنظائر ، ج3 ص 194.

(2) ذكر ابن هشام في المغنى أنهم جماعة من الأصوليين ، وأورد دليلهم ، ورد عليهم ونفى ما نسب إلى الفارسي من القول بإفادتها النفي ، ج1 ص 308-309.

(3) المصدر السابق ، ج4 ص 175-178.

(4) المصدر نفسه، ج3 ص 275-289.

ثم يورد خمسة أعراب للمنصوب في أحد هذه التراكيب (الإعراب لغة البيان واصطلاحاً
تغير الآخر لعامل:

الأول : أن يكون على نزع الخافض .

الثاني : أن يكون تمييزاً .

الثالث : أن يكون مفعولاً مطلقاً .

الرابع : أن يكون مفعولاً لأجله .

الخامس : أن يكون حالاً .

وبعد تبينه كل وجه من هذه الأوجه يعترض على الأربعة الأولى ويرجح الخامس
منها معللاً بأنه على تقدير مضاف إليه من المجرور ومضافين من المنصوب . والأصل
تفسير الإعراب موضوع أهل اللغة أو موضوع أهل الإصطلاح ، ثم حذف المقدر ، ولما
أنيب الثالث عما هو الحال بالحقيقة إلتزم تكبيره لنيابته عن لازم التكرير مثل : قضية ولا
أبا حسن لها ، فالأصل ولا مثل أبي الحسن لها . كما ذكر أنه يمكن أن يكون الأصل : تفسير
الإعراب موضوع اللغة أو موضوع الإصطلاح على نسبة الوضع إلى اللغة والإصطلاح
مجازاً ، وحينئذ فلا يكون فيه إلا حذف مضاف واحد (1).

وناقش ابن هشام تركيب " هلم جرّاً في أكثر من خمس صفحات وقال : " إنه
استعمل في العرف كثيراً ، وإنه جاء في بعض كتب اللغة والنحو ، وذكر ما عرف له من
شواهد ، وما وقف عليه من إعراب له وهو :

- 1- أن يكون مصدرًا وضع موضع الحال والتقدير : هلم جارين ، أو متثبتين .
- 2- أن يكون مفعولاً مطلقاً ، لأنه في (هلمّ) معنى جر فكأنه قال : جرّوا جرّاً .
- 3- أن يكون تمييزاً .

(1) المصدر السابق، ج 3 ص 200-205.

وقد توقف المؤلف في كون هذا التركيب عربيا محضا ، وبين أسباب توقفه التي من أهمها أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يذكروه ، وأن الذي تفرد بذكره منهم هو الجوهري ، وقد قيل : إنه لا يقبل ما تفرد به (1). ويذكر ابن هشام توجيهها يظهر له في هذا التركيب - على تقدير كونه عربيا - هو : أن تكون (هلم) به هي القاصرة التي بمعنى انت وتعالى ، على أن بها تجوزين :

الأول : أن المراد بالإتيان فيها الإستمرار على الشيء ، والمداومة عليه ، كما أن المراد من الإنطلاق في قوله تعالى: (وَاَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا) (2) هو انطلاق الألسنة بالكلام لا الذهاب، ولهذه أعربوا (أن) تفسيريته، وهي إنما تأتي بعد جملة فيها معنى القول.

الثاني: أن يكون المراد بالطلب فيها الإخبار كما في قوله تعالى: (وَانْحَمِلْ خَطَايَاكُمْ) (3). (فَلْيُمْدِدْ لَهُ الرَّحْمَانُ مَدًّا). (4) وأن يكون (جرًا) مصدر (جر) بمعنى سحب ، والمراد به التعميم لا الجر الحسي ، وإعرابه مفعولا مطلقا على تقدير : وإستمر ذلك استمرارا ، أو حالا على تقدير : واستمر مستمرا .

ويرى ابن هشام أنه بهذا التأويل يرتفع إشكال التزام أفراد الضمير، إذ فاعل (هلم) فيه مفرد أبدا ويرتفع إشكال عطف (هلم جرًا) على جملة خبرية قبلها ، فإن (هلم) مراد بها الخبر .

(1) الأشباه والناظر، ج3 ص 202.

(2) ص، الآية 6.

(3) العنكبوت، الآية 12.

(4) مريم، الآية 75.

5 / شرح حقيقة الإستفهام والفرق بين أدواته:

تناول ابن هشام في هذه المسألة ثلاثة مباحث :

- الأول : في تفسير الإستفهام .
- الثاني : في بيان المطلوب بأداة الإستفهام وتقسيمها باعتبار ذلك .
- الثالث: في الفرق بين (أم) المتصلة و(أم) المنقطعة. ثم عقب ابن هشام بتقرير مختصر عن الفرق بين نوعي (أم) أورد فيه بإيجاز أهم ما ذكره في المبحث الأخير وأضاف فروقا أخرى (1) .

وقد أشار ابن هشام في كتابه المغنى إلى هذه الأداة " أم " بطريقة أكثر استقصاء لمسائل كل نوع من نوعيها على حدة وأكثر عناية بعرض آراء النحاة المختلفة في هذه المسائل ، مع ذكر أمثلة كثيرة لها واستطرد إلى مسائل وتبويضات تتعلق بها مثل الموازنة بينها وبين " أو " (2).

6 / شروط التنازع :

ذكر ابن هشام في هذه الرسالة أنه تتبع الشروط التي يتحقق بها تنازع العاملين أو العوامل فوجدها منحصرة في خمسة شروط منها شرطان في العامل بأن يكون العامل فعلا أو إسما فلا تنازع في الحروف ، وأن يكون كل من العاملين أو العوامل طالبا من حيث المعنى لما فرض التنازع فيه .
وشرطان في المعمول هما :

- الأول : ألا يكون سببيا - فلا تنازع - عند الجمهوريين (مَمَطُول) و (معنَى) في قول الشاعر :

قضى كلَّ ذي دَيْنٍ فوقَي غريمهُ . . وعزة ممطول معنَى غريمها

(1) الأشباه والنظائر ، ج 4 ص 69-82.

(2) مغنى اللبيب ، ج 1 ص 41-49.

وذكر ابن هشام أن سبب ذلك هو ما يترتب على دعوى التنازع من عدم ارتباط أحد الخبرين بالمبتدأ . وقد ناقش هذا الشرط وقال : " إن عدم الربط ليس موجودا في كل سببي ، لأنه إذا كان العاملان متعاطفين بفاء السببية أو واو العطف وهما مفردان فقد حصل الإرتباط ، فإذا قيل في المثال السابق : (وعزة ممطول ومعنى غريهما) أو (عزة ممطول فمُعنى غريهما) فإنه لا يمتنع التنازع " . ولذلك فالصواب عنده أن يقال : إن الشرط ألا يكون الحمل على التنازع مؤد يا إلى عدم الربط .

- والثاني : ألا يكون محصوراً فلا تنازع في : ما قام وقعد إلا زيد ، وإنما هو محمول على الحذف من الأول ، والتقدير ما قام أحد وقعد إلا زيد (1) . أما الشرط الذي بينهما ، فهو تقدم العاملين وتأخر المعمول ، لأنه إذا تقدم المعمول كان كل من العاملين مشغولا بمثل ما يشغل به الآخر من ضمير الإسم السابق ، فلا تنازع في نحوزيد قام وقعد . وقد اعترض ابن هشام على إطلاق هذا الشرط وقال : " هذا إنما يتمشى في المتقدم المرفوع ، فأما في المنصوب والمجرور فلا يتمشى ، فنحو زيدا ضربت وأكرمت ونحو بزید مررت وأتبعته ولم يقتض تعليله امتناع التنازع في المتقدم مطلقا بل بشرط كونه مرفوعاً" (2) .
والحق أن هذه الشروط موجودة في كثير من كتب ابن هشام ، ولكن الجديد هنا هو إطلاته في مناقشة بعضها وعرض كثير من آراء النحاة منسوبة إليهم (3) .

7/ الفرق بين قولنا : والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا بتكرار لاوبدون

تكرارها.

مهد ابن هشام لهذه المسألة ببيان حالات الإسمين المنفقين في الإعراب والمتوسط بينهما واو العطف ، وهي ثلاث :

(1) الأشباه والنظائر ، ج4 ص184 .

(2) المصدر نفسه ، ج4 ص186 .

(3) المصدر نفسه ، ج 4 ص 181-191 .

- الأولى : يتعين فيها كونهما متعاطفين وذلك مثل : " اختصم زيد وعمرو " (1) .
- الثانية: يمتنع فيها كونهما متعاطفين ، ويجب تقدير العامل بعد الواو ويكون الكلام من باب عطف الجمل وذلك مثل : قامت هند وزيد وقوله تعالى: (لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ) (2).
فهذه ونحوها يتعين فيها تقدير عامل مناسب بعد حرف الواو ، ولولا ذلك لزم إسناد الفعل المؤنث إلى المذكر وإعمال فعل الأمر والمضارع ذي النون في الإسم الظاهر أو الضمير المنفصل (3).

- الثالثة: يجوز فيها الوجهان السابقان وذلك مثل : قام زيد وعمرو .
وبعد أن بين ابن هشام هذه الحالات ذكر أن المتكلم إذا كرر " لا " قائلاً:
(والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا) كان ذلك من عطف الجمل ، لأن تكرار " لا " يؤذن بتكرار العامل ، إذ أن حرف النفي لا يدخل على المفردات ، وإنما تنفي النسبة..وعلى ذلك يكون قول المتكلم السابق أيما نا تلزمه به كفارات، بمنزلة قوله: " والله لا كلمت زيدا ولا ماشيت عمرا ولا رأيت بكرا، أما إذالم يكرر المتكلم " لا " فإن كلامه يحتمل أن يكون من عطف الجمل ، أو عطف المفردات بناء على نية الفعل ، أو عدم نيته ويترتب على ذلك أن يكون يمينا واحدة أو أكثر من يمين (4).

8/ كَأَنَّكَ بِالْدُنْيَا لَمْ تَكُنْ وَبِالْآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ:

تناول ابن هشام هذا القول بالبحث في ثلاثة مباحث :

الأول في قائله : فذكر أنه نسب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - كما نسب إلى الحسن البصري .

- الثاني في معنى كأن: فذكر اختلاف البصريين والكوفيين في معناه إذ ذهب البصريون إلى أنها حرف تشبيه ، بينما قال الكوفيون : إنها حرف تقريب .

(1) المصدر السابق، ج4 ص 170.

(2) البقرة، الآية 255 .

(3) الأشباه والنظائر ، ج4 ص 171.

(4) المصدر نفسه، ج4 ص 174.

ثم يشير إلى موضوع الإشكال الأول فيه : " نصبه (ذا) وحقه أن يكون مرفوعاً، لأنه خبر المبتدأ الذي هو " أنت " في قوله : فبينما أنت . والجواب عن نصبه أنه خبر لكان المضمره ، تقديره : كنت ذا ياس وهو كقول الشاعر أنشده سيبويه:

أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضُّبُعُ

أي لأن كنت ذانفر".

الإشكال الثاني : نصبه (الفرجا) وحقه أن يكون مرفوعاً لأنه فاعل (أتى) . والجواب عن النصب أنه مفعول (محتسباً) تقديره : لا تقنطن وكن بالله محتسباً الفرج . وفي (أتى) ضمير فاعل يعود على (الفرج) فتقدير الكلام إذا احتسبت في الله الفرج فبينما كنت ذا ياس أتاك الفرج والله أعلم" (1).

ومن الأبيات ما يكون فيه إشكال واحد ومن ذلك ما امتحن به أبو محمد اليزيدي أحد أئمة العربية و القراء المشهورين أبا الحسن الكسائي بحضرة الرشيد وهو قول الشاعر:

لَا يَكُونُ الْعَيْرُ مَهْرًا لَا يَكُونُ ، الْمَهْرُ مَهْرًا

قال اليزيدي للكسائي : أنظر هذا الشعر هل فيه عيب ؟ قال الكسائي نعم قد لحن الشاعر فإنه لا بد أن ينصب المهر ، لأنه خبر كان ، فقال اليزيدي أخطأت ، فإن الشعر صحيح ، وضرب بقلنسوته الأرض ، وقال : أنا أبو محمد ، إنما " هو لا يكون العير مهراً لا يكون " . ثم ابتداء بقوله : المهر مهر . فيكون الكلام قد تم عند قوله : لا يكون وابتداء الكلام بعده . فقال يحي بن خالد :- وكان حاضرا - أتتكني في حضرة أمير المؤمنين ، وتكشف رأسك ؟ والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحب إلينا من صوابك مع سوء أدبك . فقال : لذة الغلبة أنستني ما كنت أحسنه من ذلك والله أعلم" (2).

(1) المصدر السابق، ص 25.

(2) المصدر نفسه، ص 25.

ويتابع ابن هشام ذكر الأبيات مشيراً إلى ما تضمنه كل بيت من الإشكالات ،
فبعضها يتضمن إشكالا واحداً وبعضها يتضمن إشكالين ، والبعض الآخر يتضمن أكثر من
إشكالين .

وقد نشر الكتاب قديماً عام 1304هـ (1) وحديثاً سنة 1973م بتحقيق وترتيب أسعد
خضير . وقد ذكر المحقق في مقدمته لهذه النشرة أن عمله في الكتاب عمل تحقيق وترتيب
وتخير (2) مضيفاً مايلي : " وقد تحقق لي أن ابن هشام تخير أغازه من كتاب " توجيه
إعراب أبيات ملغزة الإعراب " للرماني المتوفي سنة 384هـ (طبع بتحقيق أستاذنا سعيد
الأفغاني) إذ كان يوردها متعاقبة بحسب كتاب الرماني ، ويختار التوجيه الأقوى للغز من
الأوجه المتعددة التي يوردها الرماني ، وكان ابن هشام قد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه
حيث قال : " راجعت كتب العلماء وتصانيفهم " ، وقد وجدت أغاز ابن هشام في كتاب
الرماني إلا لغزين تقريباً (3) .

8/ معنى اللبيب عن كتب الأعراب:

كان ابن هشام ، والحق يقال ، دائماً موفقاً في اختيار ألقاب كتبه . وقد تجلّى توفيقه
كاملاً في المغني الذي هذب فيه النحو ، فأحصى قضاياها وفصلها ، وناقش مسائله وحلها
بكل دقة . وإذا كان ابن هشام قد نال شهرة واسعة في النحو بكثرة مؤلفاته ودقة تحليلاته ،
واتساع دائرة شواهدة فإن لمغني اللبيب قصب السبق في هذه الشهرة ، وإليه يرجع
الفضل في تبوء صاحبه هذه المكانة وبه ذاع صيته وعرف به معرفة سيبويه بكتابه .

(1) دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الأول ص 295.

(2) أغاز ابن هشام ، تحقيق : أسعد خضير ، المقدمة، ص 8.

(3) المرجع نفسه، المقدمة، ص 9.8.

والحق أنه جمع فيه بين خلاصة العلم وعصارة الفن ، ورتب قواعده على غير مثال سابق ، وكان فيه مجدداً مبتكراً بحسن تقسيمه وجمال عرضه وشدة إيجازه لتفادي الوقوع في الإطالة التي عابها على سابقه كما جاء في مقدمة كتابه : " أعلم أنني تأملت كتب الإعراب ، فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور :

أحدهما : كثرة التكرار ، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية ، بل للكلام على الصور الجزئية ، فتراهم يتكلمون على الترتيب المعين بكلام ، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام ."

الثاني : إيرادما لا يتعلق بالإعراب كالكلام في اشتقاق إسم أهو من السمة كما يقول الكوفيون أم من السمو كما يقول البصريون ؟ والإحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين .

الثالث: إعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره ، والفاعل ونائبه ، والجاروالمجرور ، والعاطف والمعطوف ، وأكثر الناس استقصاء لذلك (الحوفي) (1) .

أما عن مضمون الكتاب وبيان فصوله وأبوابه ، فيقول ابن هشام :
وينحصر في ثمانية أبواب :

- الباب الأول : في تفسير المفردات وذكر أحكامها .

- الباب الثاني: في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها .

- الباب الثالث : في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجاروالمجرور ، وذكر أحكامها .

- الباب الرابع : في ذكر أحكام يكثر ورودها ، ويقبح بالمعرب جهلها .

- الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها .

(1) خطبة المغنى ، ج1 ص 10-12 .

- الباب السادس : في التحذير من أمور اشتهرت بين العربيين والصواب خلافها .

- الباب السابع : في كيفية الإعراب .

- الباب الثامن : في ذكر أمور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية (1).

وأما عن سبب وضعه ، فيقول : " ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت المقدمة الصغرى المسماة بـ " الإعراب عن قواعد الإعراب " حسنَ وقعها عند أولى الألباب وسارنفعها في جماعة الطلاب ، مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة لما ادخرته منها كشذرة من عقد نحر ، بل كقطرة من قطرات بحر ، وها أنا بائح بما أسررتة، مقيد لما قررتة وحررتة ، مقرب فوائده للأفهام لينا لها الطلاب بأدنى إلمام" (2).

وأما عن منهجه فيه فيقول : " ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف، وتتبع فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها ، ومعضلات يستشكها الطلاب فأوضحتها ونقحتها ، وأغلاطاً وقعت لجماعة من العربيين وغيرهم فنبهتهم عليها وأصلحتها" (3).

وقد كان ابن هشام معترفاً بخور أبكتابه لقوله : " فدونك كتاباً تُشدُّ الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه ، إن كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج على منواله " (4). كذلك كان رأى ابن خلدون القائل فيه والمعجب به.

(1) المصدر السابق ، ج 1 ص 10 .

(2) المصدر نفسه ، ج 1 ص 9.

(3) المصدر نفسه ، ج 1 ص 9.

(4) المصدر نفسه ، ج 1 ص 9 وقد أشار المحقق إلى اختلاف النسخ في هذه المقدمة وقال : " وظاهر أنها ليست من كلام المؤلف . ويرجح المحقق أن عبارة ابن هشام المذكورة التي تبدو فيها سمة التعالي والإفتخار لا تتناسب مع ما عرف عنه من تواضع شأن سائر العلماء .

" وقد كادت هذه الصناعة أن تؤذن لما رأينا من النقص في سائر العلوم والصناعات بتناقص العمران ، ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها. استوفي فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة، وتكلم على الحروف ، والمفردات والجمل ، وحذف ما في الصناعة من التكرار في أكثر من أبوابها ، وسماه بالمغنى في الإعراب ، وأشار إلى نكت إعراب القرآن الكريم كلها ، وضبطها بأبواب وفصول ، وقواعد انتظمت سائرها ، فوقفنا منه على علم جم يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ، ووفور بضاعته فيها (1). كما أشاد به الدماميني الذي شرحه في كتابه الموسوم بـ " تحفة الغريب بشرح مغنى اللبيب " فقال :

ألا إنمّا مغنى اللبيب مُصنّف :. جليل به النحوى يحوى أمانيه.

وما هو إلا جنة قد تزخرت :. ألم تنظر الأبواب فيه ثمانية.

وقد ذكر ابن هشام في خطبة المغني تاريخ وظروف تأليفه هذا الكتاب أن صنّفه بمكة عام (749هـ) وفقده في طريقه إلى مصر ، ثم أعاد تصنيفه في رحلة ثانية بمكة عام (756هـ)(2).

ومما امتاز به مغنى اللبيب عن كتب النحاة المعاصرين واللاحقين وعن بقية مؤلفات ابن هشام ما يأتي :

- 1- الإحاطة بأطراف الموضوعات النحوية إحاطة لم تدع شيئاً دون أن تتص عليه وتبينه.
- 2- الإفاضة في الشواهد العربية الصحيحة التي تؤيد ما ذهب إليه .
- 3 - بسط القول في آراء النحاة وتمحيصها ، وتعقيبه عليها بتبيان رأيه فيها أو انحيازه لو احد منها .

(1) مقدمة ابن خلدون، ص 547.

(2) المصدر السابق ، ج1 ص9.

- 4 - كثرة الإحتجاج بالقراءات وتخريجها وفق القواعد العربية السليمة .
- 5- إنارة السبيل لدفع ما قد يرد من اعتراضات على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .
- 6- الدقة في التأليف ، والإحكام في التصنيف ووضع كل شئ في مكانه اللائق به والملائم له ، مثلما يتجلى ذلك في كل باب من أبوابه الثمانية .
- 7- وضع قوانين في إعراب القرآن الكريم تضبط آياته المحكمات .
- 8 - ذكر أمور يزين المعرب علمها ويشينه جهلها وترك أمور ذكرها في الإعراب فضول.
- 9- فتح باب التدريب على مصراعيه وهذا أثر بارز لابن هشام به عبد طريق النحو ونخله، فأبقى ما ينفع الدراسين ونفى الزبد ، ونقله إلى الناحية الفنية ، وهى ناحية الإعراب ، فحبيه إلى النفوس ، وقربه من الأفهام وجعل المتلمذ لكتابه يتذوق طعم النحو وشيكا ، ثم لا يلبث أن يصيب منه ملكة تصير له كالغريزة.
- ولابن هشام فضل كبير في تصفية النحو وتنقيته ، وتيسيره وتسهيله ، وجعله فنا يستهوى المتعلم ويأخذ بيده إلى حيث يفقهه وينبغ فيه ويحاكيه .
- ويعد المغنى من أغنى الكتب في الشواهد ، وهو كالنبع الصافي المتدفق بالصحيح منها بحيث أفاض في الآيات القرآنية والقراءات ، وكان لها الغلب على سواها من سائر الشواهد واقتصر من الأحاديث النبوية على ما صح منها . أما جيد الشعر العربي السليم من الوهن والتجريح فقد بلغ مجموع الأبيات فيه إثنين وتسعمئة شاهد ، فضلا عن طائفة من كلام العرب تأتي في المرتبة الأخيرة من الإحتجاج .
- ولم يفت المؤلف شرح شواهد هذا الكتاب في كتابية : الشرح الكبير والشرح الصغير، كما فام السيوطى بشرحها وكتابه مطبوع. وكذلك شرحها البغدادي شرحًا دقيقًا مفصلاً وشرحه لايزال مخطوطا في مجلدين توجد نسخة واحدة منه في دار الكتب

المصرية (رقم 2 نحوش خصوصية رقم 42747 عمومية).

ومما جاء فيها : " شواهد من الآيات القرآنية يتخللها غيرها من حديث وشعر

ونثر : (1)

1- عن : قال رحمه الله في معاني(عن) :

أولا : الحرفيه.

الثاني :البدل نحو : (و اتَّقُوايَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسَ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) (2).

الثالث : الإستعلاء نحو : (فَإِنَّمَا يَنخُلُ عَنْ نَفْسِهِ) (3)

وقول ذي الإصبع (4):

لاه ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي

الرابع:التعليل نحو:(وَ مَا كَانَ اسِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ) (5).

ونحو (وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ) (6) و(وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي) (7) .

الخامس :مرادفة (بعد) نحو : (عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) (8).

(1)شرح شواهد المغنى للبغدادي.

(2) البقرة، الآية 48 .

(3) محمد، الآية38.

(4) ذوالأصبع العدوانى ، شرح شواهد المغنى، 430.

(5) التوبة، الآية 114 .

(6) هود، الآية 53 .

(7) الكهف، الآية 82.

(8) المؤمنون، الآية 40.

و(يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) (1) بدليل أنه في مكان آخر (مِنْ بَعْدَ مَوَاضِعِهِ) (2) ونحو : (لِتَرْكُوبِنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) (3) أى حالة بعد حالة .

وقال : وَمَنْهَلٌ وَرِدَّتْهُ عَنْ مَنْهَلٍ (4) .

السادس : الظرفية كقوله (5) :

وَأَسْ سِرَاةَ الْقَوْمِ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ : . وَلَا تَكُ عَنْ حَمَلِ الرِّيَاةِ وَأَنِيًّا

الرباعية: نجوم الحمالة . قيل : لِأَن وَنِي لَا يَتَعَدَى إِلَّا بِفِي بَدَلِيلٍ (ولا تنيا في ذكرى) (6)

والظاهر أن معنى (ونى) عن كذا جاوزه ، ولم يدخل فيه ، وونى فيه دخل فيه وفتى .

السابع: مرادفة (من) نحو : (وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ) (7)

والشاهد في الأول (أولئك الذين يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلُوا) (8) بدليل (فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا

وَلَمْ يَتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ) (9) (رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) (10) .

التاسع: الإستعانة قاله ابن مالك ومثله : بَرَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَيْضًا :

رَمَيْتُ بِالْقَوْسِ : حَكَاهُمَا الْفَرَاءُ . وَفِيهِ رَدُّ عَلَى الْحَرِيرِيِّ فِي إِنكَارِهِ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا

كَانَتِ الْقَوْسُ هِيَ الْمَرْمِيَّةُ ، وَحَكَى أَيْضًا (رَمَيْتُ عَلَى الْقَوْسِ) .

(1) المائدة، الآية 13 .

(2) المائدة، الآية 41 .

(3) الإنشقاق، الآية 19 .

(4) بكرين عبد الرىعى .

(5) الأعشى ميمون .

(6) طه، الآية 4 .

(7) الشورى، الآية 25 .

(8) الأحقاف، الآية 16 .

(9) المائدة، الآية 27 .

(10) البقرة، الآية 127 .

2. عند:

اسم للحضور الحسي نحو : (فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ) (1) ، والمعنوى نحو : (قال الذي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ) (2) . وللقرب كذلك نحو : (عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى) (3) ونحو : (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ) (4) ، وكسراً فأنها أكثر من ضمها وفتحها . ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورة بمن . وقول العامة ذهبت إلى عنده لحن . وقول بعض المولدين : (5).

كُلُّ عِنْدَ لِكَ عِنْدِي لَا يُسَاوِي نِصْفَ عِنْدِ

قال الحريري : لحن . وليس كذلك ، بل كلمة ذكرت مراداً بها لفظها فسائغ أن تتصرف فيها تصرف الأسماء . وأن تعرب ويحكى أصلها . (تنبيهان) :

الأول : قولنا : (عند إسم للحضور) موافق لعبارة ابن مالك ، والصواب اسم لمكان الحضور . فإنها ظرف لا مصدر وتأتي أيضاً لزمانه نحو : جئتكَ عند طلوع الشمس (6).

الثاني : تُعاقِبُ عِنْدَ كَلِمَتَانِ . لدى مطلقاً نحو : (لَدَى الْجَنَاجِرِ) (7) (لَدَى الْبَابِ) (8) (وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيْمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ) (9) ولدن : إذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو : (جِئْتُ مِنْ لَدُنْهُ) . وقد اجتمع في قوله تعالى : (أَتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَ عَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَا عِلْمًا) (10) (11).

- (1) النمل، الآية 40 .
- (2) النمل، الآية 40 .
- (3) النجم، الآية 14 .
- (4) ص، الآية 47 .
- (5) المغنى، ج 1 ص 156 .
- (6) مغنى اللبيب ، ج 1 ص 156 .
- (7) غافر، الآية 18 .
- (8) يوسف، الآية 25 .
- (9) آل عمران، الآية 44 .
- (10) الكهف، الآية 25 .
- (11) مغنى اللبيب ، ج 1 ص 156 .

كـ

قال الله تعالى : (إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَانَ عَبْدًا لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا وَكُلُّهُمْ أَتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا " (1)، وفي الحديث القدسي (يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته) (2) الحديث . وقال عليه الصلاة والسلام : (كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها) (3) (وكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) (4) .

ومن ذلك: قوله تعالى: (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا " (5) (6).

4. بلى : قال في الكلام على (بلى) :

" وتختص بالنفى وتفيد إبطاله سواء أكان مجرداً نحو : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي) (7) أم مقرونا بالإستفهام ، حقيقياً كان نحو : أليس زيد بقائم ؟ فتقول : بلى أو توبيخاً نحو : (أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ؟ بَلَى) (8).
(أَيَحْسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ بَلَى) (9) أو تقريرياً نحو : (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ؟ قَالُوا : بَلَى) (10) (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى) (11).

(1) مريم، الآية 95.

(2) صحيح مسلم، كتاب البرّ .

(3) صحيح مسلم في الإمارة، وصحيح البخاري، كتاب النكاح .

(4) صحيح البخاري باب النكاح، ومسلم في الإمارة.

(5) الإسراء، الآية 36.

(6) مغنى اللبيب، ج1 ص199-200.

(7) التغابن، الآية 7.

(8) الزخرف، الآية 80.

(9) القيامة، الآية 3.

(10) الملك، الآية 10.

(11) الأعراف، الآية 172.

ثم حكى الإتفاق على أن بلى لايجاب بها عن الإيجاب ، واستدرك بما وقع في كتب الحديث مما يقتضي أنها يجاب بها الإستفهام المجرد ، فذكر ما روى في صحيح البخارى في كتاب الإيمان من أنه عليه الصلاة والسلام قال لإصحابه : (أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة ؟ قالوا : بلى) (1)

وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة (أيسرُك أن يكونوا لك في البرسواء ؟ قال : بلى . قال : فلا إذن) (2) . وفيه أيضا أنه قال : (أنت الذي لقيتني بمكة؟ فقال له المجيب : بلى) ثم قال ابن هشام: وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك لأنه قليل فلا يخرج عليه التنزيل " .

5- بيد: وقال فى (بيد):

" هو اسم ملازم للإضافة إلى أن وصلتها وله معنيان : أحدهما غير، إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً بل منصوباً ، ولا يقع صفة ولا استثناء متصلًا ، وإنما يستثنى به فى الإنقطاع خاصة ومنه الحديث : (نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا) وفي مسند الشافعى - رضى الله عنه - (بئد أنهم) وفي الصحاح : بيد بمعنى غير : يقال : إنه كثير المال بيد أنه بخيل . وفي المحكم أن هذا المثال حكاة ابن السكيت . وأن بعضهم فسره فيه بمعنى على وأن تفسيرها بغير أعلى . والثانى : أن تكون بمعنى من أجل ، ومنه الحديث (أنا أفصح من نطق بالضاد بيدانى من قريش واسترضعت فى بنى سعد بن بكر ، وقال ابن مالك وغيره : إنها هنا بمعنى غير على حد قوله :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُيُوفُهُمْ بِهِنَ قُلُوبٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَابِ (4)

وأنشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى أجل :

عَمَدًا فَعَلَّتْ ذَلِكَ بِيَدِ أُنَى أَخَا فُ إِنْ هَلَكْتُ أَنْ تَرْتَى (5).

(1) صحيح البخاري كتاب الإيمان.

(2) صحيح مسلم كتاب الهبة .

(3) مسند الإمام الشافعى .

(4) النابغة ، شرح الشواهد ، ص 349.

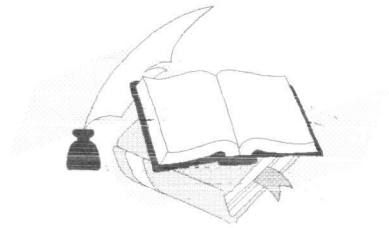
(5) لم يسم قائله ، شرح الشواهد ، ص 352.

وأخيراهل في النحومغن لغير ابن هشام؟ أجل إن في النحو وفي غيره كتباً أخرى تحمل لقب " المغنى " والذي يعنينا هنا هو ما أطلق عليه هذا الإسم من كتب النحو وهي ثلاثة :

أولها : مغنى محمد بن إسحاق بن أسباط الكندي أبى النضر المصري (1) .وهو متقدم أخذ عن الزجاج وله في النحو غير المغنى (العيون والنكت) و(الموقد والبلغتان) وكان شيخ الأدب مقدا في المنطق وعلوم الأوائل.

وثانيهما :مغنى منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمنى الشيخ تقى الدين أبى الخير (ت 680هـ) المشهور " بابن فلاح المصري " وله مؤلفات في العربية منها الكافي في غاية الحسن(2).

وثالثها: مغنى أحمد فخرالدين بن الحسن الجاربردي (ت 746هـ) وهو الذي علق على شافية ابن الحاجب في الصرف (3) وظاهر أن هذه الكتب الثلاثة مجتمعة ومتفرقة لم تبلغ ما بلغه مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام.



(1) لم يبين تاريخ وفاته، بغية الوعاة، ج 1 ص 53.

(2) المصدر السابق، ج 2 ص 302.

(3) المصدر نفسه، ج 1 ص 303.

ب - الرسائل:

لابن هشام عدد من الرسائل النحوية تناولت في صفحات قليلة بعض المسائل النحوية التي تعرض لها بالدراسة وذكر آراء النحاة فيها وسبب تناولها . وهى على الترتيب :

1- أنتَ أعلمُ ومآلكَ .

2- إنَّ رَحْمَةَ الله قريبَ منَ المحسنين .

3- إنَّمَا .

4- توجيه النصب في قولهم :فضلاً، ولغة، واصطلاحاً ، وخلافاً، وأيضاً، وهلم جُراً .

5- شرح حقيقة الإستفهام والفرق بين أدواته .

6- شروط التنازع .

7- الفرق بين قولنا : والله لاكلمت زيدا ، ولا عمراً ولا بكرةً بتكرار (لا) وبدون تكرارها ..

8- كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل .

9- ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً .

هذه الرسائل تضمنها كتاب الأشباه والنظائر (1) بالإضافة إلى رسالتين صغيرتين

موضوع الأولى: " كان يكفي من هو أوفى منك شعراً أواخر منك" وموضوع الثانية :

" لا يقتل مسلم بكافر " .

(1) الأشباه والنظائر للسيوطي .

1 / أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالِكُ :

قدم ابن هشام لهذه الرسالة بذكر سبب تأليفها وبين وجوه الإشكال في إعراب هذا المثال وخاصة ما ذهب إليه الجرمي من المتقدمين وابن مالك من المتأخرين ، ثم أورد رأيه في ذلك معلاخلافه معهما بقوله : " وهذا الذي ذكرته هو أصح وأوضح ما يقال في المسألة ، ومتبوعى فيه الجرمي من المتقدمين ، وابن مالك من المتأخرين ، فمن كلاهما أخذت ، وعلى ما أشار وا إليه اعتمدت ، أما الجرمي فإنه نص على أن الواو هنا بمعنى الباء ، ولكنه أهمل التنبيه على فائدة العطف ، وأما ابن مالك فإنه ذكر أن المقصود التاسب اللفظى ، وأنه كالخفض على الجوار ، ولكنه أهمل التنبيه على نيابة الواو عن الباء ، وذلك هو الذي انبنى عليه كون هذا العطف لا يقتضى التشريك في الحكم ، وقد وفيت بجميع ما قالوا ، وأضفت إليه ما لم يذكر مما لا بد منه " (1).

ويرى ابن هشام أن المعطوف عليه في هذا المثال ليس هو المبتدأ كما قال الجرمي وابن مالك ، وإنما هو الخبر كما يرى ابن طاهر لأنه حمل على الأقرب ، وأن هذا العطف كالخفض في (هذا جحر ضب خرب) وهذا يقتضى تجاور الإسمين ولأن الباء ملحوظة المعنى ومعناها متعلق الخبر فكان العطف على الخبر أولى ليتحد التعلقان المعنوى واللفظى (2) .

وقد تعرض ابن هشام لهذا المثال في كتابه المغنى عن حذف الخبر وفي موضع آخر عند الحديث عن بيان المعانى التى يخرج إليها الواو عن إفادة مطلق الجمع (3).

(1) الأشباه والنظائر ، ج 4 ص 85.

(2) المصدر نفسه ، ج 4 ص 85-86.

(3) مغنى اللبيب ، ج 1 ص 630 ، ج 2 ص 358.

2/ إن رحمة الله قريب من المحسنين:

أورد ابن هشام فيها الأوجه التي ذكرها العلماء وجمعها في أربعة عشر وجها فصح بعضها وأبطل بعضها الآخر مبينا ما اعتمد عليه في ذلك . فمن ذلك قوله في الوجه الثالث عشر ، وهو أن المراد بالرحمة في هذه الآية المطر معتمداً على ما قاله الأخفش (1) : " وهذا القول يؤيده عندي ما يتلوه من قوله سبحانه وتعالى : (وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ) (2) . وهذه الرحمة هي المطر ، فهذا تأنيث معنوي إلا أنه قد يعترض عليه من أوجه (3) . ويذكر عقب هذه الاعتراضات التي يعترض بها على هذا الوجه ، ويجب عن بعضها ويترك بعضها بدون إجابة .

وبعد إيضاح الوجه الثالث عشر ينهي ابن هشام بحثه حول هذه الآية بقوله : " واعلم أنه لا بد أن يقال : إن التذكير في قوله سبحانه " قريب " لمجموع من الأمور قدمناها فنقول : لما كان المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير ، وهي مقاربة للرحم في اللفظ ، وكانت الرحمة هنا بمعنى المطر ، وكانت " قريب " على صيغة فعيل ، وفعيل الذي بمعنى فاعل قد يحمل على فعيل الذي بمعنى مفعول جاز التذكير وليس هذا نقصاً لما قدمناه لأنه لا يلزم من انتفاء اعتبار شيء من هذه الأمور مستقلاً إنتفاء إعتباره مع غيره ، هذا آخر ما تحرر لي في هذه الآية الكريمة والله تعالى أعلم بغيبه " (4) .

وقد أشار ابن هشام إلى هذه المسألة في كتاب المغنى عند الحديث عما يكتسبه الاسم بالإضافة (5) .

(1) شرح التصريح، ج2 ص 32.

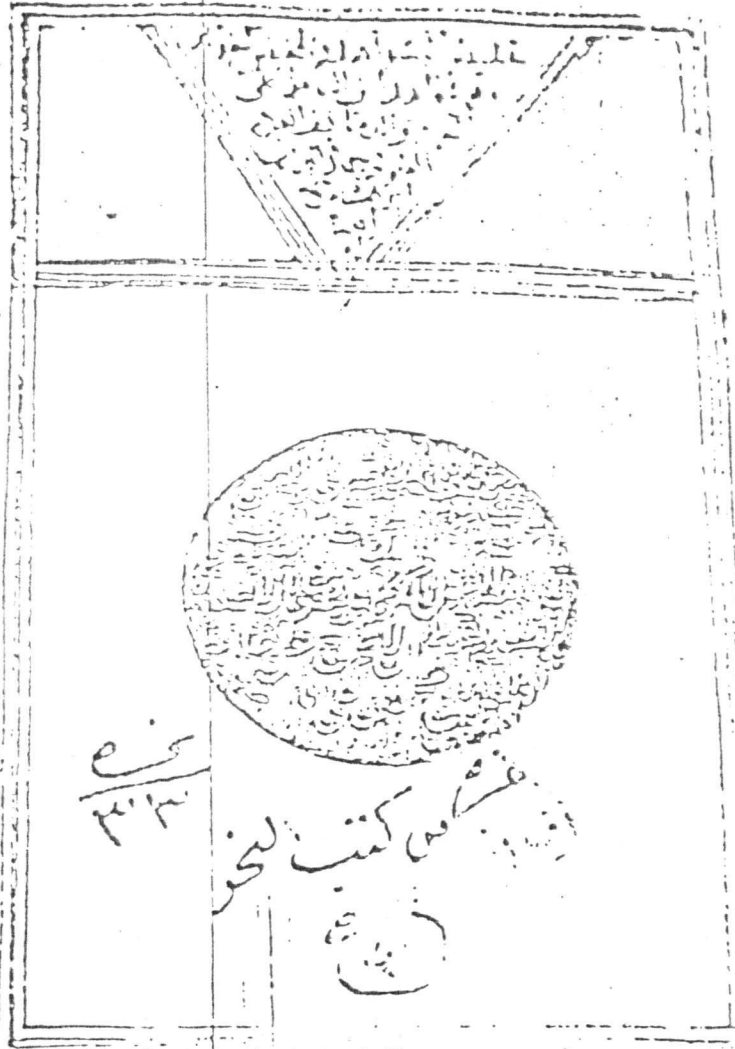
(2) لأعراف، الآية 57.

(3) الأشباه والنظائر، ج3 ص 195.

(4) المصدر السابق ، ج3 ص 197- 198.

(5) مغنى اللبيب ، ج2 ص 512- 513.

ملك الرفيع المصطفى
 عبد الوهاب
 ابن الحاج
 سنة ١٢٤٠



١٢٤٠

مكتبة كنف الخزانة

مكتبة كنف الخزانة
 مكتبة كنف الخزانة
 مكتبة كنف الخزانة

مكتبة كنف الخزانة
 مكتبة كنف الخزانة
 مكتبة كنف الخزانة

عنوان «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد»

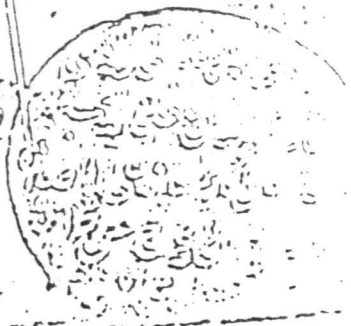
مخطوطة عارف حكمت

لا بد من العلم بالدين والعلم بالله تعالى...
 يعلم الله ما لا يعلمون...
 لا يعلمون ما لا يعلمون...
 لا يعلمون ما لا يعلمون...
 لا يعلمون ما لا يعلمون...

• حول النبي نبي الله محمد
 • سطر الكتاب سطر الله وعلومه حسن توفيقه على
 • يد النور المخرنق بالعمارة والتقصير الرابع مذكور به
 • القدر من غزل الدين بن علي بن محمد المدسطيني غفر الله له
 • ولد في اليوم والجميع المسلمين آمين والحمد لله

رب العالمين

وكتاب الفرائض من كتابه يوم الأربعاء أواخر شهر ربيع الثاني سنة ثمان وثمانين
 ٩٨٩



الصفحة الأخيرة من «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد»
 مخطوطة عارف حكمت

4/شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:

شذور الذهب في الأصل متن مختصر كتبه ابن هشام بأسلوب مركز ، ثم وضع له شرحاً لإتمام الفائدة وصار يعرف بـ " شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب" والمنهج المتبع فيه هو منهج ابن هشام في معظم مؤلفاته ، وقد بدأه بمقدمة عن الكلمة والكلام ، فباب عن الإعراب وأنواعه وعلاماته الأصلية وما خرج عنها إلى الإعراب بالعلامات الفرعية ثم فصل في الإعراب التقليدي . وعند تناوله المبنيات بدأ بتعريف البناء ، وذكر المبنيات ، وقسمها وذكر علاماتها . وبعد المبنيات ذكر " النكرة والمعرفة" وبوب مباحثهما بالطريقة المألوفة في كتب النحو غالباً ، ثم قسم المعربات تقسيماً جديداً يقوم على نوع الإعراب بذكر المرفوعات من الأسماء والأفعال ، فالمنصوبات من الأسماء والأفعال أيضاً ، فالمجرورات والمجزومات . وعندما انتهى من ذلك أتى بمباحث عامل الإعراب فعلاً فإسماً ، ثم بما يتصل بالعامل من تنازع ، و إشتغال وبالتوابع التي تتأثر في إعرابها بعامل المتبوع وختم كتابه بموانع صرف الإسم وبالعدد .

وللكتاب قيمة علمية تتمثل في منهجه المبتكر واشتماله على عدد من المباحث المستوفاة بصورة لا تتوفر في كتبه الأخرى كمبحث المبنيات ، ومبحث تقسيم الفعل بحسب المفعول ، ومبحث الأسماء التي تعمل عمل الفعل ومبحث " إن هذان لساحران" .

وتوجد مخطوطات الكتاب بمعظم مكتبات العالم وقد طبع عدة طبعات أقدمها طبعة مصر عام 1253هـ (1) . كما توجد عدة شروح له غير شرح ابن هشام أشهرها : "بلوغ الأرب بشرح شذور و الذهب" لذكريا الأنصاري السنبكي (ت925هـ) (2) وثمة حواش كثيرة على شرح شذور الذهب منها : حاشية الدسوقي(3)، وحاشية الأمير(4) وحاشية الدر المنثور على شرح الشذور(5).

(1) معجم سر كيس ، ص275. (2) فهرس مكتبة الأزهر، ج 4 ص 114.

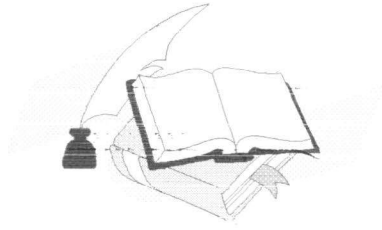
(3) المصدر نفسه، ج4ص173. (4) المصدر نفسه، ج4ص148.

(5) المصدر نفسه ج، 4ص195.

5/ شرح قطر الندى وبل الصدى:

قطر الندى وبل الصدى في الأصل متن مختصر يجمع المبادئ الأساسية في النحو والصرف ألفه ابن هشام بعبارات موجزة تساعد المبتدئين على حفظه ، ثم وضع له شرحاً سماه " شرح قطر الندى وبل الصدى" فجمع فيه بين المتن والشرح وميز بينهما بـ (ص) للدلالة على المتن و"ش" للدلالة على الشرح . وتدور موضوعات الكتاب حول المباحث النحوية وشيء قليل من مباحث الصرف كأنواع المشتقات ، والوقف وهمزة الوصل . وسلك في تبويبه الطريقة المتبعة في ألفية ابن مالك وشروحها مع اختلافات يسيرة . ويتميز الكتاب بالإختصار وسهولة التعبير . وقد أشار ابن هشام إلى أهم المصادر التي اعتمدها في تأليفه وعلى رأسها الحلييات لأبي علي الفارسي ، والأنموذج والكشاف للزمخشري والإجازة وشرح الجمل لابن عصفور .

ويوجد الكتاب مخطوطاً في المكتبات العالمية وقد ذكر بروكلمان معظمها (1) وله عدة طبعات أقدمها طبعه بولاق عام 1253هـ (2). كما وضعت له عدة حواش وألفت في شواهد مصنفات كثيرة.



(1) تاريخ الأدب العربي، 28 11 galss.

(2) معجم سركييس، ص 275 .

قصيدة "بانث سعاد" لكعب بن زهير بن أبي سلمى أثير أدبي رائع تناوله الشراح على مر العصور ومنهم ابن هشام الذي قال فيه البغدادي مثنيا عليه ومطريا على شرحه: "شرح هذه القصيدة شرحا يجلب عن الوصف ويكل الذهن عن درك مزاياه وهو جديد الطرف وهو مع صغر حجمه، وقلة جرمه، قد اشتمل على مباحث شريفة، ونكات لطيفة، وتحقيقات غريبة، وتدقيقات عجيبة، ودلائل أنيقة، ومسائل دقيقة، خلا عن أكثرها جميع مصنفاته، بل لم توجد في كتب نحو، ولم أشك في أنه أدركه في هذا الشرح من النور النبوي لمعة وأوقد في ضميره من سبحات القدس شمعة، حتى نسج شرحه بهذا المنوال، البعيد المنال، ووفق لتحبيره بهذا الطراز، وفيه مسحة من الإعجاز" (1).

قال ابن هشام مبينا الأغراض التي دفعته لتأليف هذا الشرح: «والذي دعاني إلى هذا التأليف غرضان سنيان، أحدهما التعرض لبركات من قيلت فيه صلى الله عليه وسلم، والثاني: إسعاف طالبى علم العربية بفوائد جليلة أوردتها وقواعد عديدة أسدها» (2). ويتصدر الكتاب فصلان تناول ابن هشام في " أولهما نسب الشاعر، ومكانته، ومكانة أبيه وظروف ميلاد القصيدة، وقصة إسلام كعب وإنشاده القصيدة بين يدي رسول الله (ص) وتقدير الرسول (ص) له بخلع بردته عليه إعجابا به. وفي الفصل الثاني تعرض لذكر بحر هذه القصيدة، وعروضها وضربها، والمعاني الإجمالية التي اشتملت عليها. ثم باشر شرح الأبيات معبرا عن منهجه في الشرح بقوله: "أما بعد فإنى مورد في هذا الكتاب قصيدة كعب بن زهير رضي الله عنه.....ومردف كل بيت منها بشرح ما يشكل من لغته وإعرابه ومعناه» (3).

(1) حاشية بانث سعاد: للبغدادى، الورقة الثانية.

(2) شرح بانث سعاد، ص 3.

(3) المصدر نفسه، ص 2.

ولذلك فهو يبدأ بالمباحث اللغوية لمفردات البيت ، ويثني بالمسائل المتعلقة به وينهي شرحه بما قد يحتاج إليه من بيان المعنى أو بما يتصل به من بحث في الأدب أو البلاغة أو العروض . وقد يعكس الوضع أحيانا ويبدأ بالمباحث النحوية قبل المعنى ، فتتصب له اهتمامات على المباحث النحوية واللغوية أساسا . وفي شرحه للأبيات يستطرد أحيانا إلى شرح ما يستشهد به لبيان معانى الكلمات التي ترد في أبيات القصيدة أو لاستقصاء هيئات بعض الكلمات ومعانيها . وأكثر النحاة الذين ذكروا في تصانيف شرحه واستشهد بأرائهم أو ناقشهم : سيبويه ، والأخفش وأبو علي الفارسي من المتقدمين وابن مالك من المتأخرين . أما اللغويون ، فهم كثرة منهم : الجوهرى ، والحريري ، وأبو عمرو بن العلاء ، والأصمعي ، وأبو عبيدة ، وأبو زيد الأنصاري ، وابن سيده ، وابن الأعرابي ، وابن دريد ، والبطليموسي ، والواحدى وأبو حاتم ، وأبو عمرو الشيباني ، وثعلب والجواليقي ، واللحياني ، وابن فارس .

ومن أهم الشروح التي اعتمدها ابن هشام في شرحه لقصيدة "بانة سعاد" شرح التبريزي (1) وقد انتقده في معظم ما نسب إليه (2) .

(1) المصدر السابق، ص 79-80.

(2) في شرح بيت كعب :

لذاك أهيب عندي إذ أكلمه وقيل إنك منسوب ومسئول .

أورد أن التبريزي قال : إن (إذ أكلمه) جملة في موضع الحال وإن (الواو) في (وقيل إنك منسوب) واو الحال، والتقدير : لذاك أهيب عندي متكلمًا ومسئولًا . وقد اعترض على ذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن (إذ أكلمه) ليس بجملة ، بل (إذ) مفرد مضاف إلى جملة .

الثاني : أنه ليس في (أكلمه) شيء منتصب على الحال ، بل (إذا) ظرف ، و(أكلمه) مضاف إليه ، ولا تكون (إذ) متعلقة بكون منصوب هو حال لأن الزمان لا يكون حالاً من الجثة .

الثالث : أن الجملة المقرونة بالواو ليس تقديرها منسوبًا ومسئولًا وإنما تقديرها : مقولا : إنك منسوب ومسئول شرح بانة سعاد، ص 79-80 .

كما اعتمد على شرح عبد اللطيف البغدادي وانتقده أيضا في جل ما نقله عنه (1).
وقد إستشهد ابن هشام في شرحه " بانث سعاد " بنحو ثلاثين ومئتين آية قرآنية ،
وعشرين حديثا ، وأربعمئة بيت من الشعر .
ويوجد الكتاب مخطوطا بعدة مكاتب ذكرها بروكلمان (2) منها المكتبة الأزهرية
بمصر وبها ست نسخ (3) وله طبعات كثيرة ومختصرات ووضعت عليه حواش
عديدة(4) تشهد كلها على قيمته العلمية .
وخلاصة القول : إن شرح بانث سعاد لابن هشام يعتبر من مصادر النحو في كثير
من المسائل (5) وقد ذكره البغدادي في صدر " الخزانة " (6) وجعله خالد الأزهري من
مصادره في شرح التصريح (7) والصبان في الحاشية على الأشموني (8).

(1) من ذلك : الصوب اسم وليس مصدر .

قال ابن هشام : " إن عبد اللطيف جزم بأن (الصواب) في بيت كعب :

تتفي الرياح القذى عنه وأفرطه من صوب سارية بيض يعاليل

مصدر، وأن الإسم بعده المخفوض بإضافته في موضع رفع على الفاعلية ، وعلق ابن هشام على ذلك : بأنه ليس بشيء .
وأن (الصوب) هنا مرادبه المطر ، ولا محل للإسم بعده فهو مضاف إليه فقط مثل زيد في (غلام زيد) . شرح بانث
سعاد،ص 25.

(2) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ، ج 1 ص 158.

(3) فهرس المكتبة الأزهرية،ج5 ص 149 - 150.

(4) منها حاشية شرح بانث سعاد لعبد الفادر عمر البغدادي (ت 1093هـ).

(5) من المستشرقين الذين حققوا الكتاب : المستشرق الإيطالي أغنا طيوس جويدي وقد أثنى على قدرة ابن هشام العلمية
وقال : " إنه أي ابن هشام - أوضح في هذا الشرح آراء النحويين المشهورين فيما تعرض له ، وأنه نحوى لايجارى في
معرفته التاريخية لفن النحو ، ينظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ،ج1 ص 158.

(6) خزانة الأدب ،ج1 ص 10،199،559،ج2 ص 118،280،ج3 ص 7،8،11،12،526،529.

(7) شرح التصريح،ج1 ص 183 ، 218 ، 230 .

(8) حاشية الصبان،ج4 ص 151.

أفضل من يقدم لنا الكتاب ويبين منهجه وسر تأليفه هو مؤلفه ابن هشام القائل في أوله: "و بعد فإني لما نظرت في علم العربية ، ووقفت على دقائقه ، وراجعت كتب العلماء وتصانيفهم وجدتها مشتملة على أبيات من الشعر مصعبة المعاني مغمضة المباني وقد ألغز قائلها إعرابها ودفن في غامض الصيغة صوابها وهي في الظاهر فاسدة قبيحة ، وفي الباطن جيدة صحيحة ، وكان العلماء المتقدمون كالأصمعي وغيره يتساءلون عنها ، ويتباحثون بها، أردت أن أجمع منها ما تيسر لأوضح مشكله وأبين مجمله، مشيراً إلى موضوع النكتة منه ، غير مشتغل بإيراد النظائر والأمثال ، فيفيض إلى الضجر والملال ، ليكون ذلك داعياً إلى النظر فيه ، وأنيساً لحافظه ومتأملاً ، وأقدم على ذلك الكلام إعراب حديث عنه صلى الله عليه وسلم فيه ، لتكثر فائدته وتعظم بركته " (1) .

ومن هذا النص تدرك أن موضوع الكتاب هو أبيات من الشعر في إعرابها ألغاز قام ابن هشام بإيضاح غموضها. والكتاب يشتمل على نحو خمسة وأربعين بيتاً ملغزاً استهلها المصنف بقوله: "وهذا وإن الإبتداء بذكر ما تيسر من إيضاح ما ألغز من الإعراب مما وجدته منقولاً عن أئمة العربية كالأصمعي ، وأبي محمد اليزيدي وأبي علي الفارسي وغيرهم (2). ويذكر بعد ذلك الأبيات التي منها بيت فيه إشكالان : " فمن ذلك ما أنشده أبو علي في تذكرته بقوله:

لا تقنطن وكن بالله مُحْتَسِيًا . فَبَيْنَمَا أَنْتَ ذَا يَأْسٍ أَتَى الْفَرَجَا

(1) في مخطوطات دار الكتب المصرية برقم 6647 ضمن مجموعة .

(2) ألغاز ابن هشام على حاشية سيف الغزى ، من الورقة 15- 19 ، دار الكتب المصرية (مخطوط) .

وربما جمع كل ما للعلماء من أعراب في شاهد من الشواهد دون ترجيح كما فعل في بيت الفرزدق:

فكيف إذا مررت بدار قوم .: وجيران لنا كانوا كرام

فإنه قال : " و(كرام) صفة لـ (جيران) ، و(لنا) قيل خبر مقدم ، ثم اختلف على قولين : أحدهما ، أنه خبر مبتدأ ، والأصل : (لنا هم) ثم زيدت (كان) بينها فصار (لنا كان هم) ثم وصل الضمير اصلاحا للفظ ، لقبح وقوعه (منفصلا) إلى جانب فعل غير مشتغل بمعمول . والثاني : أنه خبر لـ (كان) ، وأنها ناقصة ، وهو قول المبرد وجماعة وعليه فالجملة صفة لجيران ، وتقدمت على الصفة المفردة ، والأكثر في الكلام تقديم المفردة . وقيل : (لنا) صفة لجيران . ثم اختلف على قولين أيضا ، أحدهما : إن (كان) تامة ، والضمير فاعل ، أي : وجدوا ، ولا فائدة في الكلام على هذا القول . والثاني : إنها زائدة ، ثم اختلفوا في الاعتذار عن الضمير على قولين ، أحدهما : أن الزيادة لا تمنع العمل في الضمير ، كما لم يمنع إلغاء ظن عملها في الفاعل مطلقا .

قال ابن السيد والناظم ، وفيه نظر ، لأن الفعل الملقى لم ينزل منزلة الحروف الزائدة حتى لا يليق له الإسناد إلى الفاعل ، وإنما هو فعل وضع لقصد الإسناد .

والثاني : أن الأصل (كان هم) على أن الضمير توكيد الضمير المستتر في (لنا) ثم زيدت (كان) بينهما ووصل الضمير للإصلاح" (1) .

(1) تخليص الشواهد، ص 252 - 254 - وقد جاء ملخص لهذه الأعراب في كتابة المغنى ، ج1 ص 287 . كما أشار لبعضها الخزائنة، ج 2 ص 45-46 ونقل البغدادي هذه الأعراب كلها في الخزائنة، ج 4 ص 39/38 وقد مها بقوله : " وقد جمع ابن هشام في " شرح العيني في كتابة المقاصد النحوية على هامش الشواهد " جميع ما للعلماء من التخاريج في هذا البيت قال..... " .

* تحقيق الشواهد :

من المباحث الجيدة في هذا الكتاب تحقيق الشواهد ، وذكر الروايات المختلفة حولها وتصحيح نسبتها إلى قائلها لدرء الإنتحال عنها . ومن ذلك استشهاد ابن الناظم لتتوين الترجم بقول الشاعر :

يا صاح ما هاج العيون الدُرْفَنُ منَ طَلِّ كالأَتْحَمِي أَنهَجَنَ

علق ابن هشام على ذلك بقوله : " وقد وقع له - ابن الناظم - ولغيره في هذا الموضع وهمان ، أحدهما : تسمية هذا التتوين تتوين الترجم ، والصواب: تتوين ترك الترجم ، إذ الترجم إنما هو في أحرف الإطلاق ، قال سيبويه: أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والواو والياء لأنهم أرادوا مد الصوت ، وإذا أنشدوا ولم يترنموا ، فأهل الحجاز يدعون القوافي على حالها في الترجم، وناس كثير من بني تميم يبدلون مكان المدة النون . إنتهى وكذا قال ابن السراج وغيرهما .

والوهم الثاني : إعتقاد أن المصراعين من أرجوزة واحدة، وذلك غير متأت، لاختلاف رويهما بالفاء والجيم، ويتضح لك ذلك إذا استعملتها بحرف الإطلاق ، والصواب أنهما من أرجوزتين ، والأول صدر الأرجوزة ، وبعده

من ظل أمسى يحاكي المصحفا

والثاني ثاني شطرى الأخرى ، وقبله

ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا

وكلاهما للعجاج وهو عبدالله بن روبة التميمي الراجز ولقب العجاج لقوله:

حتى يعج عندها من عجعجا " (1) .

(1) تخلص الشواهد، ص 47 - 48 . وقد أشار العيني إلى ذلك في " شرح الشواهد الكبرى " (بهامش الخزانة، ج 1 ص 28 - 29) ناقلا كلام ابن هشام بشيء من التصرف دون أن ينسبه إليه . وفي كتاب سيبويه، ج 2 ص 299 فصل بينهما بكلمة : " وقال العجاج " .

ومن ذلك أيضا شاهد (ليس) في قول الشاعر يمدح الرسول (ص) :

لَهُ نَا فِلَاتٍ مَا يَغِبُ نَوَالِهَا :. وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَا نَعَهُ غَدَا

علق عليه : " بأن الناظم نسب هذا البيت في نسخة من " شرح التسهيل " إلى النابغة الجعدي وفي نسخة أخرى إلى الأعشى الباهلي . ونقل أبو حيان هذا الثاني عنه وأقره عليه و كلاهما خطأ . وأردف ببيان أن الصواب في نسبة هذا البيت إنما هو للأعشى الكبير (أعشى قيس بن ثعلبة) ، وهو المعروف " بصناجة العرب " قصده عليه السلام ليسلم وامتدحه بالقصيدة التي منها هذا البيت (1).

ومن ذلك استشهاد ابن الناظم (2) لو قوع خبر (أن) المفتوحة جملة إسمية بقول الشاعر :

فِي فَنِيَّةِ كَسِيوْفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلٌّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَّعِلُّ

علق ابن هشام على هذا الشاهد قائلاً : " فأما البيت الأول فإنه للأعشى ميمون بن قيس والنحويون : سيبويه وغيره أوردوه على ما ذكر الشارح والذي ثبت في ديوانه في عجز البيت :

أَنْ لَيْسَ يَدْعُ عَنْ ذِي الْحَيْلَةِ الْحَيْلُ

وهو شاهد على مسألة الفعل الجامد . وأما العجز الذي أوردوه فليس فيه من كلام الأعشى إلا قوله : " يَحْفَى وَيَتَّعِلُّ " ، فإنه وقع عجز بيت آخر من القصيدة هو :

أَمَا تَرِينَا حَفَاةَ لَا نَعَالُ لَنَا إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَتَّعِلُ " (3).

وابن هشام في تحقيقه ينشد الحق دائما . وفي سبيل ذلك نراه يعدل عن رأي رآه ثم تبيين له عدم صحته . فالناظم استشهد مثلا مجيء اسم الفاعل من كاد بقول الشاعر :

(1) المصدر السابق، ص 227-228 . ورواية الشاهد في ديوان الأعشى ، ص 137 :
له صدقات ما تعب ونائل وليس عطاء اليوم ما نعه غدا.
(2) شرح الألفية ، ص 69 .
(3) المصدر نفسه ص 383-384.

أموتُ أسي يوم الرّجّام وإنني يقيناً لرهن بالذي أنا كائد

وقد ذهب ابن هشام في بعض كتبه (2) إلى خطأ الإستشهاد به قائلاً: "الصواب أن الذي في البيت هو (كابد) - بالباء الموحدة - من المكابدة والعمل . وهو اسم غير جار على الفعل (3) وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير".

وفي الكتاب الذي نحن بصدد دراسته أورد ابن هشام هذا الشاهد - وهو ليس من شواهد شرح ابن الناظم - وذكر أن الناظم أوردته في "شرح الكافية" بالهمزة المبدلة من عين (كاد) كما نقول: قام فهو قائم ، وأن يعقوب بن اسحاق السكيت أنشده في "شرح ديوان كثير" - بالباء الموحدة من المكابدة ، أي الإجتهد في العمل ، وليس بجار على الفعل ، وأنه يشهد لقول يعقوب عدم إتيانه بعد اسم الفاعل بم يكون خبراً له . وكان الناظم ارتاب بعد ذلك في البيت . ولهذا لم يذكر في التسهيل (كائد) ولا في "الخلاصة" وأردف ابن هشام هذا بقوله: "وبعد فالظاهر ما أنشده الناظم ، وكنت أقيمت مدة على مخالفته . وذكرت ذلك في "توضيح الخلاصة" ثم اتضح لي أن الحق معه ، لأن الشاعر قال :

وكدّتُ وقد جالتُ من العينِ عبْرَةَ سها عاند منها وأ سبّل عاندُ
قدّيتُ بها والعينُ سهوُ دموعها وعوارها في باطن الجفن زائد
فإن تُركتُ للكحلِّ لم تتركِ البُكا وتشرى إذا ما حثثتها المراودُ

أموت أسي البيت .

فقوله (وكدّتُ) خبره قوله (أموت) وما بينهما اعتراض ، وكأنه قال : كدت أموت ولا بد لي يقيناً من هذا الأمر الذي أنا كائد به الآن " (4).

(1) المصدر السابق، ص 383 - 384 . (2) أوضح المسالك ، ج 1 ص 318.

(3) لأن اسم الفاعل الجارى على فعله من المكابدة هو مكابد .

(4) تخلص الشواهد، ص 340 - 341 ، وقد علق العيني على هذا الشاهد في "المقاصد النحوية" بها مش الخزانة ،

ج2 ص 201 - 202 بما علق به ابن هشام عليه مع شيء من التصرف وذلك دون أن يذكر ابن هشام . وقد وردت

الآبيات بديوان كثير عزة محققاً، ص 320 بهذا النص والكلمة الأخيرة بالهمزة كما حققها ابن هشام .

*- تحقيق عدد من المسائل :

يستوقف القارئ في هذا الكتاب تحقيق عدد من المسائل التي لا نجدها في مؤلف آخر لابن هشام . ولعل لطبيعة موضوع كتاب " تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد " ولزمن تأليفه أثرا في انفراده ببحث طائفة من هذه المسائل التي منها :

1- الضرورة الشعرية :

يناقش المؤلف مسألة الإتيان بالضمير متصلا " بعد " إلا " في الشعر ، ثم يستطرد من ذلك إلى تحقيق المراد من الضرورة الشعرية فيقول : " مسألة : لا يلي (إلا) من الضمائر إلا المنفصل نحو : (وإن لا إله إلا هو) (1) ، (ألا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) (2) وقد يليها المتصل بشرطين : كونه بلفظ المنصوب لا المرفوع ، وكون ذلك في الشعر كقوله :

وما نُبالي إذا ما كُنْتُ جَارَتَنَا ألا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دِيَارُ

وزعم الناظم في " شرح التسهيل " : أن الفصل في البيت ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول :

أن يكون لنا خلّ ولا جارُ .

وإذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة ، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر " (3) .

2 - إعراب (عسى زيد أن يقوم) :

ذكر ابن هشام للنحويين أربعة أقوال في إعراب هذه الجملة ، وذلك في كتابه المغنى (4) ولكنه في كتاب " تخلص الشواهد " يذكر رأيا آخر فيقول : " ومما يحتاج إلى النظر قول القائل : (عسى زيد أن يقوم) فإنك إن قدرت (عسى) فيه فعلا إنشائيا كما قال النحويون ، أشكل ، إذ لا يسند فعل الإنشاء إلا إلى منشئه ، وهو المتكلم ، كبتت وإشتريت وأقسمت وقبلت ومررت . وأيضا فمن المعلوم أن زيدا لم يترجّ وإنما المترجى المتكلم

(1) هود، الآية 14 .
(2) يوسف، الآية 40.
(3) المصدر السابق، ص 81 - 82 .
(4) المغنى، ج 1 ص 151 - 152 .

وإن قدرته خبر أكما في البيت (1) والآية (2) فليس المعنى على الإخبار ولهذا لا يصح تصديق قائله ولا تكذيبه . فإن قلت : يخلص من هذا الإشكال أنهم نصوا على أن كان وما أشبهها أفعال جارية مجرى الأدوات فلا يلزم فيها حكم سائر الأفعال . قلت : قد اعترفوا مع ذلك أنها مسندة ، إذ لا ينفك الفعل المركب عن الإسناد إلا إذا كان زائداً أو مؤكداً على خلاف هذين أيضاً .

وقالوا : إن (كان) مسندة إلى مضمون الجملة ، فمعنى : كان زيد أخوك ، نسبة الكون والحصول إلى (إخوة) ، وقد بينا أن الفعل الإنشائي لا يمكن إسناده لغير المتكلم ، وإنما الذي يخلص من هذا الإشكال أن ندعي أنها هنا حرف بمعنى لعل ، كما قال سيبويه والسيرافي بحرفيتها في نحو : عساي وعساك وعساه .

وقد ذهب أبو بكر وجماعة إلى أنها حرف دائماً ، وإذا حملناها على الحرفية زال الإشكال ، إذ الجملة الإنشائية حينئذ اسمية لافعلية ، كما تقول : لعل زيداً يقوم .

فا عرف الحق ودع التقليد ، واستفت نفسك وإن أفتاك الناس ، وميزبين وقوعها خبراً وإنشاءً ، ووقوعها فعلاً وحرفاً (3) .

3 - إعراب (إماً) في بيت منظور بن سحيم الفقعسي :

فإماً كرام موسرون أتيتهم .: فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

قال : " وقوله : (فأمأ) هو بكسر الهمزة ، كذا ثبت في نسخ الحماسة (4) وغيرها ، وعليه شرح التبريزي إلا أنه قدرها كلمتين : أن الشرطية وما الزائدة ، وقدّر الاسم معمولاً لفعل محذوف بعدها مبنى للمفعول ، أي فأمأ يقصد كرام كما قدروا في قوله : لا تجزعي أن منفس أهلكته (5) . إن أهلك منفس . والصواب ، أنها (إماً) التي في قولك :

(1) هو : " هل أكثر في اللوم ملحا" دائما .: لا تكثرن إني عسيت صائما .

(2) هي : (عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا) البقرة ، الآية 246 .

(3) تخليص الشواهد ص 56-55 . (4) ديوان الحماسة لأبي تمام .

(5) إستشهد به سيبويه على نصب " منفسا " بإضمار فعل يدل عليه المذكور ، الكتاب ، ج 1 ص 67 .

(جاعنى إماماً زيداً وإماماً عمرو) ، وإن الإسم بعدها خبر لمبتدأ مقدر قبلها ، أي : فالناس إماماً كرام ، بدليل قوله (إما لئام وليس بعده فعل يفسر المحذوف الذى زعمه. والجملتان من قوله : (أتيتهم) و(عذرتهم) صفتان .وقوله فحسبيالبيت أي :فكان من عطائهم ما يكفينى حاجتى،أى لا أبتغى منهم زيادة عن الحاجة ولولا هذا التأويل لفسد لاتحادالمبتدأ والخبر(1) وقد تابع السيوطى ابن هشام في إعراب هذا البيت وذلك في كتابه " شرح شواهد المغنى" حيث قال : " و(إما) هي كلمة التفصيل الواقعة في نحو : إما زيد ، وإما عمرو ، فكرام خبر مبتدأ مقدر ،أى فالناس إما كرام وقيل : هي (إن الشرطية وما الزائدة، "وكرام" مرفوع بفعل مقدر دل عليه الفعل بعده أي يقصد كرام فحسبى جواب الشرط .والقول الأول هو الذي جزم به المصنف واستدل له بقوله : (وإما لئام) وليس بعده فعل يفسر المحذوف .والقول الثاني هو الذى جزم به التبريزي في " شرح الحماسة" ووقع في " شرح الشواهد " للعينى أنه جعل (إما) للتفصيل ، وكرام مرفوع بمضمر وفحسبى جواب الشرط .وهو تخليط منه دخل عليه قول في قول . و(أتيتهم) و(عذرتهم) صفتان وقوله : (فحسبي) مبتدأ ، و(ما كفانيا) خبر ، أي لكاف من عطائهم ما يكفينى حاجتى. أى لا يبغى منهم زيادة على الحاجة ، ولولا هذا التأويل لفسد ، لاتحاد المبتدأ والخبر" (2) .

* بين شرحى الشواهد لابن هشام والعينى :

من كتب الشواهد المشهورة كتاب المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المعروف باسم " الشواهد الكبرى " للعينى(3)والمنشور على هامش خزانة الأدب البغدادي.

(1) تخلص الشواهد،ص55-56 .

(2) شرح شواهد المغنى،ج2 ص 831.

(3) هو : محمود بن أحمد بن موسى بن حسين بن محمود العنتابى المعروف " ببدر الدين العينى " ولد سنة 762هـ وتوفي سنة855 هـ ، بغية الوعاة،ص275-276، والأعلام للزركلي.

وقد لاحظنا عند رجوعنا إلى هذا الكتاب أن به كثير من المباحث الموجودة في كتاب شرح الشواهد لابن هشام : بعضها بنصه ، وبعضها بشيء من التصرف وذلك دون إشارة إلى ابن هشام ، مكتفياً بقوله : " قيل ويقال " عندما يكون هناك رأى لابن هشام فمثلاً علق ابن هشام على شاهد (عسى) :

أكثر في اللوم ملحاً دائماً لا تُكثرنُ إني عسيت صائماً .

بقوله " والشاهد في قوله (صائماً) فإنه مفرد جئ به خبراً ا- (عسى) ، كذا قالوا . والحق خلاقه ، وأن (عسى) هنا فعل تام لا ناقص إنشائي ، يدلك على انه خبرى وقوعه خبراً لإن ، ولا يجوز بالإتفاق (إن زيدا هل قام) وأن هذا الكلام يقبل التصديق والتكذيب ، وعلى هذا فالمعنى : إني رجوت أن أكون صائماً ، فـ (صائماً) خبر لـ (كان) (1) وأن والفعل مفعول ا- (عسى) ، وسيبويه يجيز حذف أن والفعل إذا قويت الدلالة على المحذوف . ألا ترى أنه قدر في قوله : (من لد شولا) من لد أن كانت شولا ومن وقوع (عسى) فعلاً خبرياً قوله تعالى : (هل عسيئتم إن كُتِبَ عليكم القتالُ ألا تُقاتلوا) (2) . ألا ترى أن الإستفهام طلب ، فلا يدخل على الجملة الإنشائية . وأن المعنى : هل طمعتم ألا تقاتلوا إن كتب عليكم القتال (3) .

وقد نقل العيني هذا الكلام بنصه في كتابه الشواهد الكبرى (4) ولم يتصرف فيه إلا في التقديم له قائلاً : " الإستشهاد فيه في قوله (عسيت صائماً) وذلك لأن الأصل أن يكون خبر (عسى) فعلاً مضارعاً ، وقد جاء هنا مفرداً وهو نادر ، وقد قيل في هذا المقام : إن الحق خلاف هذا ، وذلك لأن (عسى) ها هنا فعل تام خبرى ، لا فعل ناقص إنشائي وبقية النص أورده العيني بألفاظ ابن هشام نفسها .

(1) الصواب (أكون) كما وردت قبل ذلك وقد نقل العيني هذا الخطأ أيضاً في كتابه كما هو .

(2) البقرة ، الآية 246 .

(3) تخليص الشواهد ، ص 31 .

(4) الشواهد الكبرى بهامش الخزانة ، ج 2 ص 163 - 164 .

وقد نسب العيني هذا البيت إلى أرقم بن علباء اليشكري، ثم قال: "وقال الشيخ جمال الدين بن هشام هو باغت اليشكري ثم قال : وباغت منقول من بغته بالأمر إذا فاجأه به ، ويشكر منقول من مضارع شكر" (1).

3- ومن شواهد (كان) المخففة أيضا قول الشاعر: (2)

ووجه مشرق اللون كأن ثدياه حقان

وقد علق عليه العيني بقوله: "وقال الشيخ جمال الدين بن هشام : ووجه مرفوع بالإبتداء ، والخبر محذوف تقديره ولها وجه أوصدر . وهذا الكلام له وجه ، ولكن غالب النحاة ومنهم الزمخشري نصوا على ان الواو ها هنا واو رب " (3).

4- ومن شواهد (لا) التي لنفي الجنس قال الشاعر: (4)

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب

وقد ذكر العيني أبياتا من القصيدة التي منها الشاهد وفيها أن أوله :

أودى الشباب الذي مجد عواقبه

ثم قال : "وقال الشيخ جمال الدين بن هشام: أنشده ابن مالك : أودى الشباب الذي ...والصواب : إن الشباب وقوله : فيه تلذ خبر لأن ، وعلى ما أورده لا يكون له ما يرتبط به، والذي أوله : أودى .. بيت آخر وهو أول القصيدة ، وهو : أودى الشباب حميدا .. قلت : ما أورده المفضل بن محمد الضبي في "المفضليات" هو كما أورده ابن مالك:

أودى الشباب الذي مجد عواقبه

(1) المقاصد النحوية بهامش الخزانة، ص2 301 .

(2) قائله مجهول، معجم الشواهد، 1 ص 411.

(3) المصدر السابق، ج2 ص206.

(4) هو: سلامة بن جندل السعدي ، ينظر ديوانه، ص93 ، الرواية في الديوان : أودي الشباب .

ثم قال في شرحه : ويروى : ذاك الشباب . ولم يتعرض أصلاً إلى (إن) فلا فائدة حينئذ في التشنيع عليه (1).

5 - ومن استعمال (أحجو) بمعنى ظن شاهد معروف هو :

قد كُنتُ أَحْجُو أَبَاعَمْرُو أَخَا ثِقَةٍ .: حتى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَات

وقد بدأ العيني تعليقه عليه بقوله : (2) " أقول : قائلة تميم بن مقبل كذا قال ابن هشام . ويلاحظ في المواطن التي صرح فيها العيني بابن هشام فيما نقله عنه أن ذلك كان مع جزء صغير من بحث طويل نقله نقلاً مخلصاً بالمعنى . أو كان مع كلمات قليلة ليست بذات شأن أو كان ذكره لبعضها توطئة لنقده فيه . أما النصوص الطويلة التي نقلها عن ابن هشام فإنه قد أغفل نسبتها لصاحبها ، وفي بعضها كان يذكر فقط كلمة : (قيل) أو (يقال).

* قيمة شرح الشواهد :

يعد كتاب شرح الشواهد لابن هشام من المصادر المهمة في الدراسات النحوية وإن لم يتممه صاحبه . وقد كان في طليعة المؤلفات التي اعتمدت عليها الشواهد المشهورة التي ألفت بعده، على نحو ما رأيناه عند العيني الذي نقل منه نصوصاً كثيرة طويلة بألفاظها أحياناً ويتصرف فيها أحياناً أخرى وذلك في كتابه شرح الشواهد الكبرى . الحق أن معظم ما نقله عن ابن هشام لم ينسبه إليه ، مما يجعل دراسة كتاب العيني وتقويمه تقويماً صحيحاً أمراً لا يمكن أن يتم بدقة وأمانة دون الرجوع إلى كتاب ابن هشام . وقد اعتمد السيوطي في كتابه شرح شواهد المغنى على شرح الشواهد لابن هشام وذكره في نحو خمسين موضعاً (3) كما عده البغدادي من مصادر الخزانة (4) وذكر فيها نحو ست وستين مرة ، ونقل عنه مباحث طويلة بأكملها ونسبها إليه .

(1) المصدر السابق ، 2 ص 301 .

(2) المصدر نفسه ، ج 2 ص 376 .

(3) شرح شواهد المغنى ، ج 1 ص 13 ، ج 2 ص 967 .

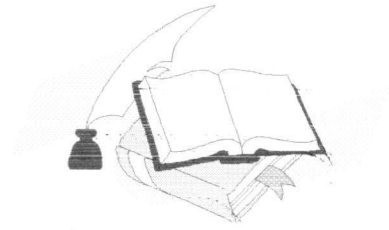
(4) خزانة الأدب ، 1 ص 38-461 ، ج 2 ص 84-552 ، ج 3 ص 33-317 .

وفي الكتاب هذا تحقيق شواهد ومسائل لغوية ونحوية ينفرد بها عن بقية كتب المؤلف كما يعكس أحيانا تطور آراء ابن هشام ونضجه على مرّ السنين .

* مخطوطاته:

من مخطوطات " تخلص الشواهد " لابن هشام نسخة في دار الكتب المصرية بالقاهرة ، برقم 18 نحو ، وعدد أوراقها 99 ورقة ، وفي آخرها أنها منقولة من نسخة بخط الإمام بدر الدين الزركشى تلميذ المؤلف ، ولم يذكر فيها اسم الناسخ أو تاريخ النسخ .
ونسخة أخرى في مكتبة عارف حكمت عنوانها : " تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد " وعدد أوراقها ثمان وستون ومئة ورقة .

ونسخة في مكتبة المتحف العراقي ببغداد ، تحمل رقم (3839) ، وتقع في مئتين وخمس وثمانين صفحة ، وعنوانها : " كتاب تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد " في آخرها رسالة موجزة لابن هشام ، بعنوان : إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل (3).



(1) شرح شواهد المغنى، ج 1 ص 13 ، ج 2 ص 967.

(2) خزانة الأدب ، ج 1 ص 38 - 461 ، ج 2 ص 84 - 522 ، ج 3 ص 33 - 317.

(3) تخلص الشواهد، ص 19 - 27.

شواهد : استشهد ابن هشام في الكتاب بنحو خمس وعشرين ومائة آية من القرآن وستة عشر بيتاً من الشعر . وقد أفرد بعض العلماء هذه الشواهد على - على قلتها - بمصنفات المعروف منها :

- شرح الشواهد : من تأليف ابي القاسم بن محمد البجائي (ت 866هـ).

- لطائف الإعراب : من تأليف حاجي بابا بن عبد الكريم الطوسيوي.

- رفع الحجاب عن شواهد قواعد الإعراب لابن هشام : من تأليف عبد القادر بن خالد الجياني التونسي (ت 1122هـ)(1).

* - نظمه :

نظم بعض العلماء كتاب قواعد الإعراب تيسيراً لحفظه و من أشهر منظوماته:

- منظومة قواعد الإعراب : لأحمد بن محمد الهائم (ت 815 هـ) وتوجد مخطوطة لها بفهرس دار الكتب المصرية ثاني برقم 2: 125.

- نظم قواعد الإعراب : للجواد بن شعيب بن دحية (من علماء القرن الحادي عشر الهجري) وتوجد منه مخطوطة بدار الكتب المصرية (2).

- بلوغ الأمل في تفصيل الجمل : لأبي محمد عبد الله بن حمد السلمي (من القرن التاسع عشر الميلادي)، وهو منظومة لـ " قواعد الإعراب " مع شرح لها ، وتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية(3).

- بين الإعراب عن قواعد الإعراب ومعنى اللبيب :

ثمة صلة موضوعية وثيقة بين الكتابين، إذ أن مباحث الجملة، وشبه الجملة الأدوات التي تدور في الكلام كثيراً وبيان كيفية إعراب بعض الكلمات والتراكيب

(1) المصدر السابق، ج 2 ص 287.

(2) فهرس دار الكتب المصرية، ثاني 2 : 171.

(3) المصدر نفسه ج 2، : 125.

أمر مشترك بين الكتابين، فهذه الموضوعات تمثل الأبواب الأربعة التي اشتمل عليها كتاب قواعد الإعراب وتمثل أيضاً أربعة أبواب من أبواب المغنى الثمانية . كما يتقارب عرض المسائل العلمية في الكتابين حيث عرضت أقسام "أي" في المغنى بالترتيب الذي عرضت به في كتاب قواعد الإعراب ، وقسمت الواو في الإعراب إلى ثمانية أبواب وتجاوزت ذلك العدد في المغنى مع المحافظة على ترتيبها.

ورغم ما تقدم من وجوه الشبه القوية بين الكتابين فإنهما يختلفان فيما يلي :

أولاً: إن المغنى انفرد بأربعة أبواب هي : الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر ورودها، والباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الإعراب على المعرب من جهتها، والباب السادس في ذكر أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها والباب الثامن وهو خاص بقواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية .

ثانياً: إن كتاب قواعد الإعراب يختلف عن المغنى في تنظيم أبوابه وطريقة علاجه للأدوات . فالأول يبدأ بالجملة وشبهها ويثنى بالأدوات ، وذلك بعكس الثاني الذي بدأ بالأدوات وثنى بمباحث الجملة . واقتصر الأول على عدد من الأدوات رتبها ترتيباً تصاعدياً تبعاً لعدد استعمالاتها في حين اتبع الثاني ترتيباً معجمياً للأدوات .

ثالثاً: إن بين المؤلفين فارقاً آخر أكثر وضوحاً وذلك أن كتاب قواعد الإعراب كتاب مختصر جد الإختصار أريد به أن يكون رسالة صغيرة مركزة في مضمونها موجهة للطلاب . أما المغنى فهو موسوعة ضخمة في النحو موجهة للمتخصصين .

وهذه حقيقة تعكسها النظرة الأولى لحجم الكتابين وعدد صفحاتهما (1) وتؤكدها المقارنة بين مباحثهما المشتركة (2) ويعبر عنها تعبيراً جيداً، قول ابن هشام في مقدمة كتابه المغنى : " ومما حثى على وضعه - أي كتاب المغنى - أننى لما أنشأت في معناها المقدمة الصغرى المسماة بـ " الإعراب عن قواعد الإعراب " حسن وقعها عند أولى الألباب وسار نفعها في جماعة الطلاب مع أن الذي أودعته فيها، بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر ، بل كقطرة من قطرات بحر (3).

والحق أن كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب خلاصة مركزة ممتازة لطائفة من المسائل النحوية لا نجد لها بصورتها هذه في كتاب قبله حتى قال عنه الكافيجي: "وسبب جلاله القدر كون وضع الكتاب على نظم أنيق بحيث لم يسبق إليه أحد غير الشيخ" (4).

2/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :

يعرف بـ " التوضيح" (5) "وتوضيح الخلاصة" وهو كتاب شرح فيه ابن هشام ألفية ابن مالك كما جاء في ديباجته: "أما بعد حمد الله مستحق الحمد وملهمه فإن كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية " نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي- رحمه الله - كتاب صغر حجماً، وغزر علماً وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه.... وربما أشير فيه إلى خلاف، أو نقد، أو تعليل، ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه" (6). وفي هذا الكلام إشارة إلى أهم خصائص الكتاب، ذلك أن ابن هشام لم يتقيد بأسلوب الألفية في عرض المادة العلمية، بل راح ينثر ما تضمنتها موضحة تارة، ومضيفاً أخرى ومخرجا كل ذلك في قالب جديد كما نرى في " إعمال الصفة المشبهة بإسم الفاعل" (7).

(1) قواعد الإعراب في نحو عشرين صفحة والمغنى سبعة عشر صفحة.

(2) مبحث "ما" مثلاً أخذ صفحة وبضعة أسطر في كتاب قواعد الإعراب 122- 123 أما في كتاب المغنى فأخذ نحو ثلاث وعشرين صفحة.

(3) المغنى، ج 1 ص 9- 10 .

(4) شرح الإعراب، الورقة السابعة (الوجه الأول) في تعليقه على قول ابن هشام في تقديم الكتاب : "هذه فوائد جليظة،...".

(5) دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الأول ص 195 . (6) أوضح المسالك، المقدمة.

(7) المصدر نفسه، ج 3 ص 247 .

ويوجد الكتاب مخطوطا في كثير من مكتبات العالم (1) وتوجد منه نسخ مخطوطة بالمكتبة الأزهرية رقم (747)، (36254)، (945)، (7386). (2) وله عدة طبعات قديمة بكلكتا والقاهرة قو حديثة بمصر مع تعليقات عليه أو تهذيب له (3). وقد ألقت حواش كثيرة على كتاب التوضيح أشهرها " شرح التصريح على التوضيح " لخالد الأزهرى (ت905هـ) ، وحاشية حفيد ابن هشام شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمان (ت835هـ)، وحاشية على أوضح المسالك "لناصر الدين اللقاني (ت958هـ) وغيرها من الحواشى التى نيفت على العشرين (4). كما اعتنى العلماء بشرح شواهد أوضح المسالك البالغة ثلاثة وثمانين وخمسة بيت شعري.

* وأشهرهم :

- ابو عبدالله يوسف الفاسى (ت 1091 هـ) وسماه " تكميل المرام بشرح شواهد ابن هشام" (5).
- العربي بن محمد الهاشمي الزرهوني العزوزى وسماه " روضة المنى وبلوغ المرام بجمع شواهد المكودي وابن هشام " (6).
- محمود بن أحمد العيني (ت 855 هـ) وسماه " المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية " المشهور بـ " شرح الشواهد الكبرى " . وقد شرح فيه شواهد شروح الألفية لابن الناظم ، ولابن أم قاسم المرادي ولابن عقيل (7) . وله ايضا " فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد " ويعرف باسم " الشواهد الصغرى ".

(1) تاريخ الأدب، لبروكلمان 360 GALI.

(2) فهرس المكتبة الأزهرية، ج4 ص114-116 .

(3) تهذيب أوضح المسالك لمحمد سالم وأحمد مصطفى المراغى طبع بالقاهرة سنة 1329 هـ.

(4) كشف الظنون ذيب، حاجى خليفة، ج1 ص154-155 .

(5) فهرس دار الكتب ثانى، ج2 ص89.

(6) معجم سركييس، ج1 ص69.

(7) شرح الشواهد الكبرى ، مطبوع على هامش خزانة الأدب للبغدادى ، د.ت.

3/ تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد:

أدرج هذا الكتاب ضمن مخطوطات ابن هشام ولم يشر إلى طبعه ، ولكننا في سياق بحثنا عن مؤلفات ابن هشام تبين لنا أن كتاب تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد يوجد مطبوعاً بتحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحى (نشر دار الكتاب العربي ،بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى عام 1406هـ /1089هـ) وقد أشار المحقق في الكتاب إلى نسخها المخطوطة وهى:

- 1- نسخة بمكتبة الآثار ببغداد.
- 2 - نسخة بدار الكتب المصرية بالقاهرة برقم (18 نحوش).
- 3 - نسخة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ذكرت مصحفة " تلخيص وتلخيص الفوائد (1).

*- إسم الكتاب وموضوعه:

سمى الكتاب في المصادر بإسم "شواهد ابن الناظم" (2) وشرح أبيات ابن الناظم "وحواشى ابن الناظم" (4) كما سمي بـ " شرح الشواهد الكبرى " (5) ولكن الإسم الذي عرف به أكثر من غيره هو " شرح الشواهد " (6) لابن هشام .
وموضوع الكتاب - كما تدل عليه بعض أسمائه السابقة - هو شواهد ابن الناظم على ألفية والده وأبوابه هي :

- 1- شواهد باب الكلام وما يتألف منه.
- 2 - شواهد باب المعرب والمبنى.

(1) تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، ج1 ص 5 - 6 .
(2) شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى ، ج1 ص 64 وخزانة الأدب للبغدادي ، ج 1 ص 213.
(3) خزانة الأدب، ج 1 ص 9 ، ج 4 ص 77 ، 309 ، 330 ، 331 ، 359 ، 364 .
(4) حاشية على التصريح لياسين العليمى ، ج1 ص 167.
(5) شرح التصريح على التوضيح ، ج1. ص 208.
(6) المصدر نفسه، ج 1. ص 105، 113 ، 205 ، 207 ، وحاشية على التصريح، ج 1. ص 105، 117، 118، 204،
وخزانة الأدب، ج 1 ص 38، 196، 277، 461، ج 2 ص 84، 102، 124 ، 129 ، 131 ، 143 ، 157 ، 386 ، 400 .
406 .

- 3 - شواهد باب النكرة والمعرفة.
 4 - شواهد باب العلم.
 5 - شواهد باب إسم الإشارة.
 6 - شواهد باب الموصول.
 7 - شواهد باب المعرف بالأداة.
 8 - شواهد باب المبتدأ والخبر.
 9 - شواهد باب كان وأخواتها.
 10 - شواهد باب ما ولات وإن المشبهات بليس.
 11 - شواهد باب أفعال المقاربة.
 12 - شواهد باب إن وأخواتها.
 13 - شواهد باب لا التي لنفى الجنس.
 14 - شواهد باب ظن وأخواتها.
 15 - شواهد باب أعلم وأرى.
 16 - شواهد باب الفاعل.
 17 - شواهد باب النائب عن الفاعل.
 18 - شواهد باب الإشتغال.
 19 - شواهد باب تعدي الفعل ولزومه.
 20 - شواهد باب التنازع .

ويتضح من هذا أن ابن هشام تقيّد في تبويب كتابه بترتيب أبواب ألفية ابن مالك وشرح ابنه لها ما دام كتابه متعلقاً بشواهد هذا الشرح . ويظهر أيضاً أن كتاب ابن هشام لم يكمل ، لأنه وقف فيه عند باب التنازع وتتفق النسخ المخطوطة على هذه النهاية . فقد جاء في ختام نسخة دار الكتب المصرية : "إنتهى الموجود من النسخة بخط الإمام بدر الدين الزركشى الشافعي تلميذ المؤلف ابن هشام ، ولا أعلم هل أكمل المؤلف هذا الكتاب، أم وقف قلمه هنا فإن هذه البياضات تقرب ذلك " (1).

* متى ألف؟

تتضافر الأدلة على أن ابن هشام ألف كتابه هذا في أواخر حياته لأنه أشار في شرح الشواهد إلى مصنفين ألفهما قبله .

فالأول أوضح المسالك الذي ذكره وهو يعلق على استشهاد ابن مالك لمجئ اسم

(1) مخطوطة دار الكتب المصرية رقم (18 نحوش) وفهرست دار الكتب القسم الثاني ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ، تحقيق عباس مصطفى الصالحى ص24.

الفاعل من كاد".

أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي يَقِينًا لِرَهْنٍ بِالذِي أَنَا كَائِدٌ (1)

فإنه قال: إنه كان قد ذكر في التوضيح مخالفته لابن مالك في الإستشهاد بهذا البيت لأن يعقوب بن السكيت أنشده بالباء الموحدة من المكابدة أي الإجتهد في العمل ، ولكن ظهر أن الحق فيما ذهب إليه الناظم وبين ذلك (2).

والثاني هو شرح بانث سعاد " الذي ذكره وهو يعلق على بيت زهير:

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ لَدِينَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

فإنه قال: " أما البيت فإنه لكعب بن زهير رضى الله تعالى عنه من لا ميتة المشهورة التي صدرها " بانث سعاد فقلبي اليوم متبول " وفيه شواهد منها: أنه يقال أمل بالتخفيف يأمل كقتل يقتل. وقد وهم بعض المتأخرين أنه يقال أمل بالتشديد . وقد ذكرت حكاية طريفة في ذلك في شرح القصيدة المذكورة (3) .

وإذا كان كتاب أوضح المسالك لا يعرف بالضبط تاريخ تأليفه ، فإن شرح بانث سعاد جاء في نهايته أنه تم تأليفه في الثامن عشر من شهر رجب سنة ست وخمسين وسبعمئة ومعنى ذلك أن كتاب شرح الشواهد قد ألف في أواخر حياة ابن هشام الذي توفي سنة إحدى وستين وسبعمئة .

ولعل سر عدم إكماله أن الموت فاجأه قبل أن يتمه ، كما يشهد على ذلك

(1) البيت لكثير عزة ، أوضح المسالك، ج 1 ، ص 318 .

(2) تخلص الشواهد ، ص 336 .

(3) شرح بانث سعاد، ص 88.

وعده في مواضع متعددة من هذا الكتاب في أبواب تقع بعد باب التنازع(1).

* - منهجه:

أشار ابن هشام في مقدمة كتابه هذا إلى منهجه فيه بقوله: "..... فأنشأت لهم هذا المختصر المسمى "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد" محتوي على تفسير لفظها ، وتحريير ضبطها ، وبيان محل الشاهد منها ، وإيراد بعض ما تقدمها من الآيات ، وما تأخر عنها مما اشتمل على حكم نحوي، أو شاهد لغوي ، أو أودع حكمة أو مثلاً، أو نسيباً مستلذاً أو غزلاً ، وفصلت ذلك كله مسألة مسألة ، وتخيرت لها العبارة الموجزة والإشارة المستسهلة، ثم إنني رأيت من إتمام الفائدة ، وإكمال العائدة ، ألا أقتصر على شرح شواهد الشرح ، ولا على مسائل تلك الشواهد ، فأردفتها بشواهد كثيرة لم يشتمل عليها، ووشحتها بمسائل عديدة لم يتضمن التصريح بها ولا الإشارة إليها"(2).
والمؤلف يعقد الباب مسائل مصدرًا كل مسألة ببيان موضوعها، ثم يذكر ما يتصل بهذا الموضوع من مباحث حسب ما تضمنه النص السابق ، وإن كان لا ينتقد بترتيبها فيه.

(1) من أمثلة ذلك أنه في ص 53 أورد قول رؤية:

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْق

وعلق على ذلك بقوله : ويأتي شرحه إن شاء الله تعالى في باب حروف الجر .

وفي ص 76 ذكر قول المتنقب العبدى :

فَاعْرِفَ مِنْكَ عَنِّي مِنْ سَمِينِي

فِيمَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ

عَدَّ وَأَنْتَقِيكَ وَتَنْقِينِي

وَأِلَّا فَاظْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي

وعلق بقوله : "وسياتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى في باب العطف".

وفي ص 78 ذكر قول سحيم بن وثيل الرياحي :

مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تُعْرِفُونِي

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطِلَاعِ الثَّنَائِيَا

وعلق عليه بقوله : "وسياتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في باب مالا ينصرف".

(2) تخليص الشواهد ص 40.

وهذا المنهج في تأليف شرح الشواهد من ابتكار ابن هشام ، لأن من سبقه كانوا
يذكرون الشاهد أولاً ويجعلونه موضوع التعليق .

ومن أمثلة هذه المسائل قول ابن هشام : " مسألة : كما جاز إيقاع الضمير المتصل موقع
المنفصل يجوز العكس وذلك بشرطين :

أحدهما : الضرورة كما في المسألة التي قبلها ، والثاني كون الضمير مرفوعاً أو
منصوباً لا مجروراً وهذا أهملوه . وشاهد فصل المرفوع قوله :

وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ :. إِيَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ

وقائله رجل من بني عدى - وهو زياد بن حمل عند أبي تمام ، وزياد بن منقذ عند
الجوهري والمرزباني ، والمرار بن منقذ (العدوي) عند القتيبي (1) . ومعناه :

أنه ما يصاحب من بعد قومه قوماً فيذكر قومه إلا يزيد أولئك القوم قومه حباً إليه ، إما لما
يرى من تقاصرهم عن قومه ، أو لما يسمع منهم من الثناء عليهم ، والذكر على الأول
بالقلب ، وعلى الثاني باللسان ، ويشهد للأول أنه يروي : فأخبرهم .

ومحل الشاهد قوله : (هم) فإنه فاعل يزيد ، فكان حقه أن يتصل به فيقول : إلا
يزيدونهم . وزعم بعض من فسر الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة أن هذا ليس
بضرورة لتمكن قائله من أن يقول إلا يزيدونهم حباً إليهم وهم ويكون الضمير المنفصل (2)
توكيداً للفاعل . ورده الناظم بأنه يقتضى كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى
واحد ، وإنما يجوز ذلك في باب ظن نحو " أن رآه استغنى " (3) . وهذا سهولاً لأن مسمى
الضميرين مختلفان ، إذ ضمير الفاعل راجع لـ " قوم " وضمير المفعول لقومه الممدوحين .

(1) أشار البغدادي في الخزانة إلى الاختلاف في صاحب القصيدة التي منها هذا البيت بما يشبه ما ذكره ابن هشام وختم
ذلك بقوله : " والصواب أنها لزيادة بن منقذ العدوي ، قاله ياقوت في معجم البلدان ، ج 2 ص 396/394 وينظر شواهد
العربية ، ج 1 ص 436 .

(2) في الأصل : (المتصل) والصواب ما أثبتناه لأن المتصل هو الفاعل لا توكيده .

(3) سورة العلق الآية 7 .

ويحتمل عندي أن يكون فاعل (يزيد) ضمير الذكر ويكون (هم) المنفصل توكيدا لـ (هم) المتصل ، فلا يكون في البيت شاهد....ويجوز في "أذكرهم " أو " أخبرهم "الرفع عطفا على (أصحاب) ، والنصب في جواب النفي لأن انتقاض النفي إنما هو بالنسبة إلى المعمول ، ونظيره : (ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار) " (1) .

ويتضح من هذا النص ومباحثه أن منهج ابن هشام يتمثل فيما يلي :

1- عرض موضوع المسألة مع مالها من شروط وملابسات.

2- ذكر الشاهد وإيراد الروايات المختلفة بقائله .

3- بيان معناه .

4- الإشارة إلى محل الشاهد تتلوها مناقشة الضرورة الشعرية واعتراض علي ابن مالك في دفعه لهذا الرأي في الشاهد ، ثم إيراد المصنف تخريجا له في إعرابه تنتفي به الضرورة ولا يوجد معه شاهد في البيت .

5- إعتراض علي أبي حيان في نص الشاهد وتحقيق هذا النص بقوله : " وزعم أبو حيان أن الناظم حرّف صدر هذا البيت ، وأن صوابه : " لم ألق بعدهم حيا فأخبرهم " ولا مستند له في ذلك إلا أنه وجد في حماسة أبي تمام هكذا ، والذي أورده الناظم هو رواية ابن قتيبة في طبقات الشعراء(2) ورواه المبرد أيضا كذلك ، إلا أنه أورده بالفاء في أوله فقال : " إذا اضطر الشاعر فصل الضمير كقوله : إليك حتى بلغت إياكا .

وقوله :

أَصْرَمْتُ حَبْلَ الْقَوْمِ أَمْ صَرَمُوا يَا صَاحِبَ بِلِ صَرَمِ الْحَبَالِ هُمُ

(1)تخليص الشواهدص83-85.

(2) قال البغدادي:" روي ابن قتيبة - صدر البيت - في كتاب الشعر والشعراء و الأصفهاني في الأغاني " و ما أصحاب من قوم فأذكرهم " . و زعم أبو حيان أن الرواية كذا من تخريج ابن مالك و هذا قصور منه ، ثم ذكر بعد ذلك نقداً ابن هشام لابن مالك في تخريجه لهذا البيت و بيان ما يحمله عنده . ينظر الخزانة، ج 2 ص 394.

(2) المصدر السابق، ص 85،86.

وقوله : فما أصاحب.....(إلى آخر) البيت " (1).

6- ذكر أبيات من قصيدة الشاعر قبله وبعده على نحو قوله : وأول الأبيات :

لا حَبْدًا أَنْتِ يَا صِنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلَا شُعُوبَ هَوَىٰ مَنَىٰ وَلَا نَقَمَ
إِذَا سَقَى اللَّهُ أَرْضًا صَوَّبَ غَادِيَةَ فَلَا سَقَاهُنَّ إِلَّا النَّارُ تَضْطَرُّمُ
وَحَبْدًا حِينَ تُمَسَى الرِّيحُ بَارِدَةً وَآدِي أَشَىٰ وَفَتِيَانِ بِهِ هُضْمُ

ومنها :

هُمُ الْبُحُورُ عَطَاءٌ حِينَ تَسْأَلُهُمْ وَفِي اللَّقَاءِ إِذَا تَلَقَىٰ بِهِمْ بُوهُمُ
مُخْدَمُونَ كِرَامٌ فِي مَجَالِسِهِمْ وَفِي الرِّجَالِ إِذَا لَاقَيْتَهُمْ خَدْمُ (2)

7 - ضبط بعض المفردات الغامضة في هذه الأبيات و بيان معناها مثل قوله : وشُعُوب بفتح الشين المعجمة و العين المهملة ، و (نَقَم) بضم النون و القاف ، وهماو(صنعاء) بلاد كرهها هذا الشاعر حين أتى(اليمن) وحنَّ إلى وطنه ، و(الغادية) السحابة التي تمطر بالغداة (أشَى) بضم الهمزة و فتح الشين المعجمة ، أكمة بلاد تميم يصرف ولا يصرف ، و(هضم) بضمين جمع (هضوم) و هو الطاوي الكشح و (البهم) بضم الموحدة و فتح الهاء جمع (بهمة) بضم فسكون الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى، من شدة بأسه.

وشاهد فصل المنصوب قول الفرزدق، وقيل أمية بن أبي الصلت و لم أجده في

ديوانه:

با لباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

وبشواهد قبله..(3) غير أن ابن هشام يلجأ كثيرا إلى الإستطراد لمعالجة مسائل نحوية لا

تتعلق بشواهد الشرح . فمن ذلك ذكره شاهد ابن الناظم لتسمية الكلام كلمة و هو قول

(1) المصدر السابق، ص85 - 86.

(2) المصدر نفسه، ص 86..

(3) المصدر نفسه، ص87.

الرسول (ص) : أصدق كلمة قالها لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل و كل نعيم لا محالة زائل "

ثم أورد مباحثه حول أبيات لبيد التي منها قوله :

و كَلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةٌ تَصْعَرُ مِنْهَا الْأُنَامِلُ

و استطرده في تعليقه علي هذا البيت إلي مسألة و قوع الجملة المصدرة بالسين و سوف

خبراً ، فذكر أن قول الشاعر : (سوف تدخل) دليل علي جوازها و هذا باتفاق إذا كان

المخبر عنه مبتدأ عاما كما في هذا البيت أو إسما كقوله تعالى : " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَانُ وُدًّا " (1) . وفي غير هذين الموضعين يمنع ابن الطراوة

وتلميذه السهيلي هذه المسألة ، ويجيزها الأكثرون بدليل قول الشاعر :

فلما رأته أمنا هان وجدها وقالت أبونا هكذا سوف يفعل (2) .

وقد يستطرده ابن هشام إلي ذكر شواهد أخرى غير شواهد الشرح .

ومثال ذلك إيراده شواهد ابن الناظم لإجراء القول مجرى الظن ومناقشتها قائلاً : " والشاهد

الجيد قول الحطيئة في وصف جمل له :

إذا قلت أيي أهل بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجر

ووجهه أنه فتح الهمزة من (أي) وإنما تفتح الهمزة بعد القول إذا أجرى مجرى الظن(3)

وربما استطرده ابن هشام إلي بعض المباحث الأدبية كتعليقه علي بيت طرفة بأنه توارد فيه

مع امرئ القيس في قوله:

وقوفا" بها صجي على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجد

(1) مريم ، الآية 96.

(2) المصدر السابق ، ص 45.

(3) المصدر نفسه، ص 459 ، وقد استشهد بهذا الشاهد ابن هشام في أوضح المسالك ، ج 2 ص 72 ، وفي شرح

الشواهد للعينى على هامش الخزانة مايفيد أن ابن هشام قد تفرد بين شراح الألفية بهذا الشاهد ورمزله بالحرف (هـ) ج3

ص432.

بأنه توارد فيه مع امرئ القيس في قوله :

وقوفا بها صحبى على مطيهم يقولون لاتهلك أسى وتجمل

إلا في الكلمة الأخيرة " ثم يضيف : " وكان أبو هلال صاحب الصناعتين ينكر الموارد حتى وارد غيره في :

سَفَرْنَ بدورا وانتقبن أهلة وَمَسْنَ عُصُوناً والتفتن جآزرا

فاعترف بها(1).

ويذكر ابن هشام بعد ذلك أن المتنبى قال : " إن الشعر ميدان والشعراء فرسان ، وربما اتفق توارد الخواطر ، كما يقع الحافر على الحافر " (2). كما يذكر أن طرفه كان أول من ذم سرقة الشعر فقال :

ولا أُغَيِّرُ عَلَى الأشعار أسرفها عنها عُنيْتُ ، وشرُّ النَّاسِ من سرقا وأن الأعشى قال أيضا:

فكيف أنا وانتحال القوافي بعد المشيب كفى ذاك عار(3)

* الإعراب:

أما الإعراب ، فإنه قليل اقتصر فيه غالبا على ما رآه موطن اختلاف بين المعريين يحتاج معه إلى بيان الأرجح فيه . ومن ذلك إعراب (أبوسا) في المثل المشهور (عسى الغوير أبوسا). فهو يذكر رأى سيبويه وأبى علي الفارسي في أنه منصوب بعسى بينما رأى ابن الأعرابي، والكوفيون وغيرهما في أن ناصبه عامل محذوف . ويقدر ابن هشام العامل في كل رأى من هذه الآراء مع بيان جهة الضعف أو القوة ، ثم يقول في نهاية الأمر : " وأحسن من ذلك كله أن يقدر يباس أبوسا فيكون مفعولا مطلقا ، ويكون مثل قوله تعالى (فطَفِقَ مَسْحًا) (4) أي يمسح مسحاً (5) .

(1) المصدر السابق، ص126.

(2) المصدر نفسه، ص126.

(3) المصدر نفسه، ص127.

(4) المصدر نفسه، ص310 . ومعنى المثل : لعل الشرياتي من قبل الغوير ، يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة

بعينها

وذكر مشايخه قائلا : " لزم الشيخ شهاب الدين بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ، ولم يلازمه ، و لا قرأ عليه غيره و حضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني جميع شروح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وتفقه للشافعي ، ثم تحنبل ، فحفظ مختصر الخرقى في أقل من أربعة أشهر وذلك قبل موته بخمس سنين ، وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ ، وحدث عن ابن جماعة (بالشاطبية) هكذا (1) .

ثم نقل السيوطي هذه الترجمة نقلا في كتابيه " بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة " و " حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة " وكرر فيها عبارة " تلا على ابن السراج "

ولما كانت الحقيقة وإزالة الغموض واللبس هي هدف الباحث ، فقد كان علينا أن نراجع فهرس المصادر في القرنين السابع والثامن الهجريين وجميع التراجم التي ذكرها السيوطي في بغية الوعاة ، وكان ابن السراج وجهتنا فاهتدينا الى تسعة عشر علما اشتقت أسماءهم من تلك المادة ووردت في صيغ (ابن السراج وابن سراج والسراج وسراج)

فوجدنا أولاهم بأن يكون شيخا لآل بن هشام هو محمد بن محمد الشيخ شمس الدين ابن السراج ويكنى أبا بكر . قال عنه ابن حجر العسقلاني : " قرأ على نور الدين الكفتى (2) وعلى المكين الأسمر (3) وغيرهما ، وعنى بالقراءات وكتب الخط المنسوب وبرع فيه وتصدر للإقراء والتكثير وانتفع الناس به وكان سليم الباطن يعرف النحو ويقرئه ومات في شعبان سنة 747 هـ وله سبعون سنة (4) .

(1) الدرر الكامنة ، ج 2 ص 308 .

(2) هو شيخ القراء بديار مصر توفي سنة 689 هـ ، ينظر حسن المحاضرة ، ج 1 ص 251 .

(3) هو شيخ القراء بالأسكندرية توفي سنة 693 هـ ، ينظر حسن المحاضرة ، ج ص 215 - 216 .

(4) بغية الوعاة ، ج 1 ص 235 .

أما البلد ، فقد رأينا مايعين أنه مصر وذلك في ترجمة شمس الدين اللبان الدمشقي التي قال فيها ابن العماد الحنبلي : " شمس الدين محمد بن أحمد بن علي بن الحسين بن جامع الدمشقي بن اللبان المقرئ ولد سنة عشر أو ثلاث عشرة وأخذ القراءات عن سبط بن السلوني ثم رحل فأخذ عن ابن السراج وعلى المرادي وأبي حيان وغيرهم ... ومات في ربيع الآخر وقد جاوز السبعين (1).

والمرادي وأبو حيان معلوم أنهما كانا يعلمان بمصر ، فأقران ابن السراج بهما دليل على أنه كان معهما في مكان واحد هو القاهرة.

ومما يقطع بصحة ما وصلنا إليه أن السيوطي ذكر في حسن المحاضرة عن شمس الدين بن السراج : " أنه كتب الخط المنسوب وبرع فيه وصار معلماً له في الجامع الأزهر وأنه ولد بعد السبعين وستمئة ومات بالقاهرة في شعبان سنة 747 هـ (2) ."

ولعله كان من الأجدد بابن حجر والسيوطي أن يفصحا عن المراد بابن السراج مادام يشركه في هذا الإسم كثير من النابهين . والملاحظة نفسها تنطبق على الشوكاني ومن ترجم لابن هشام في دائرة المعارف الإسلامية في إغفال ابن السراج من شيوخ ابن هشام.

وتجمع المصادر التي أرخت حياة ابن هشام على أن شيوخه في النحو أربعة : ابن المرحل ، ابن السراج ، والتبريزي والفاكهاني وكانوا فطاحل النحو في عصره.

(1) شذرات الذهب ، ج6 ص 243 .

(2) حسن المحاضرة ، ج 1 ص 217 .

أما ابن المرحل ، فهو شهاب الدين ابو الفرج عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز بن نعمة الإمام البارع المحقق النحوي الشافعي المصري المعروف " بابن المرحل " .

قال عنه ابن شهبة : " سمع من جماعة واشتغل في العلم ومهر في النحو ، وقد انتهت إليه وإلى الشيخ أبي حيان مشيخة النحو بالديار المصرية ، وأخذ عنه جمال الدين ابن هشام وهو الذي نوه بإسمه وعرف بقدره ، وقال إن الاسم في زمانه كان لأبي حيان والانتفاع بابن المرحل(1). وقال ابن رافع: " وخرجت له جزءا من حديثه عن بعض شيوخه ، وتصدر بالجامع الحاكمي وأشغل الناس بالعلم مدة وانتفع به جماعة"(2). وقال الإسنوي : " كان فاضلا فقيها إماما في النحو مدققا فيه محققا عارفا باللغة وعلم البيان والقراءات تصدر بالجامع الحاكمي مدة طويلة وانتفع به وتخرجت به الطلبة وصاروا أئمة فضلاء توفي في المحرم بالقاهرة (3).

أما تاج الدين التبريزي ، فقد كان أحد الأئمة الجامعين لأنواع العلوم في عصره متضلعا من أغلب الفنون من معقولات ، فقه ، ونحو وفد إلى القاهرة واشتغل بالتدريس والإفتاء والمناظرة وتوفي بها سنة 746 هـ . قال ابن العماد في ترجمته : تاج الدين على بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي الشافعي المتضلع بغالب الفنون من المعقولات والفقه والنحو والحساب والفرائض " (4). بالإضافة إلى ما أورده في ترجمته من ثناء الذهبي ، والسبكي ، والأسنوي على نبوغه ومكانته في شتى العلوم (5).

(1) الدرر الكامنة ، ج2 ص 407 .

(2) شذرات الذهب ، ج6 ص 140 - 141 .

(3) المصدر نفسه ، ص 140 - 141 .

(4) حسن المحاضرة ، ج1 ص 235 ، طبقات الشافعية ، ج6 ص 146 - شذرات الذهب ، ج6 ص 148 - 149

(5) بغية الوعاة ، ج2 ص 171 .

وفي سياق ذكر السيوطي لشيوخته في النحو والأصول قال عنه : " ... وكان من خيار العلماء دينا ومروءة فانتفع به الناس " (1).

وأما تاج الدين الفاكهاني ، فهو من نحاة الإسكندرية برع في علوم العربية وكان مالكي المذهب . وله في النحو شرح الإشارة الذي قرأه عليه ابن هشام وتوفي بالإسكندرية سنة 731 هـ . قال عنه السيوطي : " عمر بن علي بن سالم بن صدفة اللخمي الإسكندري تاج الدين الفاكهي العلامة النحوي كذا ذكره الذهبي " (2) . وذكر من مؤلفاته : شرح العمدة ، وشرح الأربعين النووية والإشارة في النحو .

* شيوخته في الحديث :

قيل إنّه حدّث عن ابن جماعة (3) (بالشاطبية) هكذا (4) وهو بدر الدين الكتاني ويرى الباحث أن رواية ابن هشام للحديث عن ابن جماعة كانت بالخشابية وأن الشاطبية تحريف لأنها لم تذكر إلا هنا على العكس من الخشابية التي ذكرت مرارا في مناسبات شتى .

(1) المصدر السابق ، ج2 ص 171 .

(2) المصدر نفسه ، ج2 ص 221 .

(3) ابن جماعة مسماة أسرة من علماء العرب أصلها من حماة يعرف أفرادها بهذا الإسم وحده ، مما أدى إلى كثير من الإختلاط بينهم ومن أشهرهم بدر الدين محمد بن ابراهيم الكتاني (ت 733 هـ) الذي ألف ودرس في عدة مدارس وحدث ودرّس بالكاملية وغيرها وكان محقق عصره . وقد أتى عليه ابن العماد ثناء عظيما وأشاد بمكانته العلمية والخلقية وبمؤلفاته في الفقه والأصول والتواريخ . وكذلك ابنه عزّ الدين الذي صنف تخريج أحاديث الرافعي وغيره وتولى التدريس بالخشابية (ت 767 هـ) .

(4) جاء ذكرها في تدريس عز الدين بن جماعة ولكن في الكلام عن العلامة عبد الوهاب السبكي أنه ولي التدريس بالخشابية وهو معاصر لابن هشام . وفي ترجمة صدر الدين بن المرغل أنه درس بالخشابية والمشهد الحسيني والناصرية . وقد بحثنا في الخطط التوفيقية والخطط المقرزية فلم نعثر عليه بين المساجد والمدارس والأضرحة والمزارات . ينظر حسن المحاضرة ، ج1 ص 135 ، 162 ، 165 .

*شيوخه في الفقه:

كان ابن هشام في بادئ الأمر شافعي المذهب أخذه عن شيوخه عبد اللطيف بن المرغل والشافعي التبريزي ولم يأخذ عن الفاكهي لأنه كان مالكي المذهب .
كما أخذ المذهب الشافعي عن النقي السبكي مجتهد زمانه وصاحب التصانيف العديدة حسبما ذهب إلى ذلك ابن حجر العسقلاني .وعنه قال السيوطي :تقي الدين أبو الحسين الفقيه الشافعي المُفسّر الحافظ الأصولي النحوي اللغوي المقرئ البياني الجدلي الخلفي النظار البارع شيخ الإسلام أُوحد المجتهدين ...وصنف نحو مئة وخمسين كتاباً مطولاً ومختصراً...توفي بمصر سنة 755 هـ" (1) .

ومن شيوخه في الفقه المجد الزنكلوني المتوفي سنة 740 هـ ،وله من التصانيف: شرح التتبيه ، وشرح التعجيز والمختصر التبريزي (2) . وقد صار ابن هشام حنبلياً قبل وفاته بخمس سنوات لينال منصب معلم بالمدرسة الحنبلية بالقاهرة (3) ، كما جاء في حسن المحاضرة ، وبغية الوعاة وشدرات الذهب ، ودائرة المعارف الإسلامية فحفظ لذلك عن ظهر قلب كتاب المختصر للخرقي في أقل من أربعة أشهر (4) .
وظاهر من ذلك أن دراسته لمذهب ابن حنبل كانت إستقلالية وأنه كان نائب التحصيل لاينفك يطلع ولا يثنيه عن ذلك اشتغاله بالتأليف ، فإنه كان في تلك المدة يؤلف كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعراب كما ذكر ذلك في خطبة المغنى وبهذا تتواتر الروايات لتثبت براعة ابن هشام وإصراره على العلم ، فهو يجمع بين التأليف والحفظ في وقت واحد : تأليفه لتحفته النحوية مغنى اللبيب وحفظه لمختصر الخرقى .

(1) بغية الوعاة ، ج 2 ص 176-177

(2) حسن المحاضرة ، ج 1 ص 179 .

(3) المصدر السابق، ج 2 ص 69 .

(4) حسن المحاضرة ، ج 1 ص 309 ، بغية الوعاة، ج 2 ص 69 ، شدرات الذهب ، ج 7 ص 78 ، و دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول ، ص 295 - 296 .

ب - طور التعليم و التدوين:

جلس ابن هشام للتدريس كسائر العلماء في عصره وتتلذذ له كثيرون وسيظل قراء العربية يتتلمذون له عن طريق مؤلفاته حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، أما الذين شافهوه ، ونالوا شرف المثول بين يديه وأحاطوا ببعض مآلديه فأشهرهم :

- **التبائي** : " هو جلال الدين بن أحمد بن يوسف المعروف بـ "التبانه " أخذ العربية عن ابن هشام ، وابن عقيل وابن أم قاسم وتوفي سنة 793 هـ " (1).

- **الدمشقي** : " هو محمد بن نصر الله بدر الدين الدمشقي النحوي لازم الجمال بن هشام ، ومهر في العربية وتوفي سنة 794 هـ " (2) .

- **اللخمي** : " هو إبراهيم بن محمد بن عبدالرحيم بن إبراهيم بن يحيى بن أحمد اللخمي الشافعي جمال الدين أخذ العربية عن ابن هشام النحوي الحنبلي وتوفي سنة 796 هـ " (3).

- **الدجوي** : " هو إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي المصري النحوي أخذ عن الشهاب بن المرحّل والجمال بن هشام وغيرهما ومهر في العربية . ومات في ربيع الأول سنة ثلاثين وثمانمئة وقد بلغ الثمانين " (4) وذكر ابن عماد مثال ذلك إلا أنه ذكر تاريخ وفاته ضمن من ذكر سنة اثنتين وثمانمئة في ربيع الأول وقد بلغ الثمانين (5) . وهو الأرجح لأن هذا التاريخ يتناسب مع وفاة ابن المرحل وابن هشام وإمكانية التتلمذ لهما.

(1) بغية الوعاة ، ج 1 ص 488 ، شذرات الذهب ، ج 6 ص 328 .

(2) بغية الوعاة ، ج 1 ص 255 .

(3) المصدر نفسه ، ج 1 ص 427 .

(4) المصدر نفسه ، ج 1 ص 429 .

(5) شذرات الذهب ، ج 7 ص 13 .

- **مجد الدين البلبيسى** : " هو محمد بن محمد بن إبراهيم البلبيسى الإسكندراني الأصل أخذ عن ابن هشام " (1).

- **النويري** : " هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز جمال الدين أبو الفضل النويري ، نسبة إلى نويرة من أعمال القاهرة ، الشافعي المكي كان ينسب إلى عقيل بن أبي طالب وقد أخذ العربية عن جمال بن هشام " (2) .

- **ابن الفرات المالكي** : " هو عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي كان ممن أخذوا عن جمال الدين بن هشام " (3).

- **ابن الملقن** : " هو عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبدالله السراج الأنصاري الأندلسي المصري المشهور بـ " ابن الملقن " أخذ العربية عن أبي حيّان وابن هشام ، وبلغت تصانيفه ثلاثمئة 300 مجلد (4) وتوفي في شعبان سنة 807 هـ " (5) .

- **محب الدين بن هشام** : " هو محب الدين محمد بن العلامة جمال الدين بن هشام قرأ العربية على أبيه وغيره وتوفي سنة 799 هـ في نحو الخمسين من عمره " (6) .

(6) وفاة ابن هشام:

توفي ابن هشام - رحمه الله - ليلة الجمعة الخامس من شهر ذي القعدة في العام الأول من العقد السابع من القرن الثامن الهجري (761 هـ) عن عمر يناهز الثالثة والخمسين سنة (7)، قضاه في تحصيل العلم وخدمة العربية بما يصونها ويثبت قواعدها، ولم يشذ عن هذا التاريخ سوى حاجي خليفة الذي جعل سنة وفاته (سنة 762 هـ).

(1) المصدر السابق، ج 7 ص 262 - 263 . (2) المصدر نفسه، ج 6 ص 292.

(3) المصدر نفسه، ج 6 ص 333.

(4) البدر الطالع، ص 508 .

(5) المصدر نفسه، ص 508.

(6) شذرات الذهب، ج 6 ص 361 .

(7) بغية الوعاة، ج 2 ص 70 ، شذرات الذهب، ج 6 ص 199، دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول، ص 295.

وقد ذُكرَ أنه " دفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية (خارج باب النصر من القاهرة) ولا يزال ضريحه فيها " (1). وفي مقبرة سعيد السعداء ضريح قائم وحده يكسوه الوقار ويحيط به جدار على شكل دائرة صغيرة متواضعة أقيمت حوله حديثاً بعد أن نبشت المقابر التي كانت تجاوره ، ويعلو المقبرة داخل سورها عمود حجري صغير في رأسه عمامة خضراء من أثر الحناء ، وقد نقش عليه تاريخ ميلاد ابن هشام سنة 708 هـ وتاريخ وفاته سنة 761 هـ .

وكان لوفاة ابن هشام أثر عميق في نفوس معاصريه من أهل العلم والأدب حتى رثاه ابن نباتة المصري بقوله :

سقى ابن هشام في الثرى نوءَ رحمةٍ يجر على مثواه ذيل غمام
سأروى له من سيرة المدح مسنداً فما زلت أروى سيرة ابن هشام (2)

(1) شذرات الذهب ، ج 6 ص 192 .

(2) الدرر الكامنة ، ج 2 ص 309 .

الخلاصة :

لعل ما قدمناه في هذه الترجمة هو خلاصة ما تضمنته كتب التاريخ والتراجم حول حياة ابن هشام وشخصيته تناولنا فيها ما تعلق باسمه ونسبه ومولده وسيرته وأخلاقه وشمائله ومصادر ثقافته، مع إبراز شخصيته العلمية من خلال طوري التعلم والتكوين ، والتعليم والتدوين ، مبرزين أشهر شيوخه في النحو والفقه والحديث الشريف مع ذكر من تتلمذ له ونهلوا من فيض علمه ، اعتمدنا في ذلك على أصح الروايات وأوثقها ، دون تكرار لما تشابه منها تحاشيا للتطويل .

وتبين لنا من خلال هذه الدراسة الموجزة أن ابن هشام قد وهب حياته منذ صغره للعلم متفرغا له متتبعا حلقات دروسه في نهم شديد وصبر دؤوب ، أخذ من كل فن بطرف يقوده في ذلك رغبة شديدة في تحصيل العلم وبحث مسائله ، أعانه على ذلك حفظه للقرآن الكريم وتمكنه من قراءاته مع طول باعه في اللغة وسعة اطلاعه في الفنون ، فاستقام بذلك لسانه ونضجت قريحته وصفا قلبه بالإضافة الى ما عرف عنه من رقة الشمائل وسمو الخلق والزهد في الدنيا ، وعفة اللسان ، فاستطاع ان يخلد اسمه بإنتاجه المتميز تشهد بذلك مؤلفاته وأثاره التي تربو على الأربعين والتي تعد منها خلاصة لمن رام البحث في اللغة وهي محور دراستنا في الفصل الثاني .

ورغم جهودنا المتواضعة في الوفاء بجوانب حياة ابن هشام وشخصيته من خلال استقصاء البحث في المصادر والمراجع التي توفرت لنا، يبقى لقللة المعلومات المذكورة شبه مجهول ويحتاج إلى مزيد من البحث والتتقيب لتكون المعرفة به أدق وأشمل .

الفصل الثاني

آثاره



الفصل الثاني : أثاره

(1) أثاره المطبوعة:

أ - الكتب :

- 1/ الإعراب عن قواعد الإعراب .
- 2/ أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك .
- 3/ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد .
- 4 / شرح شذور الذهب .
- 5/ شرح قصيدة بانة سعاد .
- 6/ شرح قطر الندى وبل الصدى .
- 7/ كتاب الغاز .
- 8/ مغنى اللبيب .

ب - الرسائل :

- 1 / أنت أعلم ومالك .
- 2 / إن رَحْمَةَ الله قريبٌ من المُحْسِنِينَ .
- 3 / إِنَّمَا .
- 4/ توجيه النصب في قولهم: فضلاً، ولغة، وإصطلاحاً، وخلاًفاً، وأيضاً، وهلم جرا .
- 5 / شرح حقيقة الإستفهام والفرق بين أدواته .
- 6/ شروط التنازع .
- 7/الفرق بين : والله لاكلمتُ زيداً ولا عمراً ولا بكرةً بتكرار (لا) وبدون .
- 8 / كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل .
- 9/ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً .

ج/ آثاره المخطوطة:

أ - الجامع الصغير.

ب - شرح اللحة البدرية .

ح - الرسائل:

1 / إعتراض الشرط على الشرط.

2 / إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل .

3/ إعراب لا إله إلا الله.

4/ فوح الشذا بمسألة كذا .

5/ المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية .

6/ مسائل وأجوبتها .

7/ موقد الأذهان وموقظ الوسنان .

د/ آثاره المفقودة:

1/ التحصيل والتفصيل لكتاب التذليل و التكميل .

2/ التذكرة .

3/ حواشى الألفية .

4/ حواشى التسهيل .

5/ رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة .

6/ شرح التسهيل .

7/ شرح الشواهد الصغرى .

8/ عمدة الطالب في تحقيق تصريح ابن الحاجب .

هـ / الآثار المنسوبة إليه:

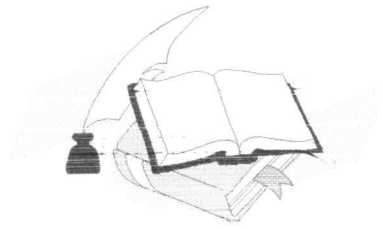
- 1/ الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية.
- 2/ شرح الجمل الكبرى .
- 3/ شرح القصيدة اللغوية في المسائل النحوية.
- 4/ شوارد الملح وموارد المنح.
- 5/ مختصر الإنتصاف من الكشاف .
- 6/ نزهة الطرف في علم الصرف.
- 7/ شرح الجامع الصغير في الفروع للشيباني.
- 8/ غاية الإحسان في علم اللسان .



تمهيد:

على الرغم من أن ابن هشام لم يعمر طويلا لأنه مات عن ثلاثة وخمسين عاما فإنه ترك لنا تراثا ضخما يدور حوله حول النحو ومشكلاته ، وكانت إسهاماته في النحو عظيمة بالقياس الى العلوم الأخرى ، وإن كانت له بعض الرسائل في غيره كرسالة في شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم أو (شرح البردة)، ورسالته في " مختصر الإنتصاف من الكشاف "في التفسير ورسالته في سعادة النفس . وهذه الرسائل قليلة إذا ما قورنت بمؤلفاته النحوية التي طارت بها شهرته في الآفاق وجمعت بين المباحث النحوية الدقيقة والإستنباطات الرائعة حتى قال فيه ابن خلدون: "مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه " (1).

وقد اعتمدنا في جرد مؤلفات ابن هشام على ما وجدناه في كتب التراجم والتاريخ مثل الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ، وبغية الوعاة وحسن المحاضرة للسيوطي ، وشذرات الذهب لابن عماد الحنبلي ودائرة المعارف الإسلامية ، وما جاء في مقدمات مؤلفاته، وسنكتفي بالتعريف بأهم مؤلفاته وما دار حولها من شروح وما وضع عليها من حواش مرتبين آثاره المطبوعة ، ثم المخطوطة ، ثم المفقودة ، ثم المنسوبة إليه.



(1) المقدمة ، ج 2، ص 532.

1) آثاره المطبوعة:

تتقسم آثاره المطبوعة إلى كتب ورسائل .

أ- الكتب :

لابن هشام ثمانية كتب مطبوعة في اللغة والنحو أثرنا أن نوردتها مرتبة على حروف الهجاء وهي كالآتي:

1/الإعراب عن قواعد الإعراب :

هو كتاب وجيز يقع مطبوعا في نحو عشرين صفحة من الحجم الصغير . طباعة قديمة بدون علامات ترقيم أو تعليقات في أسفل الصفحات ، كتب بلغة شبيهة بلغة المتون في اختصارها واستيعابها . ويشتمل على أربعة أبواب :

- الباب الأول : في الجملة وأحكامها .

- الباب الثاني : في الجار والمجرور .

الباب الثالث : في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب .

- الباب الرابع : في الإشارة إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة .

ويعرف هذا الكتاب بإسم "القواعد الكبرى" خلافا لمن ذكر أنهما كتابان (1) لابن هشام ، ويوجد هذا الكتاب مخطوطا في الكثير من المكتبات الأوربية كما أشار إلى ذلك بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي (2) وقد وقفنا على مخطوطات أخرى بالمكتبة الأزهرية نسخة رقم 936 أباطة ، ودار الكتب بالقازيق وبمكتبة طنطا (مصر) . وقد طبع الكتاب عدة مرات في مصر ، والأسنانة ودار الفكر العربي ببيروت .

(1) هدية العارفين ، للبغدادي ، ج 1 ص 465 .
(2) تاريخ الأدب العربي ، بروكلمان II 18 GALS

شروحه:

تناول كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب كثير من الشراح منهم :

- أبو عبد الله عز الدين محمد بن جماعة (ت819هـ) وسماه " شرح أوثق الأسباب " (1) وتوجد منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية جاءت في فهرسها بإسم " شرح ابن جماعة" (2) .

- جلال الدين أحمد بن محمد المحلى (ت 864هـ) وسماه " شرح قواعد الإعراب " وتوجد منه مخطوطة بفهرس دار الكتب المصرية ثاني ج 2 ص104.

- محمد بن سليمان الكافيحي (ت 879 هـ) وسماه " شرح الإعراب عن قواعد الإعراب" وقد ذكر بروكلمان أن مخطوطات هذا الكتاب توجد في مكتبات برلين، وبرستون جاريت ، وقلبيح على ، وسليم أغا ، وسرفيلي والقاهرة . ويوجد مطبوعاً بتحقيق فخر الدين قباوة ، نشر دار طلاس بسوريا.

- محمود بن اسماعيل الحزبري (ت 915 هـ) وسماه " توضيح الإعراب في شرح قواعد الإعراب " ، وتوجد منه مخطوطات في برلين ، لبيزج، ودي يونج باريس، والقاهرة كما ذكر ذلك بروكلمان (3) .

- خالد بن عبدالله الأزهرى (ت 915هـ) وسماه " موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب" وهو أكثر الشروح ذيوماً وشهرة، وتوجد منه مخطوطات كثيرة ذكرها بروكلمان (4) وطبع عدة مرات وعليه حواش عدة أهمها حاشية ابن عنقا (5) .

(1) كشف الظنون، ج 1 ص124.

(2) فهرس المكتبة الأزهرية، ج 4 ص 208 .

(3) تاريخ الأدب العربي ، الملحق ، بروكلمان . GALSII 29.

(4) المصدر نفسه ، GALSII 29.

(5) مخطوطة حاشية ابن عنقا ، الورقة 87.

باسم الله الرحمن الرحيم . و بعد فشهد الحسين الشهداء العظماء
 هذه الدين لم يأتوا الا بآيات واقرب تلك الحسبة المصطفى من مبدعات
 وقد تحقق به آثاره الجليلين وعباد الاوقات اجرام مانع طرفه خالد
 في الجاهات ومخالفات الدين دار العدل والبرهان . و شهد ان لا اله الا الله
 الواحد البديان . و شهد ان سيدنا محمد ص . و رسول الله انزل
 عليه القران ما وضع به آيات على الله عليه وعلى الله وصحبه ما ذكره القرآن
 وغفل عن ذكره الغافلون و بعد فبفعل العبد الضعيف نوران تعال له
 العلم . و بعد فشهد ابن عبد الرحمن الهاشمي الذي انا وجدته الميراثي
 النجاشي و هو الامام القليل والشهد العليل المحقق المبدع
 ذي الاله ابو الميزان . و القناوي السديد شيعه من مائة و عشرين
 سن له في علمه . و بعد فشهد ابو محمد الحسيني الذي
 اشتهر في الرضا اب ابي الولد الله ص . و شغل في جلا عنه و رفع به
 الملائكة امين على شرف الازهر الشريف للفواحد الكبر الذي للابن هاشم
 قدس الله روحه و هو مؤسس مؤيد لهم . و بعد فشهد عباد الله ميسرة
 لما اظهر من انارته مع زيادة فوايد نورانية لم يتفق اليها و ففان من ارض
 قلب النعم بل عليها و هو في المال و هو انارته عند اقربه لبعض الامانة
 النجاشي فاستاذت في عريدها فان لم يبق فيه لانه منتهى طلبه البلدة
 و شتمها المذموم المذموم حواشيه الشهيد محمد بن عتقا على شرف
 الفواحد للامانة و بعد فشهد على العبد الهندي بايتار للاختصاص
 فوجدت اقوال قولك ادبي البشار التي تكرر و جيت اقوال قال فمراد ب
 بغيره من المذموم اجام البشارة الفصح على مرابعتور و الله اسال عموهم
 الفصح و ما انتم برب محبي و ما توفيق الابائكم عليه فوكلت واليه انيب

بنوعه

مقدمة حاشية ابن عتقا

- محمد بن عبد الكريم بن عبد الوهاب البركلي زلف نكارت (964 هـ) ولهذا الشرح عدة مخطوطات ذكرها بروكلمان (1) وقد طبع بالآستانة سنة (1328هـ) وعلى هامشه كتاب " موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب .

- أبو الثناء أحمد بن محمد الزيلى الشهير بـ " الشمسي " وليس الشمنى - وسماه " حل معاهد القواعد التى تثبت بالدلائل والشواهد " وتوجد منه مخطوطات ذكرها بروكلمان ومخطوطة بمكتبة الأزهر (2) وقد طبع بالآستانة سنة (1311هـ) (3).

- سعيد بن حمد بن محمد بن سليمان الجانكى (من علماء القرن الثالث عشر الهجري) وسماه " كاشف النقاب عن الإعراب عن قواعد الإعراب "، وهو كتاب إعراب لكلمات "الإعراب عن قواعد الإعراب " .

- مخطوطة كاملة عنوانها " هداية الطلاب إلى معرفة قواعد الإعراب " توجد بدار الكتب المصرية كتب في آخرها " لقد تم هذا الشرح على يد الفقير المتوكل على الرب الستار " من دون ذكر اسم مؤلفها (4).

ولكتاب " الإعراب عن قواعد الإعراب " بعض المختصرات ذكرها بروكلمان منها :
القواعد الصغرى للمصنف (5) والنكت للمصنف ووسيلة الطلاب إلى قواعد الإعراب لعبد الله بن على سويدان (ت1234هـ) (6).

(1) تاريخ الأدب العربى لبروكلمان .

(2) فهرس المكتبة الأزهرية، ج4 ص198.

(3) المصدر نفسه ، ج4 ص18،

(4) المصدر نفسه ، ج4 ص198 وهي في ورقة ضمن مجموعة رقم 561 مجاميع رافعى 275/98 .

(5) معجم المؤلفين ، رضا كحالة ، ج6 ص89.

(6) المصدر نفسه، ج2 ص287.

خلاصة:

إن المتتبع لآثار ابن هشام التي أوردناها يمكنه أن يستخلص ما يلي :

أولاً : إن ابن هشام وهب حياته للعلم والمعرفة والبحث خاصة ما يتعلق بالدراسات النحوية واللغوية ، يتجلى ذلك من خلال مؤلفاته العديدة التي قاربت الأربعين ما بين كتاب ورسالة مما يدل على عزمته القوية وذكائه البارِع وصبره على البحث بالنظر إلى أنه لم يعمر طويلاً .

ثانياً : إنه حاول في دراسته النحو العربي أن يكون معلماً ، قبل أن يكون مؤلفاً فقسم المادة النحوية بشكل يساعد الطالب على امتلاكها والإحاطة بها وخاصة في كتابيه مغنى اللبيب وقطر الندى وشرحه.

ثالثاً: إنه درس المادة النحوية دراسة تعليمية إذ ذكر القاعدة أولاً ثم أتى لها بمثال ، وأبأمثلة توضحها وأعقب ذلك بشواهد قرآنية أو بأشعار العرب وأقوالهم وما صحت نسبته إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - من أحاديث نبوية .

رابعاً: إنه حاول أن يغربل هذا التراث الضخم ، ويصفيه ليقدمه بعد ذلك غذاء للعقول

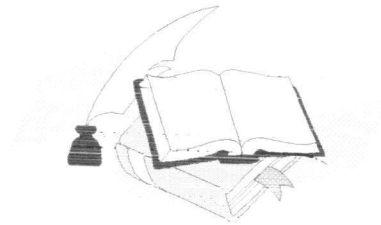
خامساً: إنه لم ينظر إلى النحاة على أنهم معصومون ، فناقش معظمهم وأخذما اطمأن إليه من آرائهم ورفض بعضها الآخر رفض الخطأ والغامض والعويص دون أن يلتفت إلى منزلة أحد أو مدرسته فالصواب هدفه يأخذه أي وجدته وتقويم الخطأ مقصده ، يقومه ولو كان صادراً عن سيبويه ، ألم يرفض رأى سيبويه القائل بأن " عسى " قد تكون فعلاً ويجزم بأنها فعل مطلقاً لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثلعب ، ولا يببخس إماماً حقه فيما ذهب إليه ويقدره قدره إذا وجد عنده الصواب .

سادساً : إنه جعل القرآن الكريم مصدره الأول لبناء القواعد وتصحيح الأساليب ، وأكثر من الشواهد الشعرية في كتبه ، ودرسها دراسة أدبية تاريخية نحوية .

سابعاً: إنه حدد بعض المصطلحات المتعلقة بالشواهد وهي : غالباً ، وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطروداً لأن المطرد لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دون الكثير والنادر أقل من القليل .

ثامناً: إن جل مؤلفاته كانت في النحو وقضاياها واللغة ومباحثها ، وإن هذه التصانيف تحتل مكان الريادة في الدراسات النحوية وتمثل قبلة الباحثين يدل على ذلك كثرة الشروح والحواشي والملخصات والتعليقات وشهادة معاصريه ولا حقيه بمكانة مؤلفاته.

تاسعاً وأخيراً: فإن آثار ابن هشام ما زالت في حاجة إلى مزيد من البحث والجهد بزيادة نشر المطبوع ، وتحقيق وطبع المخطوط ، والبحث عن المفقود ، وتأكيده أو نفي ما نسب إليه وهذا ما يلقي المسؤولية على المهتمين بالدراسات النحوية دارسين ومدرسين وباحثين .



علم النحو كما يقول ابن جنى: "هو انتحاء سمة كلام العرب في تصرفه من إعراب، وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكثير، والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك، يلحق بها من ليس أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عن هاردها بها إليها" (1).

فعلم النحو بهذا المفهوم هو الوسيلة للدخول إلى فكر الأمة عبر تعبيرها عن أغراضها ولكن هذه الوسيلة السهلة تعقد استعمالها نتيجة عوامل عدة يعبر عنها هذا الحوار الذي دار بين الجاحظ والأخفش قال الجاحظ: "قلت لإبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالناس نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟" قال الأخفش: "أنا رجل لم أضع كتبى هذه لله وليست هى من كتب الدين ولو وضعتها فى هذا الموضع الذى تدعو إليه قلت حاجتهم إلى ما فيها وإنما كانت غايتى المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الموضع المفهوم لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس ما لم يفهموا، وإنما كسبت فى التدبير، إذ كنت إلى التكبس ذهبت" (2).

فإذا كان الجاحظ - علم الفصاحة والبيان لا يفهم كتب أبى الحسن الأخفش - أعلم أهل زمانه فى النحو - فكيف يكون حال الدارسين مع: "علم العربية من كتاب سيبويه، وجميع ما كتب عليه وطرق البصريين، والكوفيين، والبغداديين والأندلسيين من بعدهم، وطرق المتقدمين والمتأخرين مثل ابن الحاجب وابن مالك وأبي حيان، وجميع ما كتب فى ذلك، وكيف يطالب به المتعلم وينقضى عمره دونه، ولا يطمع أحد فى الغاية منه إلا فى القليل النادر.

لقد بقي علم العربية على هذه الحال ردحاً طويلاً من الزمن حتى جاء ابن هشام الأنصارى النحوي فحاول أن يغربل هذا التراث الضخم ويصفيه ليقدمه غذاء لعقول الدارسين والباحثين فى علم العربية.

(1) الخصائص، ج 1 ص 34.

(2) الحيوان، ج 1 ص 91.

فكيف تعامل ابن هشام مع النحاة الذين سبقوه ومع الذين عاصروه ؟ قد يكون من السهل على الباحث في العلوم اللغوية أن يوافق الذين سبقوه خاصة إذا كان هؤلاء من أصحاب الشهرة الواسعة ، بحيث يكفي إثبات رأي مالهم حتى يأخذ شرعيته ، ويلزم مخالفه الحجة إعتماً على صحة ما ثبت نقله عن الأئمة اللغويين السابقين . فهل اتبع ابن هشام هذا المنهج ، ونقل آراء مؤسسي علم النحو ونظرياتهم واكتفى بإعادة تعميمها كما فعل عدد غير قليل من النحاة ؟. لا يستطيع ابن هشام - أو أي نحوي آخر - أن يرفض كل نظريات النحو العربي لأن ذلك يجافي الحقائق العلمية والمناهج السليمة ، ولكن قبل من هذه النظريات ما رآه صحيحاً ، ورفض الخاطيء، ولم يكتف بذلك بل عمد إلى آراء النحاة فأوردها ، وقارن بينها بدقة علمية مذهلة ، ثم انتخب منها - بعد المناقشة العلمية - ما رآه صواباً . وليس معنى ذلك أن عمله اقتصر على انتخاب الآراء ، بل عمد في مواضع كثيرة إلى رفض الآراء ، ورد بعض النظريات والإتيان بآراء في المسألة التي يعالجها . وتلقانا في مواطن كثيرة من كتاب مغنى اللبيب وشرح شذور الذهب نماذج كثيرة يتضح من خلالها مدى دقة الحس اللغوي لدى ابن هشام وفقهه بأساليب العربية ، واستعمالاتها ، ودلالاتها ومنهجه الذي اتبعه في مؤلفاته.

1/ ابن هشام والبصريون :

ارتبط تاريخ النحو العربي ارتباطاً وثيقاً بنحاة البصرة : هم رواده الأول الذين وضعوا أسسه ، وهم أيضاً أبرز أئمة الذين أقاموا بناءه . ومن أهم الأسس التي أقاموا عليها نحوهم :

- الإستقراء والسماع من العرب الموثوق بعربيته ، وما استلزمه هذا من انتقاء لمن تتلقى عنهم اللغة ، ومن تدقيق وتثبيت في الرواية .

- إقامة قواعد النحو على الشائع في الإستعمال العربي قرآناً وشعراً ، وتأويل ما خالف ذلك .

- تغليب القياس ، والتماس العلل لما قعدوا من قواعد (1).

وابن هشام بصرى النزعة في أغلب مباحثه ولهذا فهو ينسب نفسه للبصرين

في نصوص متعددة منها :

إن بكسر الهمزة وسكون النون:

قال : " إنها تأتي على أربعة أوجه:

أحدهما: أن تكون شرطية نحو (إِنْ يَنْتَبِهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ) (2) و (إِنْ تَعُودُوا ، نَعُدُّ) (3) وقد تترن بلا النافية فيظن من لا معرفة له أنها إلا الإستثنائية نحو: (إِلَّا تَتَصَرَّوه فَقَدْ نَصَرَهُ الله) (4) و (إِلَّا تَتَّقُوا يُعَذِّبْكُمْ) (5) و (إِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (6) و (إِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ) (7) وقد بلغني أن بعض من يدعى الفضل سأل في (إِلَّا تَفْعَلُوهُ) فقال: ما هذا الإستثناء أمتصل أم منقطع؟.

الثاني : أن تكون نافية فتدخل على الجملة الإسمية .

الثالث : أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على الإسمية جاز إعمالها خلافا للكوفيين ولنا في قراءة الحرميين (8) وأبي بكر (وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ) وحكاية سبويه (إِنْ عَمْرًا لَمَنْطِق) (9) ومما يلاحظ في الوجه الثالث أنه اختار مذهب البصريين وأضاف شخصه إليهم حين قال : "ولنا".

(1) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ، ج2 ص 131، وضى الإسلام لأحمد أمين، ج2 ص 286 ، 287، المزهر للسيوطي ، ج1 ص 211 من تاريخ النحو العربي لسعيد الأفغاني ص 64.40.34

(1) الأنفال، الآية 38. (2) الأنفال، الآية 19 .

(3) التوبة، الآية 40. (4) التوبة، الآية 39.

(6) هود، الآية 47. (7) يوسف، الآية 33.

(7) قراءة نافع وابن كثير المكي (8) هود، الآية 111.

(9) مغنى اللبيب، ج1 ص 22-24 .

* في الكلام على (أن) بفتح الهمزة و سكون النون:

قال: " وقد يرفع الفعل بعدهما كقراءة ابن محيصن (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ) (1) وقول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِئِي السَّلَامِ وَالْأَشْعِرَ أَحَدًا (2)

وزعم الكوفيون أن (أن) هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل والصواب قول البصريين، لأنها أن الناصبة أهملت حملا على ما أختها المصدرية " (3).

* في (أن) بمعنى (ثلاثا):

قال: " قيل به في (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا) (4) .

وقوله: نَزَلْتُمْ مَنَزَلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا فَجَعَلْنَا الْقَرَى أَنْ تَشْتُمُونَا (5)

والصواب أنها مصدرية، والأصل كراهية أن تضلوا، ومخافة أن تشتموننا. وهو قول البصريين، وقيل هو على إضمار لام قبل أن و بعدها. وفيه تعسف " (6).

* في الكلام على (أيمن) المختص بالقسم:

قال: " إنه اسم لا حرف خلافا للزجاج والرماني، مفرد مشتق من اليمين، وهو البركة. وهمزته وصل لا جمع يمين وهمزته قطع خلافا للكوفيين، ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو: أفلس، وأكلب " (7).

* في حذف الموصوف:

قال: " واختلف في المقدر مع الجملة في نحو: (مِمَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ) فأصحابنا يقدرون موصوفا: أي فريق، والكوفيون يقدرون موصولا، أي (الذي) أو (مَنْ) وما قدرناه أقيس، لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما، و مثله: (مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى لَقِيَهُ) ن قدره بأحد، ويقدرونه يَمَنْ (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ) (8). أي إلا إنسان أو إلا من " (9).

(1) البقرة، الآية 233. (2) لم يسم قائله، شرح الشواهد المغنى، ص 100 .

(3) مغنى اللبيب، ج 1 ص 30

(4) النساء، الآية 176.

(5) عمرو بن كلثوم، شرح شواهد المغنى، ص 119. (6) المصدر السابق، ج 1 ص 9.

(7) المصدر نفسه، ج 1 ص 100-101.

(8) النساء، الآية 159.

(9) المصدر السابق، ج 2 ص 62.

وواضح مما ذكر ابن هشام موافقته للبصريين ونسبة نفسه إليهم بقوله: (أصحابنا) كذلك تعليقه للرأي الذي رجحه و حسن استدلاله.

* في الكلام على (إن) بكسر الهمزة:

قال: " وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً كقوله عليه الصلاة والسلام: " إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ المصورون"(1).
الأصل إنه أى الشأن كما قال:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَانِراً وَ ظَبَاءً.(2)

وإنما لم تُجعل (مَنْ) إسمها لأنها شرطية، الدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله. وتخريج الكسائي الحديث على زيادة (مِنْ) في اسم إنَّ ياباه غير الأخفش من البصريين، لأن الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح، والمعنى أيضاً ياباه، لأنهم ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس"(3).

وكدأب ابن هشام لا يرجح رأياً على رأي إلا إذا استند إلى دليل محكم وحجة قوية وتخريج صائب.

* في المسألة الزنبورية:

قال: " قالت العرب: " قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِّنَ الزَّنْبُورِ فَإِذَا هُوَ هِيَ" وقالوا أيضاً: " فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا ". وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه البصري لما سأله الكسائي إذ قال: فإذا هو هي ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك نحو: (خرجت فإذا عبد الله القائم، أو القائم) فقال له: كل ذلك بالرفع..... وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه،

(1) البخاري، باب اللباس، ومسلم، باب اللباس والزينة والحديث في شرح النووي (إنَّ أَشَدَّ النَّاسِ...) ينظر شرح النووي ج 2 ص 1152.

(2) البيت للأخطل، شرح شواهد المغنى، ص 122، 918.

(3) مغنى اللبيب، ج 1 ص 37.

وهو "فإذا هو هي" هذا هو وجه الكلام مثل (فإذا هي بيضاء). (1) و(فإذا هي حية). (2) وأما (فإذا هو إياها) إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء، كالجزم بلن والنصب بلم والجربعل، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به (3). فابن هشام يعتمد مذهب البصريين ويوافق سيبويه ويلتزم القياس واستعمال فصحاء العرب.

* في الكلام على رب:

قال: "إنها حرف جر خلافاً للكوفيين في دعوى إسميته و قولهم: إنه أخبر عنه في قوله:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَ رَبٌّ قَتْلُ عَارٍ (4)

ممنوع بل (عار) خبر لمحذوف و الجملة صفة للمجرور أو خبر للمجرور إذ هو في موضع المبتدأ (5).

* في الخلاف على (ثم):

قال: "و يقال فيها (ثم) كقولهم في جَدَثٌ جَدَفٌ، حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، و الترتيب، و المهمل، و في كل منها خلاف، فأما التشريك فزعم الأخفش و الكوفيون أنه قد يتخلف و ذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة البتة، و حملوا ذلك على قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَّبَتْ، وَ ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ أَنْفُسُهُمْ وَ ظَنُّوا أَلَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ) (6). و قول زهير:

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوَى فَنَمَّ إِذَا أُمْسَيْتُ أُمْسَيْتُ غَادِيَا

(1) الأعراف، الآية 108.

(2) طه، الآية 20.

(3) مغنى اللبيب، ج 1 ص 88-89.

(4) البيت لثابت قطنه يرثي الملهب بن أبي صفرة، شرح شواهد المغنى، ص 89، 393.

(5) المصدر السابق، ج 1 ص 134.

(6) التوبة، الآية 118.

وخرجت الآية على تقدير الجواب، والبيت على زيادة الفاء " (1).

* في الكلام على (لكن):

قال: "ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين احتجاجوا بقوله: "ولكنني من حبها لعميد". ولا يعرف له قائل، ولا تتمه، ولا نظير ثم هو محمول على زيادة اللام أو على الأصل (لكن أنني) ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونون لكن للساكنين " (2).

* في حذف جواب الشرط:

قال: "إن سيبويه وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض، تقول: أنت ظالم إن فعلت. ولا تقول: أنت ظالم إن تفعل، إلا في الشعر. وأما قول أبي بكر في كتاب الأصول: إنه يقال: آتيتك إن تأتيتي. فنقله عن كتب الكوفيين. وهم يجيزون ذلك لا على الحذف، بل على أن المتقدم هو الجواب. وهو خطأ عند أصحابنا لأن الشرط له الصدارة". (3)

* في ذكر أحكام ما يشبه الجملة:

قال: "لا بد من تعلقها بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيئاً من هذه الأربعة موجوداً قدر كما سيأتي. وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخرّوف: أنه لا تقدير في نحو: زيد عندك، وعمرو في الدار. ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخرّوف: الناصب المبتدأ، وزعموا أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره، وأن ذلك مذهب سيبويه. وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ ولا معول على هذين المذهبين " (4).

* في الكلام على (حتى):

قال: "إنها تستعمل على ثلاثة أوجه: أحدها أن تكون حرفاً جارياً بمنزلة إلى في المعنى والعمل. ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور: أحدها أن لمخفوضها شرطين:

(2) المصدر نفسه، ج 1 ص 221.

(4) المصدر نفسه، ج 2 ص 72.

(1) المصدر السابق، ج 1 ص 117.

(3) المصدر نفسه، ج 2 ص 123.

أحدهما عام وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً للكوفيين فأما قوله: "(1)"

أَتَتْكَ حَتًّا كَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجَّى مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ

فضرورة (2). وإنما قلنا: إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون، لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس (3).

* في المبتدأ والخبر:

قال: "المبتدأ إسم أو بمنزلة، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة، مخبر عنه أو وصف رافع لمكتف به، ثم قال: ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام نحو:

خَلِيلِيَّ مَا وَأَفٍ بَعَهْدِي أَنْتَمَا (4).

و نحو: أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا طَعْنًا (5).

خلافاً للأخفش والكوفيين، ولا حجة لهم في نحو: (خيبر بنو لهب). خلافاً للناظم وابنه، لجواز كون الوصف خبراً مقدماً. وإنما صح الإخبار به عن الجمع لأنه على فعيل فهو على حد (والملائكة بعد ذلك ظهير). (6). (7).

* في معمول خبر كان و أخواتها:

قال: "ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها وإن كان ظرفاً أو مجروراً نحو: (كان عندك) أو (في المسجد زيد معتكفا). فإن لم يكن أحدهما فجمهور البصريين يمنعون ذلك مطلقاً والكوفيون يجيزون مطلقاً، وفصل ابن السراج والفارسي وابن عصفور، فأجازوه إن تقدم الخبر معه، نحو: كان طعامك أكلاً زيد. ومنعوه إن تقدم وحده نحو: كان طعامك زيد أكلاً. واحتج الكوفيون بنحو

(1) لم يسم قائله.

(2) المصدر السابق، ج 1 ص 109.

(3) المصدر نفسه، ج 1 ص 109.

(4) لم يسم قائله، وعجزه:

إذا لم تكونا لي على أقاطع، أوضح المسالك، ج 1 ص 189.

(5) لم يسم قائله، وعجزه:

إن يظننا فعجيب أمر من ظننا، أوضح المسالك، ج 1 ص 190.

(6) التحريم، الآية 4.

(7) أوضح المسالك، ج 1 ص 184، 188، 193.

قوله: (1) يَمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا.

وخرج على زيادة كان. أو إضمار الإسم مراداً به الشأن أوراجع إلى ما. وعليهن فَعَطِيَّة

مبتدأ، ووقيل ضرورة وهذا متعين في قوله: (2)

بَأْتَتْ فُوَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً.

لظهور نصب الخبر " (3).

* في الإلغاء و التعليق:

قال: "ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم خلافا للكوفيين والأخفش، واستدلوا بقوله: (4)

إِنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبُ.

وقوله: (5)

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَأْوِيلُ.

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه. أحدها أن يكون التعليق بلام الإبتداء المقدره والأصل لملاك، ولدينا، ثم حذفنا وبقى التعليق، والثاني: أن يكون من الإلغاء لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتضى أيضا. نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين قوي. والعامل هنا قد سبق بأني وما النافية. ونظيره: متى ظننت زيدا قائما فيجوز فيه الإلغاء. والثالث: أن يكون من الأعمال على أن المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن، والأصل وجدته، وإخاله. كما حذف في قولهم:

إن يك زيد مأخوذ " (6).

(1) البيت للفرزدق يهجو فيه جريرا، أوضح المسالك، ج 1 ص 299.

(2) لم يسم قائله، و عجزه: فالعيش إن حم لى عيش من العجب، أوضح المسالك، ج 1 ص 251 .

(3) أوضح المسالك، ج 1 ص 248_251 .

(4) هو لبعض بنى فزارة. والشطر الأول: كذلك أدبت حتى صار من خلقي، أوضح المسالك، ج 2 ص 65.

(5) هو لكعب بن زهير. و الشطر الأول: أرجو و أمل أن تدنو مودتها، أوضح المسالك، ج 2 ص 67 .

(6) أوضح المسالك، ج 2 ص 67

* في تأنيث الفعل:

قال: "يجوز أن تلحق تاء التأنيث الفعل إذا كان مجازي التأنيث وأتلقه نحو: (وَجَمَعَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ) (1) ومنه اسم الجنس واسم الجمع والجمع لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي. فلذلك جاز التأنيث نحو: (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمَ نُوحٍ) (2). (وقالت الأعراب) (3) وأورقت الشجر. والتذكير نحو: أورد الشجر (كَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ). (4) و (وقال نسوة) (5). وقام الرجال وجاء الهنود. إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجب التذكير في نحو: قام الزيدون، والتأنيث في نحو: قامت الهندات، خلافا للكوفيين فيها، وللفارسي في جمع المؤنث. واحتجوا بنحو: "إِلَّا الدِّينَ أَمَّنتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ" (6). "إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ" (7). وقوله: (8)

فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَزَوَّجَتِي.

وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيها لفظ الواحد، وان التذكير في (جاء) للفصل، أولاً لأن الأصل النساء المؤمنات، أو لأن أل مقدره باللاثي و هو اسم جمع" (9).

* في نصب المفعول معه:

قال: "والنائب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه لا الواو خلافا للجرجاني ولا الخلاف خلافا للكوفيين" (10).

(1) القيامة، الآية 9 .

(2) ق، الآية 12 .

(3) الحجرات، الآية 14 .

(4) الأنعام، الآية 66 .

(5) يوسف، الآية 30 .

(6) يونس، الآية 90 .

(7) الممتحنة، الآية 12 .

(8) هو لعبد بن الطيب. و عجزه: و الظاعنون إلى ثم تصدعوا، أوضح المسالك، ج2 ص117 .

(9) أوضح المسالك، ج2 116 - 117 .

(10) المصدر نفسه، ج2 ص242 .

* في حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى المعنى:

قال: "هو نوعان: ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض، كزيد وعمر ووبكر، وما يمكن، نحو: له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً، ففي النوع الأول إذا كان المستثنى الأول داخلاً وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده داخل. وإن كان خارجاً وذلك إذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج. وفي النوع الثاني اختلفوا فقيل: الحكم كذلك وأن الجمع مستثنى من أصل العدد. وقال البصريون والكسائي: كل من الأعداد مستثنى مما يليه، وهو الصحيح، لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد" (1).

* فيما يلي (إن):

قال: "وإن ولي إن المكسورة المخففة فعل كثر كونه مضارعاً ناسخاً نحو: (وَإِنْ كَادَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَزْلِقُونَكَ) (2) (وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَافِرِينَ) (3). وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً نحو: (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً) (4). (إِنْ كَذَّبَتْ لُثُرَيْنَ) (5). (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) (6). وندر كونه ماضياً غير ناسخ كقوله: شلت يمينك إن قتلت لمسلماً. (7). ولا يقاس عليه: إن قام لأننا وإن قعد لزيد خلافاً للكوفيين والأخفش" (8).

وهكذا يتابع ابن هشام موافقته للبصريين لا إتباعاً وتقليداً ولكن اعتماداً على الأصوب والأرجح مع ذكر الدليل وسلامة التخريج. فرأيناه في أغلب اختياراته يقف مع البصريين معبراً أحياناً بقوله: أصحابنا، وليس معنى ذلك أنه كان متعصباً لهم وإنما معناه أنه كان يوافقهم في الكثرة الكثيرة من آرائهم النحوية ولكن دون أن يتجاهل آراء الكوفيين حين يراها جديرة بالإتباع.

(1) المصدر السابق، ج 2 ص 275.

(2) القلم، الآية 51.

(3) الشعراء، الآية 186.

(4) البقرة، الآية 143.

(5) الصافات، الآية 56.

(6) الأعراف، الآية 102.

(7) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل وصدره حلت عليك عقوبة المتعمد، أوضح المسالك، ج 1 ص 369.

(8) المصدر نفسه، ج 1 ص 368.

بعض ما وافق فيه الكوفيين :

وافق ابن هشام الكوفيين في كثير مما ذهبوا إليه، ولكنه قليل إذا قيس بما وافق

فيه البصريين. ومما وافقهم فيه:

* في باب العلم:

قال: "وإن كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك ووجه آخر وهو إضافة الأول إلى الثاني، وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه ويرده النظر. وقولهم: (هذا يحي عينا) (1). والمشار إليه في قوله: جاز ذلك (الإتياع والقطع).

* في حركة فاء الفعل المبني لما لم يُسم فاعله:

قال: "وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو: شدَّ ومدَّ. والحق قول بعض الكوفيين: إن الكسر جائز، وهي لغة بني ضبة وبعض تميم، وقرأ علقمة (رُدَّتْ إِيْنَا) (2). (وَلَوْرُدُوا) (3) بكسر الراء فيهما" (4).

* في ذكر معاني الحروف:

قال: "لِمِنْ سبعة معان: أحدهم: التبويض نحو: (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحْبُونَ) (5). والثاني: بيان الجنس نحو: (مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) (6). والثالث: ابتداء الغاية المكانية باتفاق نحو: (مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) (7). والزمانية: خلافاً لأكثر البصريين ولنا قوله تعالى: (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) (8). والحديث: "فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة." و قول الشاعر: (9)

تَخَيَّرْنَا مِنْ أَرْمَانَ يَوْمَ حَلِيمَةَ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جَرَّبْنَا كُلَّ التَّجَارِبِ. (10)

(2) يوسف، الآية 65 .

(1) أوضح المسالك، ج1 ص132.

(4) المصدر نفسه، ج1 ص158 .

(3) الأنعام، الآية 28 .

(6) الحج، الآية 23.

(5) آل عمران، الآية 92

(8) التوبة، الآية 108 .

(7) الإسراء، الآية 01

(9) النبغة الذبياني، شرح شواهد المغنى، ص349-371.

(10) مغنى اللبيب نج1 ص318-319.

* في الزمان المحمول على إذا أو إذ:

قال: " أنه يجوز فيه الإعراب على الأصل و البناء حملا عليهما، فإن كان ما

وليه فعلا مبنياً فالبناء أرجح للتناسب كقوله: (1)

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

وقوله: (2)

عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينُ كُلَّ حَلِيمٍ.

وإن كان فعلا معرباً أو جملة اسمية فالإعراب أرجح عند الكوفيين و واجب

عند البصريين، و اعترض عليهم بقراءة نافع: (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ) (3) بالفتح وقوله: (4)

عَلَى حِينَ التَّوَأَصُلُ غَيْرُ دَانَ (5).

* في توكيد النكرة :

قال : " إته إذا لم يفد لم يجز باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين وهو الصّحيح.

وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدداً والتوكيد من ألفاظ الإحاطة :

كـ (إعتكف أسبوعاً كله).

وقوله : (6)

يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلُّهُ رَجَبٌ (7).

(1) البيت للناطقة الذبياني، وعجزه: فقلت ألمّا تصح والشيب وازرع؟ أوضح المسالك، ج 3 ص 133، 134.

(2) لم يسم قائله، و صدره: لأجئدين منهن قلبي تحلماً، أوضح المسالك، ج 3 ص 135.

(3) المائدة، الآية 119.

(4) لم يسم قائله، و صدره: ما تذكّر من سلمي، أوضح المسالك، ج 3 ص 133 - 136.

(5) أوضح المسالك، ج 3 ص 133 - 136.

(6) البيت لعبد الله ابن مسلم بن جندب و صدره: لكنه شاقه أن قيل ذا رجب، أوضح المسالك، ج 3

ص 332، 333.

(7) المصدر نفسه، ج 3 ص 332.

* في العطف على الضمير المخفوض :

قال: " لا يكثر إلا بإعادة الخافض حرفاً كان أو اسماً نحو: (فقال لها
وللأرض) (1) (قالوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ) (2) وليس بلازم وفقاً ليونس والأخفش
والكوفيين. بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) (3)
وحكاية قطرب: ما فيها غيره وفرسه بجر المعطوف. قيل ومنه :
(وَصَدَّعَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (4) إذ ليس العطف على السبيل لأنه
صلة المصدر ، وقد عطف عليه كفر ، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل
معمولاته" (5).

* في منع صرف المنصرف للضرورة:

قال : " أجاز الكوفيون والأخفش والفارسي للمضطر أن يمنع صرف
المنصرف ، وأباه سائر البصريين واحتج عليهم بنحو قوله: (6)
طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ غَائِلَةِ النَّفُوسِ غُرُورٌ
وعن ثعلب أنه أجاز ذلك في الكلام (7).

* في رافع المضارع :

قال: " تجرده من الناصب و الجازم وفقاً للفراء لاحتولته محل الإسم خلافاً
للبصريين لانتقاضه بنحو: هَلَّا تَفْعَلُ" (8).

(1) فصلت، الآية 11.

(2) البقرة، الآية 133.

(3) النساء، الآية 01.

(4) البقرة، الآية 217.

(5) أوضح المسالك، ج 3 ص 392 - 393.

(6) البيت للأخطل يمدح فيه سفيان ابن الأبيرد، أوضح المسالك، ج 4 ص 137.

(7) المصدر السابق، ج 4 ص 137.

(8) المصدر نفسه، ج 4 ص 14.

*في الكلام على (أن):

قال: "لـ (أن) معان أربعة. آخر: أحدها: الشرطية لـ (إن) المكسورة، و- إليه ذهب الكوفيون، و يرجحه عندي أمور: أحدها: توارد المفتوحة و المكسورة على المحل الواحد. والأصل التوافق: فقرأ بالوجهين قوله تعالى: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) (1) (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ) (2) (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ) (3) وقد مضى أنه روى بالوجهين قوله: (4)

أَتَعْضَبُ إِنْ أَدْنَا فُتَيْبَةَ حُرَّتَا

الثاني: مجئ الفاء بعدها كثيرا كقوله: (5)

أَبَا حُرَّاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُّعُ

الثالث: عطفها على (إن) المكسورة في قوله: (6)

إِمَّا أَقَمْتَ وَ أَمَا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهِ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَ مَا تَذُرُّ.

الرواية بكسر إن الأولى و فتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة (7).

(1) البقرة، الآية 281 .

(2) المائدة، الآية 02 .

(3) الزخرف، الآية 05 .

(4) البيت للفرزدق و عجزه: جهاراً و لمَّ تَعْضَبَ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ؟ شرح شواهد المغنى، ص 86 .

(5) البيت لعباس بن مرداس يخاطب ضفاف بن ندبة أبا خراشة ، شرح شواهد المغنى، ص 116، 179 .

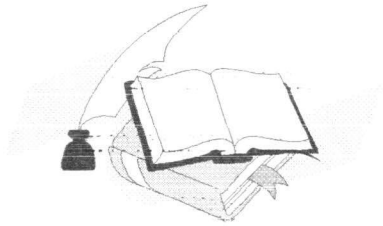
(6) لم يسم قائله، شرح شواهد المغنى، ص 118

(7) مغنى اللبيب ، ج 1 ص 35_36 .

* في الكلام على أم المنقطعة:

قال: " و نقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبداً بمعنى بل والهمزة جميعاً. وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك، والذي يظهر لي قولهم. إذا المعنى في (أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءُ) (1) ليس على الإستفهام، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلَمَاتُ) (2). ونحو (أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (3) (أَمْ مَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ) وقوله: (4)

أَتَى جَزَوْا عَامِرًا سُوءًا بِفِعْلِهِمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنْ الْحَسَنِ؟
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعُلُوقُ بِهِ رِثْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنُّ بِاللَّبَنِ؟ (5)



- (1) الرعد، الآية 16.
- (2) الرعد، الآية 16.
- (3) النمل، الآية 84.
- (4) البيت لأفنون التغلبي، شواهد شرح المغنى، ص 165.
- (5) المصدر نفسه، ج 1 ص 45.

* في لام الطلب:

قال: " زعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذف مستمراً في نحو: قم واقعد، وأن الأصل: لتقم و لتقعد فحذفت اللام للتخفيف. وتبعها حرف المضارعة بقولهم أقول. لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف. ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف. ولأن الفعل إنما وضع لتفيد الحدث بالزمان المحصل. وكونه أمراً وخبراً خارج عن مقصوده. ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله: (1)

لتقم أنت يابن خير قريش كي نقضى حوائج المسلمينا
وكقراءة جماعة (فبذلك فليقرحوا) (2). وفي الحديث (لتأخذوا مصافكم) (3) ولأنك تقول:
أغز، واخش، وارم، واضربا، واضربوا، واضربي، كما تقول في الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم إدعاء ذلك في نحو: قم، لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ فتشكل فعليته فإذا ادعى أن أصله لتقم. كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل" (4).

* ومن آرائه التي وافق فيها الكوفيين بالإضافة إلى ما ذكرناه:

- جملة البسمة. فيرى أنها فعلية كما ذهب إلى ذلك الكوفيون تقديرها: أبدأ باسم الله (5).

- نيابة حروف الجر بعضها عن بعض. بقوله: " و مذهبهم أقل تعسفاً " (6).

- مجئ الباء بمعنى (من) التبعية (7).

- مجئ إلا عاطفة (8).

(1) لم يسم قائله شرح شواهد المغنى ص 602 .

(2) يونس، الآية 58 .

(3) مغنى اللبيب، ج 1 ص 227

(4) المصدر نفسه، ج 1 ص 111.

(5) المصدر نفسه، ج 2 ص 378، 379 .

(6) المصدر نفسه، ج 1 ص 111 .

(7) المصدر نفسه، ج 1 ص 104 .

(8) المصدر نفسه، ج 1 ص 70 .

و إلى جانب موافقة ابن هشام للكوفيين في عدد من آرائهم بالمسائل الفرعية فقد وافقهم إلى حد كبير في أصل من أصول مذهبهم هو الإستشهاد بكثير من القراءات التي استشهدوا بها و عدل عنها البصريون.

و الذي لاحظناه أن الجانب الأكبر من موافقات ابن هشام للكوفيين إنما بكتابه:
"شرح بآنت سعاد"، و "المغنى"، و هما مما صنّفه في العقد الأخير من حياته.



* ابن هشام و البغداديون:

وجد في تاريخ النحو العربي من كان مذهبه انتخاب الراجح من آراء البصريين والكوفيين، وكان ظهور أصحاب هذا المذهب في بغداد بعد هجرة العلماء إليها من البصرة والكوفة و نشوء جيل جديد تتلمذ للنحاة الوافدين من هذين البلدين ورضى لنفسه أن يجمع بين ما يستحسنه من آراء شيوخه على اختلاف مناباتهم. وأدى ذلك إلى وجود مدرسة بغدادية في النحو تقوم أساساً على الإختيار من آراء البصريين والكوفيين وتوحيد هذا الإختيار في مذهب جديد. و لذا لم تخل كتب ابن هشام من ذكر آراء البغداديين وأهمها:

* في تعليقه على العطف بالفاء في قول امرئ القيس:

فَقَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَيِّبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ

ذكر ما ذهب إليه الأصمعي من أن الصواب روايته بالواو، لأنه لا يجوز أن تقول: جلست بين زيد وعمرو، كما ذكر ما أجيب به من أن التقدير: بين مواضع الدخول فمواضع حومل وأردف ذلك بقوله: " و قال بعض البغداديين: الأصل، ما بين، فحذف (ما) دون (بين) كما عكس ذلك من قال: (1) يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم... أصله: ما بين قرن، فحذف (بين) وأقام (قرنا) مقامها. ومثله: (مَابَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا) (2) قال: و (الفاء) نائبة عن (إلى)... وكون الفاء للغاية بمنزلة (إلى) غريب، وقد يستأنس له عندي بمجئ عكسه في نحو قوله: (3)

وَأَنْتِ اللَّيْ حَبَبْتِ شَعْبًا إِلَى بَدَا إِلَى، وَأَوْطَانِي بِلَادُ سِوَاهُمَا

إذ المعنى: شغفا فبدأ، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

حَلَلْتُ بِهَذَا حَلَّةً، ثُمَّ حَلَّةً بِهَذَا، فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا

و هذا معنى غريب، لأنني لم أرَ مَنْ ذَكَرَهُ " (4).

(1) أنشده الفراء لأعرابي، وعجزه: ولأحبال محب واصل تصل.

(2) البقرة، الآية 26.

(3) البيت لكثير عزة.

(4) مغنى اللبيب، ج 1 ص 161، 163.

* في الإشارة إلى رأيهم في إجازة نداء ما فيه (أل) في سعة الكلام لا في ضرورة الشعر فقط(1).

* في ذكر أن البغداديين يعتبرون الجمع لا المفرد في تأنيث العدد وتذكيره، ولذلك يقولون ثلاث اصطبيلات وثلاث حمامات ، لأن الجمع مؤنث وإن كان المفرد مذكراً(2).

* في ذكر أن المصدر إن لم يكن علماً وميمياً لا يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين بحجية قول الشاعر:(3)

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَّاعَا (4).

و إذا كانت هذه النماذج تدل على أن ابن هشام قد رجح بعض ما ذهب إليه البغداديون في بعض المسائل الفرعية وعرض بعض آرائهم دون أن يكون له موقف حيالها، فإن ما تقدم في موقفه تجاه كل من نحاة البصرة ونحاة الكوفة يدل على أنه وافق البغداديين في الأصل الذي قام عليه مذهبهم، وهو الموازنة بين آراء البصريين والكوفيين واختيار ما يكون جديراً بالإتباع.

* ابن هشام وابن مالك:(5)

أولى ابن هشام مؤلفات ابن مالك النحوية عناية كبيرة كان من مظاهرها تصنيفه عدة كتب ذات شأن حول بعض هذه المؤلفات. ومثل هذه المؤلفات لم يعطها ابن هشام لإنتاج نحوي آخر.

(1) أوضح المسالك، ج4 ص32.

(2) المصدر نفسه، ج4 ص249_250.

(3) البيت للقطامي واسمه عمير بن شبيب من كلمة يمدح فيها زفر بن الحارث. و صدره:

أ كَفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي،

(4) المصدر نفسه ، ج3 ص211.

(5) توفي سنة 672هـ.

ومما وافق فيه ابن هشام ابن مالك في كتبه الأخرى :

1- (قد) تدخل على ماض متوقع:

ذهب ابن هشام إلى أن (قد) لاتفيد التوقع أصلا مع الماضي أو مع المضارع. وكان مما احتجّ به قوله: " وعبرة ابن مالك في ذلك حسنة . فإنه قال : إنها تدخل على ماض متوقع ، ولم يقل إنها تفيد التوقع ، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة . وهذا هو الحق " (1).

2- (أم) المنقطعة قد تعطف المفرد :

من أحكام (أم) المنقطعة أنها لاتقع إلا بين الجملتين، أما قولهم : (إنها لإبل أم شاء) فمحمول عند النحويين على إضمار مبتدأ.

وخالف ابن مالك إجماع النحويين فاعتبر أن (أم) المنقطعة قد تعطف المفرد محتجا بما رواه من قول بعضهم: " إن لإبلا أم شاء" بالنصب. وحمل الجماعة هذه الرواية- إن صحت - على إضمار فعل ، أي : أم أرى شاء.

ودافع ابن هشام عما ذهب إليه ابن مالك بما يأتي : " ولقوله - ابن مالك - رحمه الله وجه من النظر، وهو أن المنقطعة بمعنى بل والهمزة ، وقد تتجرد لمعنى بل ، فإذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة بل وهي تعطف المفردات، بل لا تعطف إلا المفردات فإذا لم يجب لأم هذه أن تعطف المفردات فلا أقل من أن يجوز . فإن قيل، لو صح هذا الإعتبار لكان ذلك كثيرا كما في العطف ببل ولم يكن نادرا، ولا قائل بكثرته، بل الجمهور يقولون بامتناعه البتة، وابن مالك يقول بندوره. قيل: الذي منع من كثرته أن تجرد (أم) المنقطعة لمعنى الإضراب مع دخولها على مفرد لفظا قليلا. وتبين من هذا أنه كان ينبغي لابن مالك أن يقول : وقد تعطف المفرد إن تجردت عن معنى الإستفهام. قد يجاب بأنه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الإستفهام بالهمزة وأنه لا يدخل إلا على المفردات ، فكذا الإستفهام بأم التي هي في قوة الهمزة وبل (2)

(1) المغنى، ج 1 ص 172.

(2) ابن هشام رسالة الإستفهام بكتاب الأشباه والنظائر، ج 4 ص 8، 7.

وقد أورد ابن هشام هذه المسألة في "المغنى" ذاهبا فيها مذهب الجماعة فإنه قال: "ولا تدخل (أم) المنقطعة على مفرد، ولهذا قدروا المبتدأ في (إنها لإبل أم شاء) وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين ، فقال : لاجابة إلى تقدير مبتدأ وزعم أنها تعطف المفردات كبل، وقدرها هنا ببل دون الهمزة واستدل بقول بعضهم: (إن هناك لإبلا أم شاء) بالنصب فإن صحت روايته، فالأولى أن يقدر لشاء ناصب أي أم أرى شاء" (1).

ومع تقدير ابن هشام لإنتاج ابن مالك ، وموافقاته المختلفة له بكتابه (أوضح المسالك) ومتابعته له في عدد من آرائه بآثاره الأخرى فإننا نجد قد خالفه في مسائل كثيرة مما يدل على أن ابن هشام يلتزم في آرائه جادة الحق والصواب ولا يمنعه تقديره لأنمة النحو أن يخالفهم فيما يراه صوابا ومما خالفه فيه :

* من أحكام الحال تأخرها وجوبا عن صاحبها في مواطن منها : أن تكون محصورة نحو (وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ) (2) أو يكون صاحبها مجرورا بحرف غير زائد مثل (مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً). وخالف في هذين الفارسي وابن جني وابن كيسان وأجازوا التقديم، وتابعهم ابن مالك قائلا : إن هذا هو الصحيح لوروده كقوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) (3). وقول الشاعر : (4)

تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ
بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَانَكُمْ عِنْدِي

وقد رد ابن هشام على ابن مالك بأن البيت ضرورة، وأن (كافّة) حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث، لأنه يترتب على ما ذهب إليه الناظم تقديم الحال المحصورة. وتعدى (أرسل) باللام، والأول ممتنع، والثاني خلاف الأكثر" (5).

(1) المغنى ، ج 1 ص 46 - 47 .

(2) الأنعام ، الآية 48 ، الكهف ، الآية 55.

(3) سبأ، الآية 28.

(4) لم يسم قائله، أوضح المسالك، ج 3 ص 321 .

(5) أوضح المسالك، ج 2 ص 218_324 .

* (أهلون):

مما جمع بالواو والنون غير مستوف لشروط ذلك (أهلون). فقال ابن عصفور: ليس الأهلون خارجاً عن القياس، لأن الأهل صفة بدليل قولهم: الحمد لله أهل الحمد. وقال ابن مالك: الذي سهل قولهم: (أهلون) أنهم يقولون: فلان أهل لكذا فيصفون به. وقد عقب ابن هشام على كلامهما بأن فيه نظراً، لأن البحث في الأهل بمعنى ذي القرابة ونحوه، لا الأهل بمعنى المستحق للشيء، قال تعالى: (شَغَلْتْنَا مَمَاطًا وَمَأْتًا وَأَهْلُونَا) (1). (مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ) (2) (بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا) (3)، (4).

* جواب (لماً):

ذهب ابن مالك وجماعة من النحويين إلى أن جواب (لماً) في قوله تعالى: (فَلَمَّا نَجَبْنَاَهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) (5) هو (فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ). ورد ابن هشام ذلك قائلاً: "إن الجواب جملة فعلية محذوفة، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك، ويؤيد هذا عنده أن جواب (لماً) لا يقترن بالفاء (6).

* (إذا) لا تقع مفعولاً به:

ذهب ابن مالك إلى أن (إذا) وقعت مفعولاً به في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: "إِنِّي لِأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضْبِي" (7). فقال ابن هشام: إن الجمهور يرى أن (إذا) لا تخرج عن الظرفية، وأن (إذا) في الحديث ظرف لمحذوف هو مفعول أعلم، وتقديره: شأنك ونحوه (8).

(1) الفتح، الآية 11. (2) المائدة، الآية 89.
(3) الفتح، الآية 12. (4) تخلص الشواهد، ص 68.
(5) لقمان، الآية 32. (6) المغنى، ج 2 ص 583.
(7) الحديث كما ورد في صحيح البخاري، ج 7 ص 36: "عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت علي غضبي، قالت: من أين تعرف ذلك؟ فقال: أما إذا كنت عني راضية فإني أقول: لا ورب محمد، وإذا كنت غضبي قلت: لا ورب إبراهيم، قالت: قلت: أجل والله يا رسول الله ما أهرج إلا اسمك.
(8) المغنى، ج 1 ص 94_95.

* (الرؤيا) قد تقع مصدراً لرأى البصرية:

قال ابن هشام: إن رأى الحلمية مصدرها الرؤيا نحو: (هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ) (1)، وإنه لا تختص (الرؤيا) بمصدر الحلمية بل تقع أيضاً مصدراً للبصرية خلافاً للحريري وابن مالك، بدليل قوله تعالى: (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ) (2) فإن ابن عباس قال: إنها رؤيا عين (3).

* مجئ الواو للتقسيم:

ذهب بعض النحويين ومنهم ابن مالك في كتابه "التحفة" إلى أن (الواو) تأتي بمعنى (أو) في التقسيم كقولنا: الكلمة: إسم وفعل وحرف، وقول الشاعر: (4)
وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ
كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ
وقد رد هنا ابن هشام بأن الصواب أنها في ذلك بمعناها الأصلي، إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس، ولو كانت (أو) هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو (5).

* ابن هشام وأبو حيان:

ذكرنا عند الحديث عن شيم ابن هشام وشمائله شهادة المؤرخين له بأنه كان عفاً للسان، رقيق القلب، متواضعاً، برّاً كريماً. وكان لهذا أبلغ الأثر في مؤلفاته التي ظهرت مبرأة مما يشبه المهاترة، فلا تراه في مناقشاته يسفه رأياً، أو يذكر لفظاً نابياً أو يقسو في تعقيبه (6).

غير أن ما استوقفنا هو هذا التحامل الشديد الذي بدا من ابن هشام تجاه شيخه أبي حيان فقد عرف بشدة مخالفته له، وأنه قلما يذكره إلا معترضاً عليه أو متعجباً لآرائه بالتفنيد أو التنديد، بخلاف غيره من رجال التفسير والنحو كالزمخشري، والرازي وابن عطية والواحدي وقد كان معهم جميعهم برّاً رحيماً ولينا رقيقاً.

(1) يوسف، الآية 100. (2) الإسراء، الآية 60.

(3) أوضح المسالك، ج 2 ص 83. (4) هو عمر بن بركة. شرح شواهد المغنى، ص 500، 725، 778.

(5) المغنى، ج 2 ص 358. (6) بغية الوعاة، ج 2 ص 68، شذرات الذهب، ج 6 ص 192.

ذكر المؤرخون: " أنه سمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلازمه ولاقرأ عليه " (1) . فما سر تحامله على شيخه؟ وما موقف العلماء من حملاته عليه؟ وما الدافع إليها والباعث عليها؟ ولاسيما أنه ليس من بين المؤرخين، على كثرتهم من أبان عن سر هذه الحملات في الوقت الذي أطنبوا في تبيان ما لكليهما من أقدام راسخات في خدمة العلم وإماطة اللثام عن أسرار لغة القرآن.

وأبو حيان (ت745هـ) غنى عن التعريف قال السيوطي في ترجمته: " محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان، نحوي عصره، ولغويته، ومفسره، ومحدثه، ومقرئه ومؤرخه وأديبه... قال الصفدي: لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل، أو ينظر في كتاب، وكان ثباتاً قيماً، عارفاً باللغة اهـ " (2).

ولد في غرناطة سنة (656هـ)، ثم رحل عنها بسبب تعرضه لأستاذه أبي جعفر الطباع ونيله منه فتوعدة السلطان، فركب البحر ولحق بالمشرق. وكان في أول الأمر يعظم ابن تيمية ثم وقع بينهما خلاف في مسألة نقل فيها أبو حيان شيئاً عن سيبويه، فقال ابن تيمية: " وسيبويه كان نبي النحو؟ لقد أخطأ سيبويه في ثلاثين موضعاً من كتابه. " فأعرض عنه ورماه في تفسيره (النهر) بكل سوء. (3)، وصار من أكثر الناس ذماً له ، بعد أن كان يعظمه ويمدحه بشعره (4). وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على حدة مزاج أبي حيان. فبالإضافة إلى موقفه من أستاذه أبي جعفر الطباع، ها هو ينقلب على أستاذه ابن تيمية لاختلافه معه في مسألة يسيرة تناول فيها ابن تيمية سيبويه بشيء من النقد. وحادثة مزاج أبي حيان هذه منعت بعض الناس من التلمذة له وكانوا راغبين فيها. فقد جاء في ترجمة الحافظ العراقي المتوفي سنة 806هـ أنه كان متشوقاً للأخذ عن أبي حيان، فبلغه عنه أنه من أصحاب المزاج الحاد فغير عزمه.

ويحسن بنا أن نجلى مواطن هجوم ابن هشام على أبي حيان وقد استأثر مغنى

الليبيب بأكثرها وجاء اسمه صريحاً في مواطن نيفت على الأربعين ومن أمثلة ذلك :

(1) بغية الوعاة، ج2 ص69.
(2) بغية الوعاة، ج1 ص280، و شذرات الذهب، ج6 192،91 ودائرة المعارف الإسلامية، ج1 ص233
(3) بغية الوعاة، ج1 ص282.
(4) بغية الوعاة ، ج1 ص280 شذرات الذهب، ج6 ص146.

* حذف الكون الخاص جواز لدليل:

أجاز بعض المفسرين في قوله تعالى: (وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ) (1) أن يكون الجار والمجرور متعلقين بـ(عالم)، فاعترض على ذلك أبو حيان بأن (في) لا تدل على (عالم) ونحوه من الأكوان الخاصة. وكذلك اعترض على قولهم في: (فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ) (2) إن التقدير: مستقبلات لعدتهن، توهماً منه أن الكون الخاص لا يحذف. وذهب إلى أن الصواب أن اللام للتوقيت وأن الأصل لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف. ورد عليه ابن هشام بأن الكون الخاص يحذف جوازاً إذا دل عليه بدليل وأن اشتراط الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه. ومن جهة الآية الأولى فليس الدليل حرف الجر، وإنما الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم وهو " يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ " وقال له: إذا كنت تجيز الحذف لدليل معنوي وهو دلالة السياق وحدها، فكيف تمنعه مع وجود ما يسد مسده من دليل لفظي هو الجار والمجرور (3).

* عبارة فيها عجمة ونقص:

قال أبو حيان: " واسم الفاعل إن كان فيه الألف واللام عمل ماضياً ومستقبلاً وحالاً نحو: جاء الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً " وإن لم يكونا فيه لم يعمل ماضياً، لا تقول: "جاءني ضارب زيداً أمس" بل تجب إضافته، فتقول: (ضارب زيد) (4). ورد عليه ابن هشام قائلاً: " قوله إن كان فيه (أل) عبارة فيها عجمة ونقص. أما العجمة، فجعله (أل) في اسم الفاعل وكان الجيد أن يقول: بـ(أل) أو إن كان مقروناً بـ(أل). وأما النقص، فحقه أن يقيد (أل) بأن تكون موصولة، لأنها متى قدرت للتعريف اقتضى القياس ألا تعمل شيئاً. نص على ذلك أصحاب الأخفش سعيد، وهو الحق لمن تأمل. وقوله: (لم يعمل) كان الأولى أن يقول: لم ينصب، لأنه يعمل في الفاعل ظاهراً أو مضمراً على الصحيح. والعذر له أن كلامه في عمل النصب ولهذا قال: لا تقول: جاءني ضارب زيداً أمس، بل تجب إضافته" (5).

(1) الأنعام، الآية 3.

(2) الطلاق، الآية 1.

(3) المغنى، ج 2 ص 345، 346، 448، 449 وحاشية الدسوقي، ج 2 ص 89، 100.

(4) اللحة البدرية، ص 5.

(5) شرح اللحة البدرية، ص 96 ب.

* (ما) نكرة موصوفة:

قال أبو حيان: "لم يثبت مجئ (ما) نكرة موصوفة، وأنه لا دليل في (سررت بما معجب لك) لاحتمال الزيادة. ولو ثبت نحو: (سرني ما معجب لك) لثبت ذلك. ورد ابن هشام: بأن (ما) لاتزاد بعد الباء إلا إذا كانت بمعنى السببية نحو: (قبما نقضهم ميثاقهم) (1) (قبما رحمة من الله لئن لهم) (2). وهي في المثال للإصاق وفي حرف الميم أثبت المصنف من أقسام (ما) النكرة الموصوفة، ومثل لها بالمثل المذكور أولاً، كما استشهد لها بقول الشاعر: (3)

لِمَا نَافِعُ يَسْعَى اللَّيْبِيُّ، فَلَا تَكُنْ لِشَيْئٍ بَعِيدٍ نَفَعَهُ الدَّهْرُ سَاعِيَا

* واو عاطفة لا واو قسم:

قال ابن عطية في قوله تعالى: (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا) (4) هو قسم والواو تقتضيه، فاعترض عليه أبو حيان بأنه يلزم من جعل الواو حرف قسم وجر حذف المجرور وبقاء الجار، وحذف القسم مع كون الجواب منفيًا وهو غير جائز. وعلق ابن هشام على ذلك بقوله: "ومما يحتمل جواب القسم: (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا) وذلك بأن تُقَدَّرَ الواو عاطفة على (ثم لنحن أعلم) فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى: (فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ) وهذا مراد ابن عطية من قوله: هو قسم، والواو تقتضيه، أي هو جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك لأنها عاطفة، وتوهم أبو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة، وهوان الواو حرف قسم، فرد عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيًا بأن" (5).

(1) المائدة، الآية 13.

(2) آل عمران، الآية 195.

(3) قاتله غير معلوم، ينظر شرح شواهد المغنى، ج 2 ص 707.

(4) مريم، الآية 71.

(5) المغنى، ج 2 ص 404.

* إِنِّي لِيَحْزَنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ : (1)

يذهب أكثر النحاة إلى أن لام الإبتداء تخلص المضارع للحال. وقد اعترض ابن مالك على ذلك وكان مما استشهد به قوله تعالى: (إِنِّي لِيَحْزَنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ) لأن الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره ومترتب عليه. وقال ابن هشام: "إن التقدير: قصد أن تذهبوا، والقصد حال. ورد تقدير أبي حيان: قصدهم أن تذهبوا لأنه يقتضى حذف الفاعل في غير مواطن حذفه إذ أن (أن تذهبوا) على هذا التقدير يكون منصوباً (2).

* فِي الْكَلَامِ عَلَى إِذَا:

قال ابن هشام: "إنها على وجهين. أحدهما: أن تكون للمفاجأة فتختص بالجمل الإسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الإبتداء، ومعناها الحال لا الإستقبال، نحو (خرجت فإذا الأسد بالباب) ومنه (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) (3). وهي حرف عند الأخفش ويرجحه قولهم: (خرجت فإذا إن زيدا بالباب) بكسر إن، لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وظرف مكان عند المبرد وظرف زمان عند الزجاج، واختار الأول ابن مالك، واختار الثاني ابن عصفور، والثالث الزمخشري. والثاني من وجهي إذا: أن تكون لغير المفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل متضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، عكس الفجائية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) (4) وقوله تعالى: (فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) (5) ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك، وقد اجتمعنا في قول أبي ذؤيب:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَفْتَعُ (1)

(1) يوسف، الآية 3.

(2) المصدر السابق، ج 1 ص 228.

(3) طه، الآية 20.

(4) الروم، الآية 25.

(5) الروم، الآية 48.

(6) المغنى، ج 1 ص 87.

وفي صدد الكلام على جوابها قال: "قال أبو حيان: ورد مقروناً بما النافية نحو: (وإذا
تئلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم) (1) الآية وما النافية لها الصدر، إنتهى. وليس
هذا بجواب، وإلا لاقترن بالفاء، مثل (وإن يستعجبوا فما هم من المعتبين) (2) وإنما
الجواب محذوف، أي عمدوا إلى الحجج الباطلة" (3).

* (كل) ترد على ثلاثة أوجه:

قال ابن هشام: "وترد كل - باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها - على ثلاثة
أوجه: فأما أوجهها باعتبار ما قبلها؛ فأحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة، فتدل على
كمالها، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى، نحو "أطعمنا شاة كل شاة."
والثاني أن تكون توكيداً لمعرفة، قال الأخفش والكوفيون: أو لنكرة محدودة، وعليهما
ففائدتها العموم، وتجب إضافتها إلى اسم مضمير راجع إلى المؤكد نحو (فسجد الملائكة
كلهم) (4) قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر كقوله: (5)

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمْ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

و خالفه أبو حيان، وزعم أن (كل) في البيت نعت مثلها في (أطعمنا شاة كل شاة) وليست
توكيداً، وليس قوله بشيء، لأن التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم
الأفراد (6).

(1) الجاثية، الآية 25.

(2) فصلت، الآية 24.

(3) المغنى، ج 1 ص 92، 87، 93، 98.

(4) الحجر، الآية 30، و ص، الآية 73.

(5) هو عمر بن أبي ربيعة شرح شواهد المغنى، ص 518.

(6) المصدر السابق، ج 1 ص 194.

* في الجملة المعترضة:

قال ابن هشام: " (تتبيه) للبيانين في الإعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله تعالى: (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) (1): يجوز أن يكون حالا من فاعل (نعبُد) أو من مفعول به، لاشتغالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على (نعبُد) وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي من حالنا أنا مُخلصون له التوحيد، ويردُّ عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهماً منه أنه لا إعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الإعتراض بين شيئين متطالبيين " (2).

وعلى هذا النحو يتابع ابن هشام تعقب أبي حيان و اعتراضه عليه بعبارات تليين حيناً وتشتد أحياناً فيتهمه مرةً بالوهم الفاحش ويصف قوله مرة أخرى بأنه مردود، أوفى جوابه نظراً أو كلامه عجيب.

ولهذا بات من الضروري تفسير ذلك الموقف وبيان أسبابه التي جعلت ابن هشام يقف من أبي حيان موقفاً يختلف عن موقفه من النحاة جميعاً. وقد وجدنا من وراء هذا الموقف الحقائق الآتية:

1_ إن ابن هشام عاصر أبا حيان وكان أولهما في سن الشباب وطلب العلم والثاني إماماً مشهوراً وعرف بكثرة تلاميذه. ومع ذلك فإن ابن هشام لم يأخذ عن أبي حيان كما أخذ عنه معاصروه من شدة العلم، ولم تتجاوز صلته العلمية به سماعه ديوان شعر عليه. وقد أكدت هذه الحقيقة كتب التراجم، فقالت في ترجمة ابن هشام: " وسمع عن أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلزمه، ولاقرأ عليه" (3).

2_ إن ابن هشام اشتد بمخالفته لأبي حيان ونقده واختار من إنتاجه الوافر كتابين صغيرين هما: " اللحة البدرية." و" الشذا في مسألة كذا."، فتناولهما بالشرح والتعليق تتاولاً حرص فيه على إظهار ما بهما من نقص وقصور.

(1) البقرة، الآية 133، والآية 136، وآل عمران، الآية 84، والعنكبوت، الآية 46.

(2) المغنى، ج2 ص399.

(3) الدرر الكامنة، ج2 ص308، وبغية الوعاة، ج2 ص68، 69، وشذرات الذهب، ج6 ص191، ودائرة المعارف الإسلامية، ج1 ص295.

3_ إن ذكر ابن هشام لأبي حيان في إنتاجه أقل بكثير مما ذكره لأمثاله من أئمة النحو كالزمخشري وابن مالك. كما حاول بعض الباحثين تفسير موقف ابن هشام من أبي حيان بما يأتي:

أ_ عزاه بعضهم إلى المنافسة التي تنشأ عادة بين عالمين كبيرين سبق أحدهما إلى الشهرة وجاء الآخر، فأراد أن يثبت شخصيته ويظهر تفوقه.

وفي ذلك يقول الشوكاني(1): "وكان كثير المخالفة- يقصد ابن هشام- لأبي حيان شديد الإنحراف عنه ولعل ذلك - والله أعلم - لكون أبي حيان كان منفردًا بهذا الفن (أي النحو) في ذلك العصر غير مدافع عن سبق فيه، ثم كان المنفرد بعده صاحب الترجمة - يعنى ابن هشام - وكثيرا ما ينافس الرجل من قبله في رتبته التي صار إليها، إظهاراً لفضل نفسه بالإقتدار على مزاحمته لمن كان قبله، أو التمكن من البلوغ إلى ما لم يبلغ إليه(1).

ب_ وأرجع عبد اللطيف حمزة هذا الموقف إلى اختلاف بين الرجلين في القدرات والمنهج فقال: "امتازت كتب ابن هشام بالوضوح أولاً، وبالدفقة ثانياً ومن أجل هاتين الصفتين خالف ابن هشام أستاذه في كثير من آرائه، كما خالفه في طرق آدائه. فقد كان أبو حيان معقداً بعض التعقيد، بينما كان ابن هشام واضحاً كل الوضوح وكان أبو حيان قوى الحافظة، معتمداً على الرواية والنقل، بينما كان ابن هشام أقدر منه على الاستنباط، وأبرع في القياس، وأكثر منه ميلاً إلى المناقشة"(2).

وقد يُقبلُ هذان التعليلان إذا نظرنا إلى ابن هشام وقد استوى عوده وانتقدت فيه جذوة الطموح والمنافسة. ولكن عزوف ابن هشام عن دروس أبي حيان وهو في مستهل حياته العلمية قبل أن تتضح مواهبه ويتضح منهجه يحتاج إلى المزيد من التفسير. وقد يرجع ذلك إلى :

1 / حدة مزاج أبي حيان التي منعت بعض الناس من التلمذة له وكانوا راغبين فيها.

2 / تفضيل أبي حيان نحاة بلاده الأندلس على غيرهم من نحاة الأقطار الأخرى.

(1) البدر الطالع، ج1 ص400_402.
(2) الحركة الفكرية في مصر، ص229.

جاء في مقدمة البحر المحيط: " ولم ألق في هذا الفن - أي النحو - من يقارب
قطرنا الأندلس فضلا عن المماثلة ولا من يفاضلهم فيداني في المفاضلة" (1). ولعل منه
ما قاله ابن هشام عن شيخه عبد اللطيف بن المرحل: " إن الإنتفاع في زمانه كان بابن
المرحل والإسم لأبي حيان" (2).

3/ ربما لشعور ابن هشام بأن أبا حيان يعرضُ به في قوله: (3)

| | |
|--------------------------|--------------------------|
| أخذهن لإدراك العلوم | يظن الخمر أن الكتب تهدي |
| غوامض حيرت عقل الفهيم | وما يدرى الجهول بأن فيها |
| ضللت عن الطريق المستقيم | إذا رمت العلوم بغير شيخ |
| تصير أضلّ من توما الحكيم | وتلتبس الأمور عليك حتى |

وذلك لأنه لم يطب له المقام بين يديه وفي حلقاته بعد أن سمع منه ديوان زهير
بن أبي سلمى. فقصد إلى الإستقلال لتكوين نفسه مع ما عرف عنه من سعة الإطلاع
والبحث، يرجح ذلك، الموقف المتناقض الذي وقفه أبو حيان من ابن مالك يقول
السيوطي في ترجمته لأبي حيان: " وهو الذي جسر الناس على مصنفات ابن مالك
ورغبهم في قراءتها وشرح لهم غامضها وخاض بهم لحججها" (4).

وفي الوقت نفسه يورد السيوطي قول أبي حيان في ابن مالك: " بحثت عن شيوخه
فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه، ويرجع في حل المشكلات إليه،... وكان ابن مالك
لا يحتمل المباحثة، ولا يثبت للمناقشة، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه،
هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه. انتهى" (5).

فأبو حيان متقلب المزاج خاصة مع من يشعر أنهم استقلوا بالبحث عن حلقاته
وسعوا إلى المعرفة بعيداً عنه.

(1) البحر المحيط، ج 1 ص 03.

(2) الدرر الكامنة، ج 2 ص 407.

(3) طبقات الشافعية، ج 7 ص 35.

(4) بغية الوعاة، ج 1 ص 28.

(5) المصدر نفسه، ج 1 ص 130_131.

4/ من تلاميذ أبي حيان الذين ظفروا بتقديره وانتزعوا منه الإعجاب العلامة ابن عقيل (ت769 هـ) الذي قال في الإطراء عليه: "ابن عقيل أنحى النحويين." وهذه شهادة لا تحفظ ابن هشام، ولكن الذي لا يحتمل، أن يبالغ الرجل فيقول: "ما تحت أديم الأرض أنحى من ابن عقيل". خاصة وأن ابن هشام من معاصري ابن عقيل وله في النحو باع طويل نال به قصب السبق على نحاة عصره.

والحق يقال: إن ابن هشام ما كان ليأخذ كلام أبي حيان لشهرته حجة مسلمة، وليس غريباً إذاً أن يتناول آراءه بالنقد وأقواله بالرد إذا جانبت الصواب أو حادت عن الحق وافتقدت الدليل على صوابها.

* الخلاصة:

بعد هذا العرض الموجز لموقف ابن هشام من المدارس النحوية ومن أشهر أعلام النحو في عصره يحق لنا أن نقول: أن ابن هشام كان مدرسة في النحو مستقلة يتفق مع النحاة، و يخالفهم ويورد آراءهم وأدلتهم، فإذا قويت الحجة والدليل أخذبها وإذا وهنت أعرض عنها وأبان خللها ثم أتى برأيه مؤيداً بالحجة الدامغة والبرهان الساطع. هكذا كان شأنه مع مدرسة البصرة وإمامها سيبويه، ومع مدرسة الكوفة ومن تابعها كابن مالك. وله مع الجرمي، والمازني، والفراء، والكسائي، وثعلب، والزجاجي وابن جنى مواقف منها المؤيد ومنها المخالف. وقد يقف مع رأى يعارض أئمة النحاة إذا وجده يستند إلى دليل قوى وتخريج صحيح، من دون خضوع للهوى أو انبهار باسم ذاع صيته أو رأي يناقضه دليل أقوى منه.

المبحث الثاني

مذهب ابن هشام وجهوده النحوية

- ابن هشام وأصول النحو

- نماذج من آرائه واختياراته



المبحث الثاني

مذهب ابن هشام وجهوده النحوية

أولاً: ابن هشام وأصول النحو

أ- السماع:

1/الفران الكريم

2/القراءات

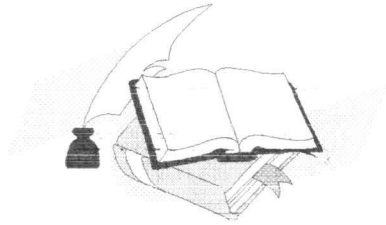
3/الشعر العربي

4/الحديث الشريف

ب - القياس والتعليل

ثانياً: آراءه واختياراته

ثالثاً: هنات ابن هشام



أولاً: ابن هشام وأصول النحو:

1- السماع:

1_ القرآن الكريم.

القرآن الكريم هو أعلى نصوص العربية فصاحة وتوثيقاً. وقد كتب الله تعالى له الخلود والسيرورة، وفاء بوعده الصادق بضمان حفظه، قال تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (1) ولذلك كان بقراءاته أصح أصول اللغة والنحو قال البغدادي عنه: " فكلامه عن اسمه أفصح كلام، وأبلغه، يجوز الإستشهاد بمتواتره وشأده كما بينه ابن جنى في أول كتابه " المحتسب " وأجاد القول فيه " (2). وقال سعيد الأفغاني: " لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، و عناية العلماء بضبطها و تحريرها متناً وسنناً، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين، عن الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم " (3).

وقد جعل ابن هشام القرآن الكريم المصدر الأول لبناء القواعد وتصحيح الأساليب، فتعرض للآيات القرآنية وجعلها محور إعراب، وميدان تدريب، ومجال تأويل وتخريج، وربما كان ابن هشام أكثر النحاة - متقدمين ومتأخرين - إعتماً على القرآن الكريم فيما خلف من آثار، فالعناية بالشواهد القرآنية، في مصنفاته ظاهرة تلفت النظر، وقد بلغت هذه العناية قمتها في كتابه المغنى الذي أقامه على استعمالات القرآن الكريم فاحتوى على ما يقرب من ثمان وتسعمئة وألف آية، يليه شذور الذهب بخمسين وربعمئة آية. وكان من مظاهر هذه العناية - أيضاً - إحاطته الكبيرة بمواطن الإستشهاد في كتاب الله ودرايته - التي ينفرد بها أحياناً - بمدى استعمال كثير من الأساليب أو الكلمات فيه، أو بكيفية مجيئها به من ذلك:

(1) الحجر، الآية 09.

(2) الخزانة، ج1 ص04.

(3) أصول النحو، ص28.

* _ إعتراض الشرط على الشرط:

أورد في رسالته (إعتراض الشرط على الشرط): شواهد بعض النحاة لهذا الأسلوب، وبين رأيه فيها، وأشار إلى الإختلاف في صحة الأسلوب المذكور ثم قال: "وأجازه الجمهور، واستدل بعض المجيزين بالآيات السابقة، (1) وقد بينا أنها ليست مما نحن فيه في ورد ولا صدر... وإنما الدليل في قوله سبحانه: (وَلَوْلَا رِجَالُ الْمُؤْمِنِينَ) إلى قوله: "لَعَذَابُنَا" (2) فالشرطان وهما (لولا) و(لو) قد اعترضا، وليس معهما إلا جواب واحد، فقام عنهما، وهو (لعذبنا). وفي آية أخرى على مذهب أبي الحسن رحمه الله وهي قوله سبحانه: (إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ) (3) فإنه زعم أن قوله جل ثناؤه: "الوصية للوالدين." على تقدير الفاء أي: فالوصية. فعلى مذهبه يكون مما نحن فيه، وأما إذا رفعت (الوصية) بـ(كتب) فهي كآيات السابقات في حذف الجوابين. وهذان الموطنان خطرا لي قديما ولم أرهما لغيري" (4).

* _ أفعال الشروع:

وذكر في شذور الذهب من أفعال الشروع: "هَبَّ." و"هَلْهَل." ثم قال: وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع، وطفق أشهرها وهي التي وقعت في التنزيل وذلك في موضعين أحدهما: (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ). (5) أي: شرعا يخيطان ورقة على أخرى كما تخصف النعال ليستترا بها. وقرأ أبو السمان العدوي: "وطفقا." بالفتح، وهي لغة حكاها الأخفش، وفيها لغة ثالثة: (طَبِقَ) بباء مكسورة مكان الفاء. والثاني (فَطَفِقَ مَسْحًا) (6) أي:

(1) إشارة إلى الآيات 84 يونس، 88 الواقعة، والضحي 36، 37، محمد (ص)، 3 هود، 90 الأحزاب.

(2) الفتح، الآية 25، "وَلَوْلَا رِجَالُ الْمُؤْمِنِينَ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ لَمْ تَعْلَمُوهُنَّ أَنْ تَطُورُوهُنَّ فَتَصِيْبِكُمْ مِنْهُنَّ مَعْرَةٌ بغير علم

لِيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا."

(3) البقرة، الآية 180.

(4) رسالة: إعتراض الشرط على الشرط، الأشباه والنظائر، ج4 ص103.

(5) الأعراف، الآية 22، وطه الآية 121.

(6) ص، الآية 33.

شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مسحًا، أي يقطعها قطعًا." (1). (2).

* لـدـن:

ذكر في المغنى: " أن جر (لـدـن) بمن أكثر من نصبها، حتى أنها لم تجئ في التنزيل منصوبة" (3). وذكر هذا أيضا في كتاب تخليص الشواهد وذلك عند تعليقه على قول الشاعر:

وَمَازَلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَ لَهَا ثَمَّ الْمَقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ.

فقد كان مما عقب به عليه: " وفيه استعمال (لـدـن) بغير (من) ولم تأت في التنزيل إلا مقرونة بها (4).

* خبر (إذا) الفجائية:

أشار إلى أن خبر (إذا) الفجائية يجوز ذكره نحو: (خرجت فإذا زيد جالس)، ويجوز حذفه نحو: (خرجت فإذا الأسد)، ثم قال: " ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحًا به نحو: (فإذا هي حيّة تسعى) (5)، (فإذا هي شاخصة) (6)، (فإذا هم خامدون) (7) (فإذا هي بيضاء) (8)، (فإذا هم بالساهرة) (9)، (10).

(1) شذور الذهب، ص 189 - 192.

(2) الجامع الصغير، وقد عد (هلل) من أفعال الشروع خالد الأزهرى في "شرح التصريح". ج 1 ص 203، ولكن ابن هشام في "الجامع الصغير" أوردها مع أفعال المقاربة، وجاء في (لسان العرب) - مادة: هلل - يقال: هللت أدركه: كما يقال: كدت أدركه. وهلل يدركه أي: كاد يدركه. وقد جاءت في الهمع ج 1 ص 128 من أفعال المقاربة.

(3) المغنى، ج 1 ص 156.

(4) تخليص الشواهد، ص 357.

(5) طه، الآية 20.

(6) الأنبياء، الآية 97.

(7) يس، الآية 29.

(8) الأعراف، الآية 108. والشعراء، الآية 33.

(9) النازعات، الآية 7.

(10) المغنى، ج 1 ص 87.

* (ما) العاملة عمل (ليس):

ذكر أن (ما) المستوفية لشروط عملها عمل (ليس) يكون اسمها وخبرها معرفتين نحو: " (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) (1)، ونكرتين نحو: (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) (2). على أن (أحد) إسمها، و(حاجزين) خبرها. ويحتمل أن "أحد" فاعل "منكم" لاعتماده على النفي، و(حاجزين) نعت ومختلفين نحو(مَا هَذَا بَشَرًا) (3). ثم قال: " ولم يقع في القرآن إعمال " ما " صريحًا في غير هذه المواضع، على الإحتمال المذكور في الثاني" (4).

* الظروف المركبة والأحوال:

مثل لما ركب من ظروف الزمان والأحوال بعدة أمثلة منها قول القائل: (فلان يأتينا صباح مساء) و(سهلت الهمزة بين بين)، وقول العرب: (تساقطوا أخول أخول) أي: متفرقين" (5). ثم قال: " ولم يقع في التنزيل تركيب الأحوال ولا تركيب الظروف، وإنما وقع فيه تركيب الأعداد، نحو: (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) (6) (7).

* لا مساس:

ذكر صيغة اسم فعل الأمر على وزن فعال مثل: حذار وبين شروط هذه الصياغة قياسيا، ثم قال: " ولم يقع في التنزيل فعال أمرًا إلا في قراءة الحسن: " لا مساس" (8) بفتح الميم وكسر السين، وهو في دخول (لا) على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعائر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش - أي لا يرتفع: (لا لعاء). وفي " معاني القرآن العظيم". للفراء: ومن العرب من يقول: لا مساس، يذهب به مذهب دراك، ونزال. وفي كتاب " ليس" لابن خالويه: لا مساس مثل دراك، ونزال، وهذا من غرائب اللغة" (9).

(1) المجادلة، الآية 2.

(2) الحاقة، الآية 47.

(3) يوسف، الآية 31.

(4) شذور الذهب، ص 193_194.

(5) المصدر نفسه، ص 77_97.

(6) يوسف، الآية 4.

(7) المصدر نفسه، ص 78.

(8) قراءة الجمهور: " قَالَ فَادْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ ". طه، الآية 97، بكسر الميم وفتح السين.

أما بفتح الميم وكسر السين فهي قراءة الحسن وأبي حيوة وابن عقيل وقعنبن. ينظر البحر المحيط ج 6 ص 275.

(9) شرح شذور الذهب، ص 94.

* وصل الضمير:

القاعدة أنه متى تأتى اتصال الضمير لم يعدل إلى إنفصاله، وقد استثنى من هذه القاعدة صورتان: الأولى منهما أن يكون هناك ضميران أولهما أعرف من الثاني وليس مرفوعاً (1). قال ابن هشام تعليقا على هذه المسألة: "واتفقوا على أن الوصل أرجح في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبياً، نحو: (سَلْنِيهِ) و (أَعْطَيْنِيهِ)، ولذلك لم يأت في التنزيل إلا به، كقوله تعالى: (أَنْتُمْ مَكْمُوهَا) (2) (إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا) (3) (فَسَيَكْفِيكُمْ اللهُ) (4) (5).

* من صيغ فعل الشرط وجوابه:

من صيغ فعل الشرط وجوابه أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً نحو قوله تعالى: (وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ) (6). قال خالد الأزهرى: "وفي الخاطريات" لابن الجني قال أبو بكر: إنما حَسُنَ، لأن الإعتقاد في المعنى على خبر كان وهو مضارع، فكأنه قال: (مَنْ يُرِدْ نَزِدْ) وليس مثل قولك: (إِنْ آتَيْتِي أَتِكَ) قال الموضح - يعنى ابن هشام - فنتبعت ما ورد به التنزيل من ذلك فإذا فعل الشرط فيه كلمة: "كان" (7).

ومن هذه النماذج يتبين لنا بوضوح أن ابن هشام كان معنياً بتتبع استعمال الأساليب والكلمات العربية في كتاب الله، وأن ذلك كان مظهرًا كبيرًا من مظاهر اهتمامه الشديد بالشواهد القرآنية.

(1) شرح قطر الندى، ص 131.

(2) هود، الآية 28.

(3) محمد، الآية 37.

(4) البقرة، الآية 137.

(5) المصدر نفسه، ص 132.

(6) الشورى، الآية 20.

(7) شرح التصريح، ج 2 ص 248_249.

(2) القراءات:

عناية ابن هشام بالقراءات في الإستشهاد من من عنايته بالقرآن الكريم، إتمد عليها كثيراً في مؤلفاته، وأولها اهتماماً ملحوظاً، فكانت أهم أدلته على عدد كبير من المسائل منها:

* حذف عائد الموصول:

عائد الموصول يحذف مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وقد ذكر ابن هشام دليل حذف العائد المنصوب. قراءة حمزة، والكسائي، وشعبة: (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ) (1) بحذف الهاء، ولم يورد غير هذا الشاهد لهذه المسألة في شرح قطر الندى (2).

* لا يحمل على ضمير الشأن إذا أمكن غيره:

ذكر ابن هشام أن ضمير الشأن خارج عن القياس، لعوده على المتأخر، ولتفسيره بالجملة فلا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره. ثم قال: "ولهذا كان الأولى في الضمير المنصوب بـ" إنَّ " من قوله تعالى: (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ) (3) أن يقدر عائداً على الشيطان لا ضمير الشأن خلافاً للزمخشري، ومما يؤيد ذلك قراءة بعضهم (4): (وَقَبِيلُهُ) بالنصب، وضمير الشأن لا يتبع بتتابع، والأصل توافق القراءتين" (5).

* حذف الفعل إذا أجيب به استفهام مقدر:

بين ابن هشام مواطن حذف الفعل وذكر منها وقوعه في جواب إستفهام مقدر " كقراءة الشامي وأبي بكر: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رَجَالٌ) (6). أي يسبحه الرجال. وهو قياسي وفاقاً للجزمي وابن جني" (7).

(1) يس، الآية 35. (في قراءة غير هؤلاء ما عملته أيديهم). (2) شرح قطر الندى، ص 150.

(3) الأعراف، الآية 27.

(4) هو يحيى بن المبارك اليزيد، البحر المحيط ج 4 ص 284_285 وهو أحد القراء الأربعة عشر توفي سنة 200هـ.

(5) شرح بانن سعاد، ص 45.

(6) النور، الآية 36.

(7) أوضح المسالك، ج 2 ص 93_95.

* تعريف (غدوة بأل):

ذكر ابن هشام : أن (غداة) تعرف تارة بأل كما في قوله تعالى: (بالغداة

وَالْعَشَى) (1) وتارة بالإضافة كما في قول كعب:

وَمَا سَعَادُ غَدَاةِ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَعْنُ غَضِيصُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ

وأنها في ذلك مخالفة لـ (غدوة) فالغالب تعريفها بالعلمية، تقول: "جنتك يوم الجمعة غدوة." ثم قال: "وربما عرفت بأل كقراءة ابن عامر: (بِالْغُدْوَةِ وَالْعَشَى) (2).

* أحد الفواصل بين (أما) والفاء:

بين ابن هشام أنه يفصل بين (أما) و (الفاء) بواحد من أمور ستة كان خامسها

الإسم المعمول المحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو: (أما زيد فاضربه) وقد استشهد لذلك بقراءة بعضهم (3): (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ) (4) بالنصب" (5).

* حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره:

إذا حذف المضاف فإن المضاف إليه يخلفه في إعرابه غالباً نحو: (وَجَاءَ

رَبُّكَ) (6) أي: أَمْرُ رَبِّكَ. قال ابن هشام: "وقد يبقى على جره، وشرطه في الغالب: أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف بمعناه كقولهم: (وما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك) أي: ولا مثل أخيه ثم قال: "ومن غير الغالب قراءة ابن جمار (7) (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) (8) بجر الآخرة أي عمل الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفاً، بل المعطوف جملة فيها المضاف" (9).

(1) الكهف، الآية 28.

(2) شرح بانث سعاد ص 11_13، وقد جاء في تاج العروس، مادة (غدا) أن (غدوة) علم للوقت، وأن النحويين قالوا: إنها لا تتون، ولا يدخل فيها الألف واللام، وإذا قالوا: (الغداة) صرفوا، قال الله تعالى: (بِالْغَدَاةِ وَالْعَشَى يَرِيدُونَ وَجْهَهُ). وهي قراءة جميع القراء إلا ما روى ابن عامر فإنه قرأها بالغدوة وهي شاذة.

(3) جاء في البحر المحيط ج 7 ص 491 عن هذه القراءة ما يأتي: "وقرى (ثمود) بالنصب ممنوعاً من الصرف. والحسن، وابن أبي اسحاق، والأعمش (ثموداً) منونة منصوبة وروى المفضل عن عاصم الوجهين.

(4) فصلت، الآية 17. (5) المغنى، ج 1 ص 57_58.

(6) الفجر، الآية 22.

(7) هو سليمان بن مسلم بن جمار توفي سنة 170هـ (غاية النهلية في طبقات القراء ج 1 ص 315).

(8) الأنفال، الآية 67. (9) اوضح المسالك، ج 3 ص 167-171.

* حذف إحدى ياءى: (يستحي):

أورد ابن هشام في: شرح بانث سعاد قول الشاعر:

تَقُولُ يَا شَيْخُ أَمَا تَسْتَحِي مِنْ شُرَيْكِ الرَّاحِ عَلَى الْمَكْبَرِ.

ثم قال: "في البيت شاهد على أنه يقال: استحي يستحي كاستبي يستبي، وقد قرأ يعقوب (1): وابن محيصن (2): (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا) (3) بياء واحدة، وقد رويت عن ابن كثير (4) بيائين وهي لغة تميم، والأصل بيائين فنقلت حركة العين إلى الفاء فالتقى ساكنان، فقليل: حذف اللام، فالوزن: يستفع، وقيل: حذف العين، فالوزن يستقل" (5)

هذه نماذج من إستشهاد ابن هشام، بالقراءات المتوترة والشاذة في مسائل مختلفة، وهي تصور موقفه بوضوح إزاء هذا الأصل من أصول اللغة والنحو. ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن ابن هشام لم يتابع البصريين في رفضهم بعض القراءات. فقد إختار صحة الفصل بين المصدر المضاف إلى فاعله والمضاف إليه بالمفعول اعتماداً على قراءة طعن فيها جمهور البصريين فقال: "زعم كثير من النحويين أنه لأصل بين المتضايقين إلا بالشعر. والحق أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة: إحداهما: أن يكون المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر (قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ) (6). (7). (8).

- (1) يعقوب بن اسحاق الحضرمي، أحد القراء العشرة وإمام أهل البصرة ومقرنها توفي سنة 205هـ (غاية النهاية في طبقات القراء) ج 2 ص 386_388.
- (2) محمد بن عبد الرحمن بن محيص السهمي. مقرئ أهل مكة مع ابن كثير. (المصدر نفسه ج 2 ص 167).
- (3) البقرة، الآية 26.
- (4) عبد الله بن كثير أحد القراء السبعة وإمام أهل مكة في القراءة توفي سنة 120 هـ المصدر السابق ج 1 ص 443_445.
- (5) شرح بانث سعاد، ص 23.
- (6) وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم، الأنعام الآية 137.
- (7) ورد في هذه المسألة بحوث كثيرة منها لإبن خالويه، وأبي حيان الأندلسي وتضمنها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، والخزانة. وغيرهما.
- (8) أوضح المسالك، ج 3 ص 177-180.



وأجاز ابن هشام العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض
مستشهداً بقراءة خطأها البصريون ومن تابعهم فقال: "ولا يكثر العطف على الضمير
المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرّقا كان أو إسما، نحو: (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ) (1)،
وَقَالُوا تَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ) (2) وليس بلازم وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين، بدليل
قراءة ابن عباس والحسن، وغيرهما (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ) (3)، (4).

ومن وقوف ابن هشام مع القراءات الثابتة، ورفضه ما يوجه إلى بعضها من
طعن: أن ياء المتكلم إذا أضيف إليها اسم يجوز فيها الفتح والإسكان إلا في أربع مسائل
هي: إذا كان المضاف مقصوراً، أو منقوصاً، أو مثني، أو جمع مذكر سالم فإن الياء
تكون واجبة الفتح، ويندر إسكانها بعد الألف كما في قراءة نافع (ومحيائى) (5) وقد
كسرت بعدها في قراءة الأعمش: (هِيَ عَصَاي) (6). ذكر ابن هشام أن هذا الكسر يطرد
في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم واستشهد بقراءة حمزة،
:(بِمُصْرَخِيَّ إِنِّي) (7) بكسر الياء في الوصل (8). وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب،
وأجازها أبو عمرو بن العلاء (9).

وقد طعن النحاة في قراءة حمزة وعدوها غلطاً منه (10) وكان ممن طعن فيها أبو
العلاء المعري. فقال ابن هشام في "الحواشي": "والمعري له قصد في الطعن على علماء
الإسلام، ولعله من الذين كسروا لغتهم بإسكان ياء الإضافة فالتقى معهم ساكنان" (11).

- (1) فصلت، الآية 11.
- (2) البقرة، الآية 133.
- (3) النساء، الآية 1.
- (4) أوضح المسالك، ج 3 ص 392.
- (5) الأنعام، الآية 162.
- (6) طه، الآية 18.
- (7) إبراهيم، الآية 22.
- (8) أوضح المسالك، ج 3 ص 195_197.
- (9) التيسير في القراءات السبع، ص 134.
- (10) حاشية يس على التصريح، ج 2 ص 60.
- (11) شرح التصريح على التوضيح، ج 2 ص 60.

ومن هذا يتبين لنا أن ابن هشام كان يأخذ بالقراءة الثابتة عن ثقة، ويقيس عليها ما دام لها وجه في العربية يمكن الحمل عليه، ولا يعبا بطعن النحاة فيها لمخالفتهم لها وابن هشام في ذلك يسير في طريق سلكه من قبله ابن جني، وابن مالك، وأبو حيان. ولعبد العال سالم مكرم دراسة في هذا الموضوع قال فيها: "كانت نظرة ابن هشام في الإستدلال بالقراءات تتفق مع نظرة الكوفيين وابن مالك في الأخذ بها. وإيمان ابن هشام بالقراءات كأصل من أصول الإستشهاد جعله يردد في تحليله لبعض القضايا النحوية ما كان يردد (الداني) في قوله: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفتى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها، والمصير إليها" (1)(2).

3 - الشعر العربي:

سعة إطلاع ابن هشام على الشعر العربي ودرأيته به من الحقائق التي يؤكد لها إنتاجه أثرين رائعين متصلين إتصلاً وثيقاً بهذا الفن من فنون القول. هما " شرح بانة سعاد". و "تخليص الشواهد". ففيهما من المباحث اللغوية والأدبية وتحقيق الشواهد ما يدل على غزارة علمه بالشعر. إذا أضفنا إلى ذلك ما تضمنه مغنى اللبيب من شواهد شعرية بلغت خمسين وتسعمئة شاهد حظيت بالشروح الكثيرة من علماء النحو مما يدل على أن ابن هشام إستثمر ذخيرته الشعرية إستثماراً جيداً، ونحن نجد بين شواهد ابن هشام من أشعار المولدين أمثال أبي نواس، وابن الرومي، وأبي تمام، وابن المعتز، وأبي فراس، والمنتبي، والمعري. وابن هشام يذكر هذا النوع من الشعر على سبيل التمثيل لا الإستشهاد فهو يشير إلى ذكر الخبر بعد (لولا) في بيت أبي العلاء المعري:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فلولاً الغمْدُ يُمَسِكُهُ لسالاً

ثم يقول: وليس ذكر هذا البيت للإستشهاد بل للتمثيل، لأن المعري لا يحتج بشعره (3).

(1) الإتقان للسيوطي، ج 1 ص 75.

(2) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص 419.

(3) تخليص الشواهد، ص 208_209.

وأكثر من أنشد له شعراً من المولدين هو المتنبي الذي ذكره في نحو ثلاثة وعشرين موضعاً بكتابه المغنى، وقد علق على أحد أبياته في كتابه تخلص الشواهد بقوله: "وأما بيت المتنبي فإنما ذكرته تمثيلاً لاستشهاداً، إذ لا تقوم حجة بكلامه" (1). وأما الإحتجاج بالشعر المجهول قائله فلا بن هشام موقف حياله أشار إليه السيوطي فقال: "وفي تعاليق ابن هشام على الألفية: استدل الكوفيون على جواز مد المقصورة للضرورة بقوله:

قَدْ عَلِمْتُ أَخْتُ بَنِي السَّعْلَاءِ

وَعَلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجِرَاءِ أَنْ نَعْمَ مَأْكُولًا عَلَى الْخَوَاءِ.

يَالِكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ.

فمد: (السعلاء) و(الخواء) و(اللها) وهي مقصورات، قال والجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه. لكن ذكر في شرحه الشواهد (2) ما يخالف ذلك، فإنه قال: "طعن عبد الواحد الطراح في كتابه "بغية الأمل". في الإستشهاد بقوله:

لَا نُكْثِرُنْ إِيَّيْ عَسَيْتُ صَائِمًا

قال: وهو بيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الإحتجاج به، ولو صح ما قاله لسقط الإحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين" (3).

وهذا التناقض في موقف ابن هشام كان يمكن أن يقال في تسويغته: إن لابن هشام رأياً في أحد الكتابين عدل عنه في الآخر. إلا أننا وجدنا له في كتاب شرح الشواهد المشار إليه سابقاً كلاماً يشبه ما انتقده على عبد الواحد الطراح. فقد علق على احتجاج الكوفيين لجواز دخول لام الإبتداء على خبر لكن بقول الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد.

(1) المصدر السابق، ص 270.

(2) المصدر نفسه ص 309_314.

(3) الإقتراح ص 27، 28.

بما يأتي:

" والكوفيون قاسوا على بيت لا يعرف قائله، ولا تتمته(1)، ولا نظيره مع احتماله للتأويل"(2). قال البغدادي معلقاً على رد ابن هشام على الطراح: "أقول: الشاهد الذي جهل قائله إن أنشده ثقة كسيبويه، وابن السراج، والمبرد، ونحوهم فهو مقبول يعتمد عليه، ولا يضر جهل قائله، فإن الثقة لو لم يعلم أنه من شعر من يصح الاستدلال بكلامه لما أنشده"(3). وابن هشام قدم لرده على الطراح بقوله: "أما البيت الأول فمشهور، وطعن فيه عبد الواحد"(4). فهل عنى ابن هشام بشهرة البيت المذكور إنشاد ثقة(5) له مثل الذين أشار إليهم البغدادي في تعليقه. وعلى هذا فهو يرى التفريق بين مجهول ومجهول على الوجه الذي وضحه صاحب الخزانة؟.

ولا نغادر ميدان الشواهد الشعرية في مصنفات ابن هشام دون أن نذكر بما أوردناه من تحقيق ابن هشام للشواهد وذكر الروايات المختلفة حولها وتصحيح نسبها إلى قائلها لدرء الإنتحال عنها (ينظر ص 35 من البحث).

4 - الحديث الشريف:

الإستشهاد بالحديث قضية عنى بها علماء العربية قديماً وحديثاً. وكان ممن تكلم فيها من القدامى: أبو الحسن بن الضائع، وأبو حيان الأندلسي، والبدر الدماميني، والسيوطي وعبد القادر البغدادي (6) ومن المعاصرين: محمد الخضر حسين(7) وسعيد الأفغاني(8). ومن خلال هذه الدراسات نجد للنحاة إزاء هذه القضية وجهات مختلفة:

(1) جاء البيت كاملاً في تخلص الشواهد ص357، وشرح ابن عقيل:

يلومونني من حب ليلي عواذلي ولكنني من حبه لعميد

(2) تخلص الشواهد، ص358. (3) الخزانة، ج4 ص77.

(4) المصدر السابق، ص314.

(5) أنشده أبو على الفارسي وابن جني، ينظر الخصائص، ج1 ص98.

(6) الإقتراح، ص17، 18، وخزانة الأدب، ج1 ص4 - 7.

(7) دراسات في العربية وتاريخها.

(8) في اصول النحو.

1_ فمنهم من منع الإستشهاد بالحديث مطلقا وأبرز من أبان عن ذلك أبو حيان الذي ذكر أن هذا المنع هو وجهة نظر واضعي علم النحو وأئمة المتقدمين والمتأخرين. وأن علة ذلك عندهم أمران:

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، لذا نجد الحادثة الواحدة تروى عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) بألفاظ مختلفة مثل : (زوجتكها بما معك من القرآن) ، (ملكتهها بما معك)، (خذها بما معك). وغير ذلك من الألفاظ الواردة فيها. فمن المقطوع به أن الرسول (ص) لم يلفظ بهذه الكلمات جميعا. بل يحتمل أنه لم يقل شيئا منها وإنما عبر بمرادف لها (1).

الثاني: وقوع اللحن فيما روى من الحديث، لأن كثيرا من رواه كانوا أعاجم. 2 - ومنهم من أجاز الإستشهاد بالحديث مطلقا، وقد كان رائد هذا الإتجاه هو ابن مالك الذي حمل عليه أبو حيان كثيرا، لأنه يرى أنه استحدث في أصول النحو ما ليس فيها (2). وممن دافع عن وجهة نظر ابن مالك هذه قديما البدر الدماميني ، وقد رد على أبي حيان بأن جواز النقل بالمعنى إنما هو من باب التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه وأنهم كانوا مع هذا يتحرون الضبط فيغلب على الظن أنها لم تبدل، واليقين ليس بمطلوب، على أن الخلاف في جواز النقل إنما هو فيما لم يدون، أما ما دون فلا يجوز تبديل شيء في ألفاظه (3).

3 - وهناك وجهة نظر ثالثة تجيز الإحتجاج بالأحاديث التي عرف إعتناء رواتها بألفاظها لغرض خاص كالأحاديث التي بها قصد بيان فصاحته -صلى الله عليه وسلم- مثل كتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، وصاحب هذه الواجهة هو الشاطبي وقد تناول هذا الموضوع محمد الخضر حسين يبحث قيم واف مفصل، عرض فيه وجهة نظر المانعين، والمجوزين، وانتهى إلى ترجيح وجهة النظر الثانية، إلا أنه وضع لذلك بضعة ضوابط حدد بها الأحاديث التي يجوز الإستشهاد بها، وهي ضوابط المقصود منها التعريف بما روى بألفاظه دون تبديل فيها (4).

(1) الإقتراح، ص 17، 18 والخزانة ، ج 1 ص 5 - 6. (2) الخزانة ، ج 1 ص 6. (3) المصدر نفسه ، ج 1 ص 6. (4) دراسات في العربية وتاريخها، ص 177 - 180.

موقف ابن هشام:

ذكر عدد من الباحثين أن ابن هشام كان ممن أكثر من الإستشهاد بالحديث (1) وحين نرجع إلى كتب ابن هشام المشهورة نجد أن الأحاديث التي وردت بكل منها كانت على النحو الآتي:

1_ في " شرح قطر الندى" نحو سبعة عشر حديثًا.

2_ في " شرح شذور الذهب" نحو واحد وعشرين حديثًا.

3_ في "أوضح المسالك" نحو خمسة وعشرين حديثًا.

4_ في "شرح قصيدة بانث سعاد" نحو عشرين حديثًا.

5_ في " المغنى" نحو واحد وستين حديثًا.

وهذه الأعداد من شواهد الحديث تعد قليلة إذا قيس كل منها بماورد في الكتاب نفسه من الشعر (2).

وبيان موقف ابن هشام من الإستدلال بالحديث الشريف في النحو يتضح من خلال اعتماده على الأحاديث في الإستشهاد بها في مصنفاته بالقياس إلى شواهد الشعرية ومن تعليقاته التي يعبر بها عن وجهة نظره تجاه هذه القضية نذكر الآتي:

1_ **جمهور النحاة يوجب حذف الخبر بعد (لولا) مطلقًا، وأوجب بعضهم ذكره إذا كان كونا خاصًا ولادليل عليه، واستدل بالحديث: (لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لأسست البيت على قواعد إبراهيم)(3).**

(1) ينظر دراسات في اللغة العربية وتاريخها ص168، وأصول النحو ص50، وأبو حيان النحوي ص 434.

(2) شواهد الشعر في " شرح قطر الندى" نحو 150 شاهدًا، وفي "شرح شذور الذهب" نحو 241 شاهدًا، وفي "أوضح المسالك" نحو 583 شاهدًا، وفي "شرح قصيدة بانث سعاد" نحو 400 شاهدًا، وفي المغنى نحو 950 شاهدًا.

(3) المغنى ج2 ص604.

وقد أورد ابن هشام في التعليق على هذا الشاهد الرد الآتي: "وأما (لولا قومك

حديثو عهد) فلعله مما يروى بالمعنى" (1).

وفي حاشية الدسوقي جاء تعليق على كلام ابن هشام هذا ما يأتي: "قوله فلعله الخ" فيه أن هذا فتح باب لرد الاستدلال بحديث رسول الله، والذي فتحه أبو حيان فكان يرد على ابن مالك في كل حديث استدل به بذلك الرد: (قوله فلعله مما يروى بالمعنى) أي لعله من جملة الأحاديث المروية بالمعنى وحينئذ فلا يكون فيه دليل، لاحتمال ألا يكون هذا لفظه عليه الصلاة والسلام وهذا مما يؤدي إلى عدم الاستدلال بالأحاديث النبوية على الأحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى، لتطرق الإحتمال المذكور إلى كل حديث استدل به منها. وقد اتخذ أبو حيان هذا المعنى وزرًا له في الرد على ابن مالك حيث استدل على بعض أحكام النحو بالألفاظ الحديثية 1هـ. دماميني" (2).

2_ من مسائل وصل الضمير وفصله قال ابن هشام: "القسم الثاني: ما اختلف أوصله واجب أم راجح؟ وذلك إذا اجتمع ضميران أولهما أعرف وهو منصوب بفعل غير قلبي، فسيبويه يرى أن وصله واجب نحو: (أَنْتُمْ مَكْمُوهَا) (3) (إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا) (4).

(فَسَيَكْفِيكُمْ اللهُ) (5). ومذهب جماعة منهم الناظم والزمخشري أن ذلك راجح. واستدل الناظم بالحديث الوارد في العبيد والإماء: "إِنَّ اللَّهَ مَلِكُكُمْ إِيَاهُمْ". ولو كنا على ثقة من أنه روى بلفظه لم يكن فيه دليل، لأن بعده: "ولو شاء لَمَلَكُكُمْ إِيَاكُمْ" والفصل فيه واجب،

(1) المصدر السابق، ج 2 ص 605.

وقد أورد ابن هشام هذا التعليق منسوبًا للجمهور في أوضح المسالك ج 1 ص 221. فعلق على ذلك خالد الأزهرى في شرح التصريح ج 1 ص 179 بما يأتي: "قال ابن الربيع: لم أر هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك: (لولا حدثان قومك) و(لولا حدثان قومك) (لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية). والحديث المذكور روى في مختصر صحيح مسلم ج 1 ص 201 بالرواية الآتية: "لولا أن قومك حديث عهدهم في لجاهلية".

وفي موضع ثانٍ، ج 1 ص 202 هكذا: "لولا أن الناس حديث عهدهم بكفر". وفي موضع ثالث ج 1 ص 202_203: "لولا حدثان قومك بالكفر".

(2) حاشية الدسوقي، ج 2 ص 238.

(3) هود، الآية 28.

(4) محمد، الآية 37.

(5) البقرة، الآية 137.

لأن الضمير المتقدم غير أعرف، ففعل الفصل في الأول للتناسب، وعن الشلوبين أن فصله راجح على وصله، وتكلف لتأويل كلام سيبويه على ذلك وليس بشيء" (1).

* من اللغات الجائزة في (الأب) مضافاً إلى غير الياء القصر:

قال ابن هشام في الإستشهاد لهذه اللغة: "وشاهد القصر ما ثبت في صحيح البخاري من قوله: حدثنا يعقوب الرقي، حدثنا ابن عُلَيَّة، حدثنا سليمان التيمي حدثنا أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر: ما صنع أبو جهل، فانطلق ابن مسعود، فوجده قد ضربه إينا عفراء حتى برد، فقال له: أنت أبا جهل، قال ابن عليه، قال سليمان: هكذا قالها أنس، قال: أنت أبا جهل، قلت: فهذا من أوضح الأدلة، وهو مما روى بلفظه لا بمعناه" (2).

من خلال هذا العرض يتبين لنا مايلي:

- 1- أن ابن هشام لم يكثر من الإستشهاد بالحديث إذا وازنا بين عدد ما ورد منه في كتبه المشهورة وبين عدد ما ورد بها ذاتها من شواهد الشعر.
- 2- أن ابن هشام له من أقواله ما يرى فيه أن الحديث الذي يحتج به في النحو هو ما ثبت أنه روى بلفظه لا بمعناه.

(ب) _ القياس والتعليل:

القياس هو حمل غير المنقول على المنقول في حكمه لعله (3). والقياس والتعليل هما الأساس المتين الذي قام عليه صرح النحو العربي ابتداء من عهد الخليل بن أحمد (4). ومع تفرع قواعد علم النحو، وتشعب مسائله زاد الإعتماد على القياس والتعليل حتى صار مدار هذا العلم (5). وقياسات ابن هشام وتعليلاته وافرة تحفل بها آثاره وبخاصة في مباحثه المبسوطه ومناقشاته لغيره من النحويين ومن ذلك:

(1) تخلص الشواهد ص 90_91.

(2) المصدر نفسه ص 57_58.

(3) الإقتراح ص 38.

(4) المدارس النحوية ص 48.

(5) الإيضاح في علل النحو ص 64_66.

* (بلى) لايجاب بها عن الإيجاب:

(بلى) حرف جواب يختص بالنفي، ويفيد إبطاله سواء كان مجرداً نحو (زعمَ الدينَ كَقَرُّوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ) (1)، أم مقروناً بالإستفهام، حقيقياً كان نحو (أليس زيد بقاتم) فنقول: بلى. أو توبيخياً نحو (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى) (2) أو تقريراً نحو: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى) (3).

وذهب بعض النحويين إلى أن الإستفهام التقريري خبر موجب، فاستشكل عليهم ابن هشام بأن (بلى) لايجاب بها عن الإيجاب إتفاقا. ثم قال: "ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضى أنها يجاب بها الإستفهام المجرد ففي صحيح البخاري، في كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: (أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا: بَلَى) (4) وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة: (أَيَسْرُكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبِرِّ سِوَاء؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: فَلَا إِذْنَ) (5) وفيه أيضا أنه قال: (أَنْتَ الَّذِي لَقَيْتَنِي بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ لَهُ الْمَجِيبُ: بَلَى)، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل فلا يخرج عليه التنزيل" (6).

* (خلا) إذا سبقت ب(ما):

قال ابن هشام: " (خلا) على وجهين... والثاني: أن تكون فعلا متعديا ناصبا له، وفاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشا والجملة مستأنفة أو حالية، على خلاف في ذلك، وتقول "قاموا خلا زيد". وإن شئت خفضت إلا في نحو قول لبيد:
أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

(1) التغابن، الآية 7.

(2) القيامة، الآية 3 - 4 .

(3) الأعراف، الآية 172.

(4) الحديث بتمامه كما ورد في صحيح البخاري ج 8 ص 163 هو: "حدثني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم مضيف ظهره إلى قبة من أنم يمان إذ قال لأصحابه: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ فقالوا: بلى قال أفلم ترضوا أن تكونوا ثلث أهل الجنة قالوا: بلى قال: فو الذي نفس محمد بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة".

(5) صحيح مسلم، بشرح النووي ج 11 ص 68.

(6) المغنى، ج 1 ص 113 - 114.

وذلك لأن "ما" هذه مصدرية؛ فدخلها يعين الفعلية، وموضع ما خلا نصب. فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو (أرسلها العراك) وقيل: على الظرف لنيابتها وصلتها عن الوقت فمعنى (قاموا ما خلا زيد) على الأول: قاموا خالين عن زيد وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم عن زيد، وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابت في حاشا وعداء، وقال ابن خروف: على الإستثناء كانتصاب غير في "قاموا غير زيد" وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن الجني أنه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن ما لا تزداد قبل الجار والمجرور، بل بعده بنحو: (عمًا قليل) (فيما رحمة) وإن قالوا بالسماح فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه" (1).

* لام الإبتداء، متى تكون لها الصدارة؟:

ناقش ابن هشام بدر الدين بن مالك في مسألة دخول اللام على خبر (إن) إذا تقدم معموله عليه فقال في كتابه "التذكرة": "زعم بدر الدين بن مالك أن (اللام) لا تدخل على خبر (إن) إذا تقدم معمول عليه، فلا تقول (إن زيدًا طعامك لآكل) وكأنه رأى أن (اللام) لا يتقدم ما بعدها عليها، لأن لها الصدر. والحكم فاسد والتعليل كذلك على التقدير أن يكون قد رآه. أمّا فساد الحكم فلأن السماع جاء بخلافه، قال تعالى: (وإن كثيرًا من الناس بليقاء ربهم لكافرون) (2). وقال الشاعر:

فإني إلى قوم سواكم لأميل (3).

وأما فساد التعليل فلأن هذه اللام مؤخرة من التقديم، فهي إنما تحمي ما هو في حيزها الأصلي أن يتقدم عليها، لا ما هو في حيزها الآن. وإلا لم يصح: (إن زيدًا لقاتم)، ولا (إن في الدار لزيدا). ألا ترى أن العامل في خبر (إن) هو إن عند البصريين. والعامل في اسمها هي بإجماع النحاة. فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت (إن) (4).

(1) المصدر السابق، ج 1 ص 133-134.

(2) الروم، الآية 8.

(3) هو الشنفرى.

(4) الأشباه والنظائر، ج 1 ص 271-272.

ولابن هشام عدد كبير من الأقيسة في الباب الثامن من المغنى الذي أقامه على جملة من القواعد مقتبسة من قواعد علم الأصول. فالقاعدة الأولى من هذه القواعد الإحدى عشرة وهي: أن الشيء قد يعطى حكم شبيهه في المعنى، أو في اللفظ، أو فيهما، ذكر من صورها نحو خمس وعشرين صورة (1).

ومن طرائف أقيسته وتعليقاته المتأثرة بثقافته في الأصول والفقهاء أنه ذكر أن (إمّا) الشرطية يلزم مجئ الفاء بعدها نحو: (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ) (2)، وأنها قد تحذف في ضرورة الشعر كما في قوله: (3)

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

كما حذفت في جواب (من) من قول الآخر (4):

- مِنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

ثم قال: "فإن قلت: حذفت في التنزيل في قوله تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) (5) قلت: الأصل فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف. ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح إستقلالاً. كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتي الطواف. ولو صلى أحد غيره ابتداء لم يصح على القول الصحيح، هذا قول الجمهور" (6).

(1) المغنى، ج2 ص674 - 682.

(2) البقرة، الآية 26.

(3) هو الحزث بن خالد المخزومي.

(4) هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت.

(5) آل عمران، الآية 106.

(6) المغنى، ج1 ص 56.

ثانيا: آراؤه واختياراته.



ثانياً: آراؤه واختيارته:

لابن هشام آراء كثيرة وردت في سياق يدل على أنه انفرد بها. والقطع بأن مثل هذه الآراء لم يسبق إليها ابن هشام أمر يحتاج إلى مراجعة متأنية في كتب النحو التي ألفت قبله، وفي الكتب المصنفة حول آثار ابن هشام التي وردت بها هذه الآراء وعينت بذكر مصادره. والشق الأول من المراجعة فيه صعوبة لا تتحملها متطلبات هذا البحث. أما الشق الثاني فقد حاولنا القيام به ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ومن هذا النوع من الآراء ما يلي:

* هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟

ذكر ابن هشام اختلاف النحويين في تقدير متعلق شبه الجملة في الخبر، والحال، والصفة، وأن الأكثرين ذهبوا إلى أنه الفعل، لأنه الأصل في العمل. وغيرهم قدر الوصف، لأن الأصل في الخبر والحال والنعته الإفراد، ولأن تقليل المقدر أولى. وقد علق ابن هشام على دعوى تقليل المقدر في الرأي الثاني بأنه ليس بشيء، لأن الحق أن الضمير لم يحذف بل نقل إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرد... وعقب على ذلك بقوله: "والحق عندي أنه لا يترجح تقديره إسمًا أو فعلاً، بل بحسب المعنى كما سأبينه." ثم بين الذي وعد به في موضع آخر فقال: "وأما في البواقي نحو (زيد في الدار) فيقدر كونا مطلقاً، وهوكائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو: (الصوم اليوم) أو (في اليوم) و(الجزء غدا) أو (في الغد) ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضي. هذا هو الصواب وقد أغفلوه" (1).

* جَاءُوا بِمَدَقٍ هَلْ رَأَيْتَ الدُّنْبَ قَطًّا؟ (2)

"من شروط النحاة لوقوع الجملة صفة أن تكون خبرية، فإن جاء ما ظاهره غير ذلك كما في هذا البيت تأولوه على إضمار القول. فتقديره عندهم: جَاءُوا بِلِبْنِ

(1) المغنى، ج2 ص447 - 448.

(2) هذا عجز بيت من الرجز وصدرة: حتى إذا كاد الظلام يختلط. قيل: قاتله العجاج ينظر: المقاصد النحوية، ج4 ص61_62.

مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هذا الكلام" (1).

ولكن ابن هشام ذهب في بعض كتبه إلى أن هذه الجملة يمكن أن تكون استئنافية. فقد نقل عنه يس في حاشيته على "شرح التصريح" أنه ورد في كتابه: التذكرة تعليقاً على تأويل النحويين لهذا البيت قوله: "وما أدري ما الذي دل النحاة على أن هذا وصف. ويمكن أن يكون مستأنفاً. وكان قائلاً قال: ما صفته؟ فقال: هل رأيت الذئب قط؟ أي هو مثله" (2).

* أسماء المقادير:

يعدها كثير من النحاة من ظروف المكان المبهمة، وبعضهم يراها غير مبهمة. وجعلها ابن هشام قسماً مستقلاً قال عنه: "والقسم الثاني - أي من ظروف المكان - أن يكون دالاً على مساحة معلومة من الأرض كـ(سرت فرسخاً) و(ميلاً) و(بريداً). وأكثرهم يجعل هذا من المبهم. وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاماً وإختصاصاً: أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، وأما الإختصاص فمن جهة دلالاته على كمية معينة، فعلى هذا يصح فيه القولان" (3).

* شرط (الفضلة) في ضابط الجملة المفسرة:

قال ابن هشام في تعريف الجملة المفسرة: "الجملة الثالثة أي مما لا محل له من الإعراب: التفسيرية: وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه" (4).

وقد علق على جعله (الفضلة) قيداً في التعريف بما يأتي: "وقولى في الضابط: (الفضلة) احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع لأنها خبر في الحال أو في الأصل، وعن الجملة المفسرة في باب الإشتغال في نحو: "زيد ضربته. فقد قيل: إنها تكون ذات محل كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه ولا بد منه" (5).

(1) أوضح المسالك، ج 3 ص 310.

(2) حاشية يس على "شرح التوضيح، ج 2 ص 112 - 113.

(3) شذور الذهب، ص 234.

(4) المغنى، ج 2 ص 399.

(5) المصدر نفسه، ج 2 ص 400.

* حذف نون الرفع:

ذكر ابن هشام في كتابه التذكرة أن حذف نون الرفع على ثلاثة أنواع: واجب وذلك بعد الجازم والناصب، وجائز وذلك قبل نون الوقاية، ونادراً لا يقع إلا في ضرورة أو شذوذ وذلك فيما عدا هذين نحو: (لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا) (1) وقوله: (2)

أَبَيْتُ أُسْرَى وَتَبَيْتِي تَدْلِكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبِرِ وَالْمَسْكَ الذَّكِي.

ثم قال: "ومعتمد الأول عندي اقترانه بتؤمنوا وتحابوا فنوسب بينهما مع تشبيهه (لا) في اللفظ بالناحية" (3).

* الجمل التي لها محل من الإعراب تسع لا سبع:

قال ابن هشام: "هذا الذي ذكرته - من انحصار الجمل التي لها محل في سبع - جار على ما قرروا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها. أما الأولى فنحو: (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسيطرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ) (4) وأما الثانية فنحو (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ) (5) الآية إذا أعرب سواء خبيراً، وأنذرتهم مبتدأ" (6).

* ما يشابه (ما) الكافة:

قال السيوطي: "في تعاليق ابن هشام: نظير (ما) في كفها إن وأخواتها عن العمل، اللام في (لا أنا لزيد)، و(لا غلامى لعمر)، في أنها هيأت لا للعمل في المعارف ولولا وجودها لم تكن أن تعمل" (7).

(1) مسلم في باب الايمان، شرح النووى ج 1 ص 661.

(2) قاتله مجهول ينظر معجم الشواهد، ج 2 ص 515.

(3) الأشباه والنظائر، ج 2 ص 39.

(4) الغاشية، الآية 24.

(5) البقرة، الآية 60.

(6) المغنى، ج 2 ص 427 - 428.

(7) المصدر نفسه، ج 2 ص 79.

* إجماع ألفاظ التوكيد:

قال ابن هشام في (التذكرة): "إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنفس فالعين فكل فأجمع فأكتع فأبصع فأبتع، وأنت مخير بين أبتع وأبصع فأيهما شئت قدمته، فإن حذف النفس أتيت بما بعدها مرتباً، أو العين فكذلك، أو كلا فكذلك، أو أجمع لم تأت بأكتع وما بعده، لأن ذلك تأكيد لأجمع فلا يؤتى به دونها" (1).

* الفرق بين حذف المفعول إختصاراً وبين حذفه إقتصاراً:

قال ابن هشام: "جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول إختصاراً أو إقتصاراً ويريدون بالإختصار الحذف بدليل وبالإقتصار الحذف بغير دليل ويمثلونه بنحو: (كُلُوا وَاشْرَبُوا) (2) أي هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين "من يسمع يخل" أي يكن منه خيلة، والتحقيق أن يقال إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين ممن أوقعه وممن وقع عليه فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون تام فيقال: حصل حريق أو نهب، وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل بالفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوي، وإذا المنوى كالثابت ولا يسمى محذوقاً لأن الفعل ينزل بهذا القصد منزلة من لامفعول له ومنه: (رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ) (3) إذ المعنى ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة" (4).

* شفهي لا شفوي:

ذكر ابن هشام أنه يجوز عند النسب لمثل: يد، دم، شفه رد اللام وتركها. فنقول: يدوي أو يدي، ودموي أو دمي، وشفوي أو شفهي. وأن هذا ما قاله الجوهري وغيره. أما قول ابن الخباز: إنه لم يسمع إلا (شفهي) بالرد فأجاب عليه أن المسألة قياسية لا سماعية. ثم قال: "ومن قال: إن لامها واو فإنه يقول إذا ردَّ: شفوي، والصواب ما قدمناه، بدليل شافهت وشفاه" (5).

(1) المصدر السابق، ج 2 ص 117.

(2) البقرة، الآية 60.

(3) البقرة، الآية 258.

(4) الأنشاه والنظائر، ج 2 ص 225-226.

(5) أوضح المسالك، ج 4 ص 338.

اشتراط الأولية لوجوب كسر همزة إن في مسألتي الحال وحيث:

ذكر ابن هشام من مسائل كسر همزة (إن) ما يأتي:

"... الرابعة أن تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى: (مَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) (1) واحتترزت بقيد الأولية من نحو (أقبل زيد وعندي أنه ظافر).

الخامسة: أن يقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة - وهو إذ، وإذا، وحيث - نحو: (جلست حيث أن زيدا جالس). واحتترزت بقيد الأولية من نحو: (جلست حيث إعتقاد زيد أنه مكان حسن). ولم أر أحداً من النحويين اشتراط الأولية في مسألتي الحال وحيث ولا بد من ذلك (2).

وقد جاءت في "المغنى" مسألة اشتراط أولية (إن) في جملة الحال لوجوب كسر همزة وذلك بعد الإشارة إلى ما قاله ابن عصفور في "شرح الجمل" من كسر همزة (إن) إذا وقعت بعد واو الحال. فإن ابن هشام علق على اشتراط الواو بأنه ليس لازماً ثم أرفد ذلك قائلاً: "وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية بدليل قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) (3) (4).

وفي "تخليص الشواهد" ذكر ابن هشام في باب (إن) البيت الآتي:

مَا أُعْطِيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَاتَى لِحَاجِزِي كَرَمِي. (5)

وكان مما علق به عليه قوله: "والشاهد فيه كسر (إن) لوقوع جملتها حالاً، ولا يقيد وجوب الكسر بدخول واو الحال خلافاً لبعضهم بدليل: (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) فأما قراءة بعضهم بالفتح فعلى تقدير حذف لام العلة، وزيادة اللام، أي: إلا لأنهم يأكلون الطعام" (6).

(1) الأنفال، الآية 5.

(2) شرح شذور الذهب، ص 205.

(3) الفرقان، الآية 20.

(4) مغنى البيهقي، ج 2 ص 471.

(5) البيت لكثير عزة، تخليص الشواهد، ص 344.

(6) تخليص الشواهد، ص 347.

* زيادة الباء مع المبتدأ:

ذكر النحاة أن الباء تزداد مع المبتدأ في موضع واحد وذلك إذا كان المبتدأ لفظ (حسب)، على اختلاف بينهم في خبره هل يشترط أن يكون نكرة مثل: (حسبك درهم) كما ذكر ابن مالك، أو يجوز أيضا أن يكون معرفة مثل: (حسبك زيد) كما ذهب الرضي وقد ذكر ابن هشام زيادة الباء مع المبتدأ إذا كان لفظ (حسب) (1). وأضاف إلى ذلك موضعين آخرين: المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائية، والمبتدأ المخبر عنه بـ (كيف) فإنه قال: "والثالث - أي من مواطن زيادة الباء - المبتدأ، وذلك في قولهم: (بحسبك درهم) و(خرجت فإذا زيد) و(كيف بك إذا كان كذا) (2).

* مفرد عوارض: في تعليق ابن هشام على بيت كعب:

تَجَلُّوْ عَوَارِضَ ذِي ظَلْمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ كَأَنَّهُ مَنَّهُلٌ بِالرَّاحِ مَعْلُولٌ

كان مما قاله: "اختلف في مفرد عوارض على قولين:

أحدهما: أنه (عارضه). قاله عبد اللطيف بن يوسف البغدادي في "شرح غريب الحديث" والثاني: أنه (عارض) ثم اختلف هؤلاء فقيل: هو جمع شاذ. ذكر ذلك جعفر النحاس. قال في شرح قول عنتره:

وَكَأَنَّ فَاةَ تَاجِرٍ بِقَسِيمَةٍ سَبَقَتْ عَوَارِضَهَا إِلَيْكَ مِنَ الْقَمِ.

لا يكاد فواعل يجيئ جمعا لفاعل، وربما جاء جمعا له كما يجيئ، جمعا لفاعلة، لأن الهاء زائدة، قالوا: هالك في هالك، وعراض وعوارض انتهى.. والصواب: أنه جمع لـ (عارض)، وأنه قياس، أما الأول فلقول جرير:

أَتَذَكَّرُ يَوْمَ تَصْفَلُ عَارِضِيهَا بِفَرْعِ بِشَامَةٍ سَقَى الْبِشَامِ.

و أما الثاني: فلأنه إسم، وإنما يكون جمع فاعل على فواعل شاذًا إذا كان صفة للعاقل كهالك، وفارس، ورجل سابق، وناكس. فإما إن كان فاعل اسما كحاجب، وكاهل، وعارض وحائط، ودافق، أو صفة لمؤنث كحائض، وطالق، وطامث، أولغير عاقل ك(نجم طالع) و(جبل شاهق) فجمعه على فواعل قياسي (3).

(2) المغنى، ج 1 ص 109 .

(1) شرح الأشموني، ج 1 ص 237-238.

(3) شرح بانث سعاد، ص 17.

* الفاء لا تأتي للإستئناف:

قال ابن هشام: "الفاء تكون للإستئناف، كقوله: (1)

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقَ وَهَلْ تُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءَ سَمَلِقُ

أي فهو ينطق، لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية لنصب،

ومثله (فَاتِمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (2) بالرفع، أي فهو حينئذ، وقوله: (3)

الشَّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سَلْمُهُ إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الذِّي لَا يَعْلَمُهُ

زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهُ يُرِيدَانُ يَعْرِبُهُ فَيَعْجَمُهُ

أي: فهو يعجمه، ولا يجوز نصبه بالعطف، لأنه لا يريد أن يعجمه. والتحقق أن الفاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة، لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله يريد، وإنما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف" (4).

* لام التعجب:

قال ابن هشام: "السابع اللام غير العاملة - : لام التعجب غير الجارة نحو :

"لظُرْفَ زَيْدٍ وَلكْرُمَ عَمْرُو" بمعنى ما أظرفه وما أكرمه ، ذكره ابن خالويه في كتابه

المسمى بالجمال ، وعندى أنها إما لام الإبتداء دخلت على الماضي لشبهه لجموده

بالاسم، وإما لام جواب قسم مقدر" (5).

(1) هو جميل بن معمر. شرح شواهد المغنى، ص 474.

(2) يس، الآية 82.

(3) الحطينة، شرح شواهد المغنى، ص 475.

(4) مغنى اللبيب، ج 1 ص 167 - 168 .

(5) المصدر نفسه، ج 1 ص 237 .

فى تفسير الجملة ، وذكر أقسامها ، وأحكامها :

قال ابن هشام فى شرح الجملة ، وبيان أن الكلام أخص منها ، لا مرادف لها :
"الكلام : هو القول المفيد بالقصد . والمراد بالمفيد : ما دل على معنى يحسن السكوت
عليه . والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك : " قام زيد " والمبتدأ وخبره ك : " زيد قائم "
وما كان بمنزلة أحدهما نحو " ضرب اللص " و " أقام الزيدان " و " كان زيد قائما "
و " ظننته قائما " . وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من
الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : " ويسمى
جملة ، والصواب أنها أعم منه ، إذ شرطه الإفادة ، بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة
الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدا ، فليس بكلام " (1) .

فخالف بذلك ما ذهب إليه الزمخشري فى تعريف الجملة حيث يقول فى
المفصل : " الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذاك لايتأتى إلا
فى إسمين كقولك : " زيد أخوك وبشر صاحبك " ، أو فى فعل وإسم نحو قولك : ضرب زيد
وانطلق بكر وتسمى الجملة " (2) . فالزمخشري يرى أن الجملة والكلام مترادفان وابن
هشام يفرق بين الجملة والكلام ، ويعلل لذلك .

وقد حظيت الجملة عند ابن هشام بعناية خاصة فى كتابه المغنى ، كما تحدث عن
الجملة مصطلحا فى أغلب كتبه .

ويرى الأشمونى أن ابن هشام قد أشار إلى مصطلح الجملة إشارة واضحة وقدمها
فى دراسة ميدانية واسعة وخالف بها ممن تقدموا من النحاة السابقين تعريفا
وإعرابا (3) .

وقسم ابن هشام الجملة إلى إسمية وفعلية وظرفية . قال : إنقسام الجملة إلى
إسمية وفعلية وظرفية . فالإسمية هي : التي صدرها اسم ، كزيد قائم ، وهيئات العقيق ،
قائم الزيدان ، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون . والفعلية هي : التي صدرها

(1) المصدر السابق ، ج2 ص374 .

(2) المفصل فى علم العربية للزمخشري ، ص6 ط بيروت .

(3) شرح الأشمونى ، ج1 ص8 .

فعل، كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيد،
وقم، والظرفية هي: المُصَدَّرَةُ بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد، وفي الدار زيد، إذا
قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالإستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر
عنه بهما، ومثل الزمخشري لذلك في الدار من قولك " زيد في الدار " وهو مبنى على
الإستقرار المقدر فعل لا إسم، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد
أن عمل فيه. وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية
لما سيأتي " (1).

و حول مسوغات الإبتداء بالنكرة قال :

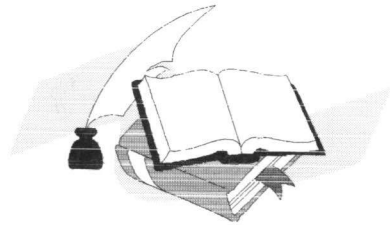
" لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأي المتأخرون
أنه ليس كل واحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فمن مقل مخل، ومن مكثر مورد
ملا يصلح أو لمعدداً أمور متداخلة، والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور " (2)
وذكرها.

هذه طائفة من النماذج لنوع من آراء ابن هشام واختياراته يتضح من خلالها أنه
كان إماماً نحويًا مجتهداً لم ينقيد بمدرسة نحوية بعينها. أو مذهب إمام دون غيره، وإنما
كان يتحرى الحق - ما استطاع - في آرائه واختياراته

(1) مغنى اللبيب، ج2 ص376.

(2) المصدر نفسه، ج2 ص467.

هنات ابن هشام



هنات ابن هشام

لا بد للصارم أن ينبو، وللجواد أن يكبو وللإنسان في طور نضجه أن يهفو. فالكمال والعصمة كالكبرياء والعظمة لله وحده، وقد رأينا لابن هشام هفوات يسيرة ولكنها هنات إذا قيست بما كان من سواه ولسان حاله في فم الزمان يقول:

تعيرني بالنقص والنقص شامل ومن ذا الذي يعطى الكمال فيكمل

من ذلك:

— تمثيله للهمزة الداخلة على النفي بقوله تعالى: (أو لما أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا) (1)(2).

والصواب أن (لما) هنا حينية زمانية وليست نافية.

— قوله في مسوغات الإبتداء بالنكرة: "ومن ذلك أن تكون النكرة محصورة ومثل لها بـ (إنما في الداررجل) (3).

وظاهر هنا أن النكرة وهي (رجل) محصور فيها لامحصورة.

— قوله: "ها أنا مورد" (4).

والمسموع في مثل ذلك: ها أنا ذا مورد، مثل: (ها أنتم أولاء تحيونهم) (5) (ها أنتم هؤلاء جادلتهم عنهم في الحياة الدنيا) (6).

— استعماله كلمة (قلد) في أكثر من موضع (7).

والصواب في مثل هذا التعبير كلمة (تابع)، لأن التقليد وضع القلادة في العنق حقيقة والمجاز هنا بعيد.

ومهما يكن فقد كانت مؤلفات ابن هشام في النحو قلائد عقيان في جيد الزمان

(1) آل عمران، الآية 165.

(2) مغنى اللبيب، ج1 ص15.

(3) المصدر نفسه ج2 ص472.

(4) في مسألة توجيه النصب في قول القائل: فلان لايملك درهما فضلا عن دينار. الأشباه والنظائر ج3 ص278.

(5) آل عمران، الآية 119.

(6) النساء، الآية 109.

(7) حيث قال: "وهذه الواو أثبتتها الزمخشري ومن قلده". مغنى اللبيب ج2 ص3664.

❖ خاتمة ❖

وها نحن نصل إلى خاتمة المطاف في بحثنا بعد رحلة طويلة مع ابن هشام ،صاحبنا
فيها من خلال حياته الزاخرة بطلب العلم والبحث في مسائله يستعرض آراء النحاة
ينقلها وينخلها على اختلاف الأمكنة وتوالي الأزمنة وتتبعنا في مختلف أطواره
وحالاته. وعرضنا آثاره وما صنفه في النحو من ذخائر كانت ولا تزال محور اهتمام الباحثين
ومرجع الدارسين والشراح، بما تميزت به من الوضوح والعمق والتبسيط والتدرج ،وقد
كان فريدا في منهجه الذي اتبعه في تأليفه ما يعد نموذجا يقتدى به المهتمون بقضايا
اللغة والنحو.

وقد يكون من غير المتيسر في هذا البحث المتواضع للإمام بجميع القضايا
التي عالجناها لكثرتها وتنوعها، ولانزعم أو ندعى أننا استطعنا بعملنا هذا أن نقدم
الصورة الكاملة عن جهود ابن هشام في النحو، فإن هذا العمل ما هو إلا لبنة ومجهود
شخصي قد تتلوه مجهودات أخرى تكون موضوع رسالات جامعية يمكن أن يصل
الباحثون من خلالها إلى الإحاطة أكثر بجوانب شخصية ابن هشام وجهوده النحوية
وحسبنا أن نشير إلى نماذج منها:

- 1 - إن ابن هشام نسبت إليه مؤلفات لم يستقر رأى الباحثين بعد على صحة نسبتها إليه، وقد يكون من المفيد أن يبحث هذا الموضوع خاصة أن معظم من ذكروا مؤلفاته أوردوها ضمن إنتاجه النحوي ، دون الإشارة إلى مدى صحة نسبتها إليه .
- 2 - إن ابن هشام اعتمد في مؤلفاته على كثير من المصادر وأورد أسماء كثير من أئمة النحو وأعلامه فيها، مما يدل على كثرة اطلاعه، وقد أشار إلى معظمها في كتبه، ففي كتاب "تخليص الشواهد" أورد أكثر من سبعين مصدرا، ومن المفيد معرفة مدى استفادته من هذه المصادر وموافقته أو مخالفته لما جاء فيها من آراء نحوية.

3- إن عناية المؤرخين وعلماء النحو بمؤلفات ابن هشام جعلتهم يولفون عليها الحواشي ويتناولوها بالشرح والتلخيص والإختصار وكل ذلك جدير بأن يكون محل جمع ودراسة.

4- رغم جهود الباحثين في تحقيق ونشر مؤلفات ابن هشام فلا يزال كثير من إنتاجه مخطوطا وبعضه مفقودا، ومن المفيد لدارسي النحو أن يتم تحقيق هذه المخطوطات ونشرها، والبحث عن المفقود منها تعميما للفائدة.

5- لقد اتيح لنا خلال هذا البحث أن نتناول أحد مؤلفات ابن هشام وقد ظل يتردد ذكره لدى كل من تعرضوا له بالدراسة وقدموا لمؤلفاته على أنه أحد مخطوطاته وهو "تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد" وأثناء البحث توصلنا إلى أن هذا المؤلف مطبوع وقام بتحقيقه: عباس مصطفى الصالحى من جامعة بغداد ، نشر فى سنة 1406 هـ -1986 م لدار الكتاب العربى - بيروت ، لبنان. وقد اعتمدنا عليه ضمن دراستنا لأثار ابن هشام .

6- إتبع ابن هشام فى كل مؤلف من مؤلفاته منهجا خاصا فى التأليف ومن تمام الفائدة العلمية الإطلاع على ظروف التأليف وسراتباع هذه المناهج فى معالجة مسائل النحو وقضاياها المتعددة.

7- لابن هشام آراء كثيرة إنفرد بها ، واختيارات لم تتسبب فى إنتاجه لإحدى المدارس النحوية المعروفة والقطع بأن مثل هذه الآراء لم يسبق إليها، يحتاج إلى مراجعة متأنية فى كتب النحو التى ألفت قبله، ويمكن اعتبارها محور دراسة للباحثين . وهذا ما لم تسمح طبيعة هذا البحث باستيفائه.

8- رغم محاولتنا إزاحة الستار عن سر حملات ابن هشام المتوالية على شيخه أبى حيان، إلا أنه لايمكننا الإدعاء بأننا أتينا فيه بفصل المقال، وقد يكون فى تعميق البحث إمكانية الكشف عن مزيد من الحقائق.

ومن جانبنا نأمل أن تكون لنا مع ابن هشام عودة لمزيد من البحث والتأمل
في سيرته وإنتاجه .

ولايفوتنا في هذا المقام أن نقدم الشكر للقائمين على المكتبات في
الجزائر وجمهورية مصر العربية على الدعم الذي قدموه لنا خلال رحلة البحث ، وللزملاء
الذين سهلوا لنا مهمة الحصول على المصادر والمراجع . والإعتذار لأفراد عائلتي الذين
اقتطعت من وقت رعايتي لهم الكثير خلال رحلتي مع البحث .

وفي الختام فلا نبيح لأنفسنا ادعاء الكمال ، فالكمال لله و حده ، وكل عمل من
أعمال العباد ، مهما بذل من جهد في إنقائه لا ينجو من النقص ولا يسلم من الهفوات ،
وهو مفتقر إلى توجيه أساتذتنا الذين نعتر بملاحظاتهم ونسعد بتعقيباتهم .
والله من وراء القصد .



المصادر والمراجع



المصادر و المراجع

أولا:المخطوطات

- الأزهري:خالد بن عبد الله شرح التصريح على التوضيح ، مخطوطة
المكتبة الأزهرية - مصر رقم 118 .
- البغدادي:عبد القادر بن عمر.شرح شواهد المعني، مخطوطة دار الكتب المصرية .
- إبن هشام،عبد الله بن يوسف.الجامع الصغير،مخطوطة المسجد الأحمدى بطنطا -
مصر رقم 68-99 نسخ سنة 996 هـ.
- * شرح اللحة البدرية ، مخطوطة حفيد ابن الشارح بمكتبة سوهاج مصر
رقم 138 نحو .
- * كتاب الغاز، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم 6547 ضمن مجموعة .
- * المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية ، مخطوطة دار الكتب المصرية
ثاني:156 .
- * مسائل و أجوبتها ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم 3426 ، 1455
نحو .
- * موقد الأذهان و موقظ الوسنان ، مخطوطة المسجد الأحمدى بطنطا- مصر
رقم 132-152 .
- * موقد الأذهان و موقظ الوسنان ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم 2442
د.ت.
- أبو حيان ، أثير الدين ، اللحة البدرية ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم 1222
نحو .

ثانيا :المطبوعات :

- الأزهري، خالد بن عبد الله ، شرح التوضيح على التصريح .القاهرة : دار إحياء
الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي و شركاه د.ت.

الأشموني، أبو الحسن على نور الدين بن جديد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة - شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي 1946 م .

الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو العربي، بيروت دار الفكر للطباعة والنشر د.ت. - في أصول النحو . دمشق - مطبعة الجامعة 1964 م .

الأمير، محمد بن محمد، حاشية الأمير على مغني اللبيب . القاهرة - المكتبة التجارية الكبرى 1356هـ .

أمين، أحمد، ضحى الإسلام . القاهرة - مكتبة النهضة، الطبعة السابعة 1964 م .
الأبباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة المكتبة التجارية الكبرى الطبعة الثالثة 1955م .

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري . القاهرة - مكتبة الجمهورية العربية د.ت.

بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي . ترجمة عبد الحليم النجار، القاهرة - دار المعارف الطبعة الثالثة 1974م .

البغدادي، عبد القادر بن عمر، حاشية باتت سعاد، د.ط.ت.

- خزائن الأدب و لب لسان العرب - القاهرة - طبعة بولاق 1093 هـ .

- شرح الشواهد الكبرى - مطبوع على هامش خزائن الأدب .

- هدية العارفين . طهران - الطبعة الثالثة 1967 م .

أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، ديوان الحماسة . تحقيق عبد المنعم أحمد صالح بغداد 1980م .

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان . تحقيق عبد السلام هارون، مصر 1366هـ .

إبن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص . تحقيق محمد علي النجار، بيروت - عالم الكتب الطبعة الثالثة 1983م .

- إبن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة .
تحقيق محمد سيد جاد الحق القاهرة - دار الكتب الحديثة 1967م.
- حسين ، محمد الخضر، دراسات في العربية و تاريخها . دمشق المكتب الإسلامي و
دار الفتح 1960 م .
- حمزة ، عبد اللطيف ، الحركة الفكرية في مصر . القاهرة - دار الفكر العربي
الطبعة الثانية 1968 م.
- أبو حيان، أثير الدين ، البحر المحيط ، القاهرة - مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى 1328هـ .
- إبن خلدون ، عبد الرحمن ، المقدمة ، الجزائر - الدار التونسية للنشر -
المؤسسة الوطنية للكتاب 1984 م .
- خليفة ، حاجي ، كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون . وكالة المعارف
باستانبول الطبعة الثالثة 1967م.
- الدائي ، أبو عمر عثمان بن سعيد ، التيسير في القراءات السبع . بغداد - طبعة
مكتبة المثنى د.ت.
- الدسوقي، محمد عرفة ، حاشية الدسوقي على المغنى . القاهرة - عيسى البابي
الحلي 1305 هـ.
- الدماميني ، محمد بن أبي بكر ، شرح الدماميني على المغنى . القاهرة - المطبعة
البيهية 1305 هـ.
- الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، الإيضاح في علل النحو تحقيق
مازن المبارك القاهرة - دار العروبة 1959 م .
- الزركلي ، خير الدين ، الأعلام ، بيروت الطبعة الثالثة 1969 م .
- سالم ، محمد ، تهذيب أوضح المسالك . القاهرة 1329 م بالإشتراك مع أحمد
مصطفى المراغي .
- السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي ، طبقات الشافعية ، القاهرة - المطبعة
الحسينية د.ت .
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ، الضوء اللامع لأهل القرن
التاسع بيروت - مكتبة الحياة د.ت.

سركيس، يوسف إلياس ، معجم المطبوعات العربية و المعرية . القاهرة -الفضالة ،
مطبعة سركيس 1928 م .

سيبويه ، أبو بشر عمر ، الكتاب ، كتاب سيبويه . تحقيق عبد السلام هارون ،
القاهرة دار الكاتب العربي للطباعة و النشر 1968م .
السيد، عبد الرحمن ، مدرسة البصرة النحوية ، مصر دار المعارف ، الطبعة
الأولى 1968م .

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، الإتيقان في علوم القرآن
بيروت المكتبة الثقافية 1973م .

-الإقتراح .حيدرآباد -مطبعة دار المعارف النظامية ، الطبعة الأولى د.ت .
-الأشباه و النظائر . بيروت - دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى 1984 م .
-بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة . تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم القاهرة - عيسى البابي الحلبي و شركاه ، الطبعة الأولى 1964 م .
-حسن المحاضرة ، القاهرة - المطبعة الشرقية 1321 هـ .
-المزهر ، مصر ، مطبعة السعادة 1325 هـ

الشمي ، تقي الدين أحمد بن محمد ، حاشية المصنف من الكلام على مغنى ابن
هشام . القاهرة - المطبعة البهية 1305 هـ .

الشوربجي، محمد جمال الدين ، قائمة بأوائل المطبوعات المحفوظة بدار الكتب
المصرية حتى سنة 1862 م . القاهرة - دار الكتب المصرية 1963 م .

الشوكاتي ، محمد بن علي ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ،
القاهرة مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى 1348 هـ .

الصبان ، محمد بن علي ، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك .
القاهرة دار إحياء الكتب العربية د.ت .

ضيف ، شوقي ، المدارس النحوية . القاهرة -دار المعارف ، الطبعة الخامسة 1968 م .
عبد الحميد ، محمد بن محي الدين ، هداية السالك إلى أوضح المسالك . بيروت

دار إحياء التراث العربي 1966 م .

الغزي ، أحمد سيف ، حاشية ألبازين هشام . القاهرة 1304 هـ .

ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت - دار الكتاب العربي ، الطبعة الرابعة عشرة 1964م

العلمي ، ياسين بن زين الدين ، حاشية ياسين على شرح التصريح على التوضيح . مطبوعة على هامش شرح التصريح ، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية . عيسى البالي الحلبي د.ت .

ابن عماد الحنبلي ، أبو الفلاح عبد الحي ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، القاهرة - مكتبة القدس 1305هـ

عوض ، سامي ، ابن هشام النحوي ، دمشق - دار طلاس ، الطبعة الأولى 1986م .
العيني ، محمود علي ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية بهامش الخزانة . القاهرة - بولاق ، الطبعة الأولى 1093 هـ .

فروخ ، عمر ، تاريخ الأدب العربي . بيروت - دار العلم للملايين 1972 م .
القفطي ، علي بن يوسف ، إنباه الرواة على أنباه النحاة . القاهرة - دار الكتب المصرية 1369 هـ .

كحالة ، رضا ، معجم المؤلفين . دمشق - مطبعة الرقي 1957 م .
ابن مالك ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر 1968

المخزومي ، مهدي ، مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو . القاهرة - مصطفى البابي الحلبي الطبعة الثانية 1958 م .
مسلم ، الإمام ابن الحجاج القشيري النيسابوري ، صحيح مسلم شرح النووي ، القاهرة - المطبعة المصرية بالأزهر ، الطبعة الأولى 1347 هـ .

المقريزي ، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد ، الخطط و الآثار في مصر و القاهرة و النيل و ما يتعلق بها من آثاره . القاهرة - دار الطباعة المصرية بولاق 1270 هـ .

مكرم ، عبد العال سالم ، المدرسة النحوية في مصر و الشام في القرنين

السابع والثامن من الهجرة . بيروت - مطبعة القديس جاور جيوس 1312 هـ .

إبن الناظم ، أبو عبد الله بدر الدين بن محمد بن محمد بن مالك ، شرح ألفية إبن

مالك . بيروت - مطبعة القديس جاور جيوس 1312 هـ .

إبن هشام ، عبد الله بن يوسف ، إعتراض الشرط على الشرط . رسالة ضمن

كتاب " الأشباه و النظائر " للسيوطي . بيروت - دار الكتاب العربي الطبعة

الأولى 1948 م .

* الإعراب عن قواعد الإعراب . القاهرة - مطبعة بولاق 1233 هـ .

* أنت أعلم و مالك . رسالة ضمن كتاب " الأشباه و النظائر " .

* إنما . رسالة ضمن كتاب " الأشباه و النظائر " .

أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد

بيروت - دار الفكر الطبعة السادسة 1974 م .

* تلخيص الشواهد و تلخيص الفوائد ، تحقيق و تعليق عباس مصطفى الصالحي

بيروت - دار الكتاب العربي الطبعة الأولى 1986 م .

* توجيه النصب في قولهم : فضلا ، و لغة ، و اصطلاحا و خلافا و أيضا و

هلم جرا . رسالة ضمن كتاب " الأشباه و النظائر " .

* الجامع الصغير . تحقيق محمد شريف سعيد ، دمشق - مطبعة الملاح

الطبعة الأولى 1968 م .

* شرح حقيقة الإستفهام و الفرق بين أدواته . رسالة ضمن كتاب " الأشباه

و النظائر " .

* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . تحقيق محمد محي الدين

عبد الحميد القاهرة - مطبعة السعادة - الطبعة العاشرة 1965 م .

* شرح قصيدة باتت سعاد . القاهرة - دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي

الحلبي و شركاه 1345 هـ .

* شرح قطر الندى و بل الصدى . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة

- مطبعة السعادة الطبعة الثانية عشرة 1966 م .

*الفرق بين قولنا، والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا بتكرار لاوبدون تكرارها.رسالة ضمن كتاب "الأشباه والنظائر".

*فوح الشذا بمسألة كذا .رسالة ضمن كتاب "الأشباه و النظائر".

*كأنك بالدنيا لم تكن و بالآخرة لم تزل .رسالة ضمن كتاب "الأشباه والنظائر".

*كتاب أَلغاز.نشر بهامش حاشية أحمد سيف الغزي ، القاهرة 1304 هـ.

*مغنى اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد بيروت المكتبة العصرية للطباعة و النشر 1987 م .

*و لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا.رسالة ن كتاب

"الأشباه و النظائر".

المراجع الأجنبية :

C-BROCKEL MANN GESCHICHTE DER ARABICHEN
LITTERATUR I-II LEIDEN 1943-1949 UND
SUPPL I-III LEIDEN 1937-1947 .

الدوريات و فهارس المكتبات :

دائرة المعارف الإسلامية . بيروت - دار المعرفة د.ت.

فهرس دار الكتب المصرية . القاهرة 1926 م .

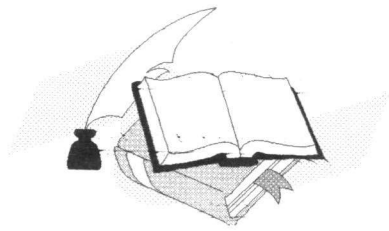
فهرس المكتبة الأزهرية . القاهرة .

فهرس مكتبة المسجد الأحمدى . بطنطا - مصر .

فهرس مكتبة سوهاج . مصر .



الفهارس



- (101)..... (أثاره المفقودة)
- (103)..... (أثاره المنسوبة إليه)
- (108)..... خلاصة

الفصل الثالث

- (177) - (110)..... آراء ابن هشام و جهوده النحوية
- (145) - (111)..... : المبحث الأول
- (111)..... ابن هشام والمدارس النحوية:
- (113)..... (1) ابن هشام و البصريون
- (123)..... (2) ابن هشام و الكوفيون
- (130)..... (3) ابن هشام و البغداديون
- (131)..... (4) ابن هشام و ابن مالك
- (136)..... (5) ابن هشام و أبو حيان
- (177)-(146)..... : المبحث الثاني
- (147)..... مذهب ابن هشام و جهوده النحوية
- (148)..... أولا : ابن هشام و أصول النحو:
- (148)..... (أ) السماع:
- (148)..... (1) القرآن الكريم
- (153)..... (2) القراءات
- (157)..... (3) الشعر العربي
- (159)..... (4) الحديث الشريف
- (163)..... (ب) القياس و التحليل

- (167)..... ثانيا : آراء ابن هشام و إختياراته
- (177)..... ثالثا : هـنات ا بن هشام
- (178)..... الخاتمة
- (181)..... لائحة المصادر و المراجع
- (182) (1) المخطوطات
- (182)..... (2) المطبوعات
- (188)..... (3) المراجع الأجنبية
- (188)..... (4) الدوريات و فهارس المكتبات
- (189) الفهرس

